



مركز وثائق
وتاريخ مصر المعاصر

٣٧



المحتدلون المطبعة المصرية

في دور
محمود باشا

0193313



Bibliotheca Alexandrina

ساجدة محمد حمود



مركز وثائق وثائق وثائق

إشراف : أ. د. يوفان لبيب رزق
مدير التحرير : خلف عبد الكريم الميرحي

الاعخراج الفنى : الحبيبة حسين

الاشراف الفنى : مراد نسيم

المُعْدُلُون فِي السِّيَاسَةِ المِصْرِيَّةِ

دراسة في دور محمد محمود باشا

تأليف:

ماجدة محمد محمود



مكتبة مصر العامة

١٩٩٢

تقديم

قضية المعتدلين والمتطرفين استمرت تشغل الحركة السياسية المصرية منذ أن نشأت الحركة الوطنية في مطلع القرن وحتى عام ١٩٥٢ ٠٠ وقد سبق للسلسلة أن تناولت في إطار دراسة « المعتدلون في السياسة المصرية » شخصية ابراهيم الهلباوى للدكتور أحمد الشربيني ٠٠

فبينما كان يمثل الحزب الوطنى بزعامة كامل وفريد تيار التطرف كان حزب الأمة بقيادة تلاميذ الشيخ محمد عبده يمثل تيار الاعتدال ٠٠ هذا قبل الحرب الأولى ٠٠

وبينما كان يمثل الوفد تيار التطرف بعد ١٩١٩ كان الاحرار الدستوريون يمثلون الاعتدال في نفس الفترة ٠٠ وينبغى هنا التنبيه الى مجموعة من الحقائق :

١ - ان الاعتدال والتطرف هنا كان مقصودا به موقف الجماعة السياسية من القضية الوطنية ٠٠

٢ - ان التوصيف صدر اكثر ما صدر عن دار المنسوب السامى
البريطانى وقد حفلت الوثائق البريطانية بتوصيف الاحرار بالـ
Moderates وبتوصيف الوفديين بالـ Extremists

٣ - انه بينما حظى التيار الوطنى الذى تم توصيفه بالتطرف
بدراسات عديدة فان تيار الاعتدال لم يكن له نفس الحظ .

٤ - انه قد ظهر بين هذا التيار او ذاك زعماء بارزون ، فعلى
جانب من اُسعوا بالمتطرفين كان هناك زغلول والنحاس ومكرم وماهر
والنقراشى ، كان هناك على الجانب الآخر يكن وثروت ومحمود .

ولعل الأخير يقدم نموذجا مثاليا لتجسيد تيار الاعتدال سواء
بحكم مصريته ، أو بحكم دوره السياسى الطويل الذى يحوى هذا
العدد من مصر النهضة جانبا منه ، وهو الجانب الخاص بابرار هذه
الحقيقة . حقيقة تجسيد تيار الاعتدال .

والعمل على النحو الذى قدمته به صاحبتة السيدة/ماجدة
محمد حمود يتسم بالأصالة والجدية ويضيف جديدا للدراسات
التاريخية ، وهو رأى نأمل ان يشاركنا القارئ فيه .

وعلى الله قصد السبيل

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

الفصل الأول

بيئة المقتدين

يرتبط تشكيل خريطة القوى الاجتماعية فى القطاع الزراعى فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ ، بالتغيرات التى أحدثها محمد على فى البناء الاجتماعى ، وما ترتب عليهما من إعادة توزيع الملكية (١) .

وقد تم ذلك سواء بسقوط نظام الالتزام وما ترتب عليه من تجريد الملتزمين من مصادر ثروتهم . أو بضعف الطبقة الوسطى المصرية المتمثلة فى التجار والحرفيين والصناع والعلماء عن طريق

(١) دكتور على بركات - تطور الملكية الزراعية فى مصر من ١٨١٣ - ١٩١٤ ص ١٥١ - ١٥٤ .

نظام الاحتكار الذى منع محمد على بمقتضاه النشاط الخاص فى بعض الصناعات •

كذا ما اصاب مركز العلماء من ضعف نتيجة لسقوط الالتزام والاستيلاء على الاوقاف الخيرية وقد كان بعضهم ملتزمين والبعض الآخر نظار الاوقاف ، بالاضافة الى انتهاء دورهم السياسى بعد الصدام الذى خاضه محمد على مع السيد عمر مكرم • وطبيعى ان يحل محمد على واسرته وابناؤه محل الطبقة القديمة فى الادارة والحكم والمناصب العسكرية العليا (٢) •

وقد تحولت الطبقة العليا التى تكونت الى جانب أسرة محمد على من الاتراك والجرانكة والأرمن وبقايا المماليك واحتلت مناصب الجيش والادارة (٣) • ، بفضل سياسة محمد على الزراعية وخلفائه من بعده الى طبقة كبار الملاك ، هذه السياسة التى قامت على الأرض من الابعاديات والجفالك والعهد ، وكذلك عن طريق شراء أراضى الدولة (٤) •

وقد ظلت هذه الطبقة تتمتع بهذا الوضع حتى نهاية حكم اسماعيل حين ازاحتها من موقع الصدارة شرائح اجتماعية جديدة من أغنياء المدن ضمت خليطا من الأجانب والمتحضرين الى جانب شريحة أخرى معظمها من الأقباط ، كذلك عمد ومشايخ القرى الذين استطاعوا فى نفس الفترة ، وان كانوا لدرجات متفاوتة ، ان

(٢) نفس المرجع والصفحة •

Issawi, Charles-Egypt at mid century s. 34.

(٣)

(٤) هيلين ريفلين - الادارة والسياسة فى مصر ص ١٩١ - ١١٠ •

يضعوا أيديهم على مساحات من الأراضي الزراعية ، وأصبحت الشريحة العليا منهم فى عداد الملاك (٥) .

وعلى ضوء هذه المتغيرات بالإمكان تصنيف كبار ملاك الأراضي الزراعية فى خلال النصف الثانى من القرن ١٩ على النحو الآتى :

١ - أسرة محمد على :

يعتبر أفراد هذه الأسرة أكبر فئات ملاك الأراضي الزراعية فى مصر طوال فترة هذه الأسرة ، وبخاصة الفرع الحساكم منها ، فالخديوى وأسرته كانوا دائماً يملكون أكبر الملكيات واستمروا على ذلك .

وحتى نهاية حكم الخديو اسماعيل ، كان أفراد أسرة محمد على يحوزون الجانب الأكبر من الملكيات على الإطلاق فى مصر ، واستمروا يمثلون جزءاً من الشريحة العليا لكبار الملاك حتى الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ .

وقد ساعدتهم على ذلك أن ملكية الأرض حتى النصف الأول من القرن ١٩ كانت بيد الدولة ولم يكن هناك حد فاصل بين ممتلكات كل من الحاكّم والدولة (٦) .

(٥) د. على بركات - المرجع السابق ص ١٥٤ .

(٦) د. فاطمة علم الدين : التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

٢ - كبار الموظفين :

وقد أصبحت وظائف الدولة الكبرى منذ عهد محمد على وحتى
أواخر عهد اسماعيل من أكبر المصادر للحصول على الملكيات
الزراعية .

وأنعم الحكام من أفراد أسرة محمد على على كبار موظفيهم
بمساحات شاسعة من الاراضى ادخلتهم منذ البداية فى فئة كبار
الملك الزراعيه بهدف خلق مصالح اقتصاديه لهؤلاء الموظفين الكبار
تربطهم بنظام الدولة الذى وفرها لهم ، وتدفعهم الى ضمان
استقراره (٧) .

ولكان أوائل المستفيدين من هذا النظام قليل من اترك اسيا
الصغرى والمغرب وتونس والجراكسة والاكرد وبعض الشوام
والأرمن (٨) .

ولم يحرم المصريون أيضا من دخول هذه الفئة ، فمنهم الذين
دخلوا الخدمة المدنية ابان حكم محمد على وخلفائه من بعده ،
فهؤلاء أصبحوا عن طريق اشتغالهم بالوظائف العامة من كبار الملك
مثل المجموعة التى اتيح لها فرصة التعليم فى الخارج من خلال
البعثات التى أرسلها محمد على من أمثال رفاعة الطهطاوى وعلى
مبارك ، وقد شغلوا بعد عودتهم بعض المناصب مكنتهم من تكوين
ملكيات كبيرة فأصبحوا ضمن كبار الملك (٩) .

(٧) د. فاطمة علم الدين : التطورات الاجتماعية فى الريف المصرى
قبل ثورة ١٩١٩ ص ٢٤ .

(٨) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(٩) د. على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .

وأيضا أتيح لبعض الاقباط ومنذ فترة مبكرة ترجع الى عهد محمد على المشاركة فى الادارة وشغل بعض المناصب الخاصة بالشئون المالية مما يمكنهم من تكوين ملكيات كبيرة من الاراضى العشرية (١٠) .

كما أن بعض المصريين نتيجة لاجادتهم اللغة التركية قد حصلوا على بعض الوظائف الكبرى ولكن عددهم كان محدودا ، وقد حرص الحكام على صبغهم بالصبغة التركية عن طريق تزويجهم من جواريه المعتقدات التركيات (١١) .

وكانت مصادر الملكيات الزراعية لهذه الطبقة تتمثل فى المنح والاعانات التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء الموظفين سواء كانت من الابعديات أو الجفالك أو العهد وأيضا بشراء الاراضى وأخيرا عن طريق المعاش، ففي عام ١٨٦٠ صدر أمر بمنع كل من يرغب أطيانا بدلا من معاشهم ، ثم أصبح فى عام ١٨٦١ اجباريا يقضى بأن من لا يوافق على أخذ الأطينان كمعاش يحرم منه لانه لا توجد وسيلة أخرى لترتيب المعاش (١٢) .

٣ - أعيان الريف :

وهى الشريحة المصرية التى تتكون أساسا من طبقة كبار الملاك ومنها خرجت أسرة محمد محمود .

ولقد كان منشؤها فى الغالب من العمد والمشايخ الذين كانوا

(١٠) د. على بركات : المرجع السابق ص ١٧٩ .

(١١) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ٧٨ - ٧٩ .

(١٢) المرجع السابق : ص ٨٥

يعينون على أساس نصيبهم من ملكية الأراضى الزراعية . فالعمدة أو الشيخ يختار من أكبر الملاك فى القرية ونتيجة لذلك ، احتكرت عائلات بعينها كانت تمتلك مساحات كبيرة من الأراضى الزراعية هذه الوظائف ، وغالبا ماكان يورث هذا المنصب من الآباء الى الأبناء أو يستمر فى نفس العائلة(١٢) .

فى عهد محمد على كان مشايخ القرى ينتسبون الى الأسر الغنية ، وقد استمر هذا الوضع طوال القرن ١٩ ، فى عهد عباس وسعيد كان يتم تعيين أبرز كبار ملاك الأراضى الزراعية من حيث ملكية الأرض والصفات الشخصية فى منصب شيخ البلد(١٤) .

وقد استمر هذا الوضع فى عهد الاحتلال البريطانى فقد نص المنشور الصادر فى ١٥ سبتمبر ١٨٨٤ على أن من يشغل منصب العمدة أو شيخ يجب أن يكون من ذوى البيوت الشهيرة وأرباب الأطنان(١٥) .

وهكذا كان شرط الملكية الزراعية ضروريا لمن يشغل منصب العمدة أو الشيخ ، الا أنهم استطاعوا من خلال هذا المنصب أيضا تنمية وزيادة ثرواتهم الزراعية نتيجة للنفوذ الذى تمتعوا به داخل قراهم، وذلك عن طريق الدور الذى يقومون به فى خدمة السلطة(١٦) .

والأصل فى نشأة الملكيات الزراعية لهذه الطبقة ماحدث فى عام ١٨١٣ من منح محمد على أراضى زراعية لمشايخ القرى فى مقابل استضافة واستقبال موظفى الحكومة الذين يمرّون بالقرى أو ينزلون

(١٢) د عبد الله عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩ ص ٢٢ .

(١٤) المرجع السابق : نفس الصفحة .

(١٥) المرجع السابق : ص ٢٧ .

(١٦) د رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٨٥ .

بها ، عرفت بمسموح المشايخ (١٧) ، وقد ظلت هذه الاراضى معفاة من الضرائب حتى قرض عليها سعيد فى ١٧ يونية ١٨٥٨ اعلى ضرائب فى النواحي الموجود بها (١٨) فأصبح لهؤلاء العمد والمشايخ على هذه الاراضى نفس الحقوق التى على اراضيهم الخراجية (١٩) .

وكان هذا النوع هو الأساس الذى قامت عليه ملكيات شيوخ القرى الذين أصبحوا يعرفون بالعمد فى النصف الثانى من القرن الـ ١٩ (٢٠) .

والى جانب اراضى المسموح وجدت مصادر أخرى لتوسيع ملكيات اعيان الريف فنتيجة لنظام الضرائب الذى فرضه محمد على على الفلاحين عجزت قرى بأكملها عن دفع ما عليها من الضرائب بالاضافة الى تراكم المتخلفات من الأموال على قرى أخرى ، فلجأ محمد على الى نظام جديد فى جمع الضرائب هو نظام العهد ، فى ٢٣ مارس ١٨٤٠ أصدر مرسوما ينص على منح القرى المعسرة لكبار الموظفين والضباط الذين اغتنوا وهم فى خدمته ولم يكن لهم خيار فى هذا الامر (٢١) .

ولم يقتصر الأمر المذكور على هذه الطبقة ، بل امتد ليشمل بعض مشايخ القرى وأعيان الريف وبعض مشايخ البدو .

ومن هذه المصادر أيضا المنح التى كان الحكام يمنحونها لهؤلاء العمد والمشايخ مما كان مجالا لتوسيع ملكياتهم ، بالاضافة

(١٧) هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى عصر محمد على ص ٤ .

(١٨) د . على بركات : المرجع السابق ص ٢٣٥ - ٢٣٦ .

(١٩) د . فاطمة علم الدين : المرجع السابق ص ٥٣ .

(٢٠) هيلين ريفلين : المرجع السابق ص ٨٤ .

(٢١) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٤٤ .

كذلك الى الاراضى البور ، اذ مكن قرار مجلس شورى النواب الصادر فى ١٨٦٦ بعض الاعيان من الحصول على مساحات واسعة من هذه الاراضى بدون مقابل ليفقوموا باستصلاحها ثم تربط عليهم الضريبة بعد عدد معين من السنوات تحسده درجة خصوبة الأرض (٢٣) .

كما استطاعت هذه الفئة أيضا زيادة ممتلكاتها حين بدأت الدولة فى بيع اراضيها الزراعية القابلة للإصلاح فى عهدى سعيد واسماعيل ، فقد نشطوا فى شراء اطيان الميرى خلال تلك الفترة ، وكذلك اراضى الدومين التى كانت ملكا للمخديو اسماعيل واسرته ثم تنازل عنها للحكومة فى ٢٦ اكتوبر ١٨٧٨ نتيجة للأزمة المالية التى حدثت فى عهده (٢٣) .

وكون بعض العمد ثرواتهم كذلك عن طريق الاشتغال بتوريد بعض المواد لجهات الحكومة . واستغلال الفلاحين فى مجالات جديدة وذلك بالعمل كوسطاء فى تسويق انتاج الفلاحين من المحصولات والاحتفاظ بجزء من الثمن لأنفسهم مستغلين بذلك جهل الفلاحين . كما امتلك بعض الاعيان وابورات للرعى وأحيانا معاصر اللقصب أو الزيتون أو محالج اللقطن (٢٤) .

ولجأ بعض العمد والمشايخ الى الاساليب المتقوية لتوسيع ملكيتهم الزراعية ، فقد كانت اراضى المتوفين والمنسحبين مجالا كبيرا لهم ، فعندما يخطر العمدة أو الشيخ بموت أحد الفلاحين دون

(٢٢) المرجع السابق : ص ٨٨ .

(٢٣) د . عبد اش عزيزاوى : المرجع السابق ص ٨٥ .

(٢٤) د . على بركات : المرجع السابق ص ٢٤٠ : ٢٤٦ .

وزينت والتي ستؤول بالتالى حقوق ملكيتها الى الحكومة لتعيد توزيعها كانوا يسرعون بوضع ايديهم عليها أو يمكنون أحد اقربائهم منها (٢٥) .

و: أحيانا كان مشايخ القرى يعدون الى اضطهاد الفلاحين حتى يهربوا من أراضيهم ثم يستولون عليها ، بل وصل الأمر الى أنهم فى بعض الأحيان كانوا يستولون على أراضي الفلاحين الموجودين (٢٦) .

الدور السياسى لأعيان الريف :

وكان للعمد والمشايع أعيان الريف دورهم السياسى ، وذلك بعد أن نجحوا فى تدعيم مركزهم الاقتصادى .

فمجلس شورى النواب الذى أسسه الخديو اسماعيل عام ١٨٦٦ كان أقربيا إلى مجلس للأعيان وهى حقيقة تؤكدنا اللائحة النظامية التى صدرت فى هذا الشأن والتي قصرت حق الانتخاب والترشيح للمجالس على عمد ومشايخ القرى (٢٧) فبلغ عدد المشايخ فى المجلس الأول ٥٨ عضوا من عدد الأعضاء البالغ ٧٥ عضوا ، إذ كانت هناك مديريات جميع أعضائها من العمدة مثل المنوفية والفيحة والجيزة وبني سويف (٢٨) .

وأيضا كان عدد العمدة والمشايع الأعضاء فى الهيئة التشريعية

(٢٥) د. عزيواى : المرجع السابق ص ٨٧ .

(٢٦) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٢٧ .

(٢٧) المرجع السابق : ص ٢٧٩ .

(٢٨) د. على بركات : المرجع السابق ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

الثانية عام ١٨٧٠، ٦٣، عضوا وبلغ عددهم فى الهيئة النيابية الثالثة ١٨٧٦ « ٦٠ » عضوا من ٧٤ مجموع عدد أعضاء المجلس (٢٩) .

ولذلك انحصر اهتمام مجلس شورى النواب فى المسائل الزراعية التى تخدم مصالح طبقة الأعيان بصورة مباشرة ، وذلك فى دورات الانعقاد التى للمجلسين الأول والثانى ، كإلغاء نظام العهد أو عدم تقسيم الأتليان حسب الشريعة الإسلامية (٣٠) ، أو معارضة إلغاء قانون المقابلة فى ٧ أغسطس ١٨٧٦ حيث دعت الحكومة أعضاء المجلس الى الاجتماع لدور فوق العادة بمدينة طنطا لبحث مسألة إلغاء دين المقابلة أو إقرارها، ذلك أن الحكومة كانت قد أصدرت مرسوما فى ٧ مايو ١٨٧٦ بإيقاف العمل بقانون المقابلة ، ولكنها نحت وطأة الأزمة المالية رأت عودة العمل به حتى يمكنها جمع أموال المقابلة ، وكان العمدة والمشايخ « الأعيان » الذين دفعوا أقساط المقابلة ومنهم النواب يهمهم أن يجرى العمل بهذا القانون (٣١) .

وقد ووجهت الحكومة بمعارضة صريحة من الأعضاء « النواب » وكان على رأس هذه المعارضة العمدة والمشايخ ، مما ترتب عليه تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء من المجلس ، توجهت الى نظارة المالية للاطلاع على الميزانية ثم وضعت تقريرا انتهت فيه الى اقتراح إعادة العمل بقانون المقابلة (٣٢) .

وكان هذا القرار يتفق مع مصالح الأعيان حتى يتمتعوا بتخفيض ضريبة الأتليان وتدعيم حقوق ملكيتهم للأتليان الخراجية .

(٢٩) نفس المرجع والصفحة .

(٣٠) المرجع السابق ص ٢٨٠ - ٣٨١ .

(٣١) د . عبد الله عزيوى : المرجع السابق ص ١٣٢ .

(٣٢) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٩٧ - ١٩٨ .

حسبما جاء بقانون « المقاتلة » فى مقابل أن يوفروا فى نفس الوقت للحكومة مصدرا يخفف من الضغوط المالية الأجنبية(٣٣) .

وهكذا كانت بداية المعارضة داخل مجلس شورى النواب اثناء دور الانعقاد لسنة ١٨٧٦ حيث شهد المجلس صداما طويلا مع الحكومة مما أكد على طبيعة تكوين المجلس وانحيازه الكامل لطبقة الأعيان من العمد والمشايخ من أجل حماية مصالحهم التى تضررت من التدخل الأجنبى(٣٤) .

وقد استمرت مساهمة الأعيان فى العمل الوطنى فى المرحلة التالية اثناء الثورة العراقية . فقد كانوا أكثر العناصر سخطا لالغاء دين المقاتلة فى ٦ يناير ١٨٨٠ ، بما يعنيه ذلك من ضياع أموالهم التى دفعوها وعودة الضرائب لما كانت عليه ، كما ازداد حنقهم أيضا نتيجة لزيادة حكومة رياض ضرائب الأطيان العشورية فى مرسوم آخر فى ١٨ يناير عام ١٨٨٠(٣٥) .

وقد أيد الأعيان الضباط فى مظاهرة عابدين فى ٩ سبتمبر ١٨٨١ ، واثناء وزارة شريف فى ١٤ سبتمبر من نفس العام ، فقد تقدموا له بالتماسين فى ١٨ سبتمبر موقعين من ١٥٠٠ من عمد البلاد وأعيانها ، كان الأول عبارة عن ضمان تعهدات ضباط الجيش بالا

(٣٣) نفس المرجع : ص ١٩٨ .

(٣٤) محمد خليل صبحى : انظر تاريخ الحياة النيابية لمزيد من التفاصيل حول هذا الصدام ص ٥ من ١٥٧ .

(٣٥) عبد الرحمن المرافعى : الثورة العراقية والاحتلال الانجليزى من ٧٩ ولزيد من التفاصيل حول الغاء دين المقاتلة انظر الراقعى أيضا ص ٦٢ - ٦٥ .

يتدخلوا في السياسة أما الالتماس الثاني فطالب بتأليف مجلس نواب جديد (٣١) •

وافتح المجلس الجديد في ١٦ ديسمبر عام ١٨٨١ ، بأغلبية أعضاء من العمدة والأعيان ، وعين محمد سلطان رئيسا للمجلس فكان بذلك أول رئيس له من المصريين بعد أن كانت رئاسته قاصرة على الذات الأتراك (٣٧) •

وفي أثناء وزارة البارودي وفي ٤ فبراير ١٨٨٢ حدث خلاف بين الوزارة والخديو توفيق بسبب المؤامرة الشركسية ، فوقف النواب « الأعيان » موقفا توفيقيا من هذا الخلاف وحاولوا إزالة أسبابه ونجحوا في إبقاء الوزارة « البارودية » مع التسليم بتعديل الحكم الذي رآه الخديو (٣٨) •

إلا أن الخديو قد نجح كذلك في إقناع الأعيان بالخطر الذي يهدد مصالحهم نتيجة لاحتمال حدوث مواجهة عسكرية مع إنجلترا وفرنسا مما لا قبل للبلاد به ، وليس هذا هو السبب المباشر أو الوحيد لتحول الأعيان عن تأييد الثورة بل أيضا لأن خطباء الثورة العرابية قد خاضوا في موضوعات من شأنها أن تؤلب الفلاحين عليهم • فاقضت مصالحتهم الوقوف بجانب الخديو وأخذ موقف « الاعتدال »

(٣٦) الرافعي : المرجع السابق ص ١٣١ - ١٤٠ - وأيضا محمد خليل صبحي : - المصدر السابق ج ٥ ص ١٥٧ •

(٣٧) د • رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢٠٨ •
(٣٨) المؤامرة الشركسية : علم عرابي أن الضباط الشراكسة يدبرون الأمر لقتله هو ورؤساء الضباط الوطنيين والوزراء فعرض الأمر على الوزراء ثم على الخديو فتقرر التحقيق في هذه المؤامرة في مجلس حربي ثم تطوّر الأمر إلى خلاف بينهم وبين الخديو • انظر المزيد من التفاصيل الرافعي : المرجع السابق ص ٢٢٨ : ٢٤٤ •

وبالفعل كسب الخديو سلطان وبعض كبار الأعيان إلى صفه (٣٩) ،
 ففنى الاجتماع الذى عقد بمنزل سلطان باشا فى ٢٧ مايو ١٨٨٢ ،
 وقتا حضره عدد كبير من النواب وضباط الجيش ، طالب الضباط
 بعزل الخديو فلم يوافق على ذلك سوى خمسة أعضاء من النواب
 الحاضرين ورفض الباقون وعلى رأسهم سلطان باشا (٤٠) .

كذلك فى الفترة من ضرب الاسكندرية حتى معركة التل
 الكبير ، لعب بعض كبار الأعيان أمثال محمد سلطان وأحمد
 عبد الغفار عمدة تلا دورا بارزا فى التطورات التى أدت إلى هزيمة
 القتل الكبير (٤١) ، حيث قدم سلطان خدمات عديدة للخديو والانجليز ،
 سواء بارساله المعلومات عن تحركات الجيش المصرى وعدد القوات
 وتوزيع قرار الخديو بعصيان عرابى على الضباط ، وكذلك بتبليغ
 أوامر الخديو إلى المديرين يدعوهم فيها إلى مساعدة الانجليز
 ويهدد من يخالف ذلك (٤٢) ، كما أرسل تلك المنشورات إلى مديري
 الوجه القبلى وبعض أعضاء مجلس النواب من العمدة مثل محمود
 سليمان ويوسف عبد الشهيد (٤٣) .

غير أنه بعد تسليم القاهرة « بهزيمة العرابيين » اتصل جميع
 الضمّة والأعيان الذين وقعوا على محضر « الجمعية العمومية » والذى
 رفضوا فيه تنفيذ أوامر الخديو ، وزعموا أنهم وقعوه تحت تهديد
 رجال الجيش لهم بقتل من يمتنع منهم عن التوقيع (٤٤) .

(٣٩) المرافعى : المرجع السابق : لمزيد من التفاصيل ص ٢٤٤ . ٢٤٦ .

(٤٠) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٠ .

(٤١) د . على بركات : المرجع السابق ص ٤١٢ - ٤١٤ .

(٤٢) نفسه : نفس المرجع ص ٤١٤ .

(٤٣) نفسه : نفس المرجع ص ١١١ « وهو عبارة عن تقرير من سلطان
 الخديو لوفيق فى ٦ سبتمبر ١٨٨٢ : ١٠٩ : ١١٢ .

(٤٤) رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٤ .

كما سارع بعض كبار الأعيان وعلى رأسهم محمد سلطان
ومحمود سليمان وغيرهم ، بتقديم هدايا فاخرة من السلاح لقادة
جيش الاحتلال ، حيث قدموا لهم الشكر « على انقاذ البلاد من غوائل
الفتنة العاصية » (٤٥) ، وقد قدمت هذه الهدايا باسم الشعب المصرى
رغم انها كانت من مالهم الخاص (٤٦) .

وبوقوع مصر تحت سلطة الاحتلال دخل كبار الملوك من العمدة
والأعيان المصريين فى مصر مرحلة أخرى .

فلم يتجه الاحتلال الى اشراكهم فى الحكم بصورة ايجابية الا
فى وقت متأخر واكتفى بما منحه لهم فى القانون الأساسى الصادر
فى أول مايو ١٨٨٣ الذى نص على أن تكون هناك ثلاث هيئات
نيابية : مجالس المديرىات ، مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية .

وكانت أهمها جميعا مجالس المديرىات حيث أن كل عضو فى
هذه المجالس كان يختار عضوا يمثلوه فى مجلس شورى
القوانين (٤٧) .

وكانت هذه المجالس مجرد مؤسسات شكلية كما أرادها
الاحتلال ، يظهر ذلك من سلطاتها المخولة لها وطريقة تشكيلها
وعضويتها ، الأمر الذى عكس روح الاستسلام والخضوع التى
سادت طوال فترة وجودها التى استمرت ثلاثين عاما من ١٨٨٣
حتى ١٩١٣ باستثناء مواقف محدودة جدا (٤٨) .

(٤٥) الرافعى : المرجع السابق ٤٠٩ وايضا د . سمير طه - المرجع
السابق ص ٧٦ .

(٤٦) د . سمير طه : المرجع السابق ٧٧ .

(٤٧) د . رؤوف عباس : المرجع السابق ٢١٧ .

(٤٨) د . عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية
حتى ١٩١٤ ص ١٦١ - ١٦٢ .

وقد اقتضت العضوية لهذه المجالس على الاعيان ومعظمهم من كبار الملاك وذلك حتى يضمن الاحتلال ربط مصالحهم به (٤٩) ، حيث حال شرط أداء الخمسين جنيها دون دخول متوسطى وصدفار الملاك هذه المجالس (٥٠) .

وكما كانت هذه السلطة شكلية كما ذكرنا من قبل ، فقد انحصر اهتمام الاعيان بمصالحهم الخاصة . ومصالح المشتغلين بالزراعة عامة ، كما حرصوا على تدعيم وضعهم فى المجتمع من خلال التشريعات الخاصة بتوسيع اختصاصات العمد (٥١) . وساعدهم على ذلك أيضا سياسة الاحتلال الاقتصادية التى اهتمت بتنظيم أساليب الرى فى مصر حيث تم اصلاح القناطر الخيرية ١٨٩١ وانشاء خزان أسوان وقناطر أسيدوط وأسنا وزفتى خلال عامى ١٩٠٢ ، ١٩٠٣ (٥٢) .

كما عدلت الدورة الزراعية الى أن أصبح من الممكن زراعة مساحات كبيرة من الأرض أكثر من مرة فى العام ، وقد سمحت سلطات الاحتلال لكبار الملاك باقامة مضخات آلية للرى للاستفادة منها فى رى أراضيهم (٥٣) .

وقد شجعت سياسة الاحتلال حركة بيع أطيان الدائرة السنية وأمالك الدومين ، فصفيت تماما أطيان الدائرة عام ١٩٠٦ (٥٤) .

(٤٩) المرجع السابق : ص ١٦١ .

(٥٠) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥١) المرجع السابق ص ٢١٩ .

(٥٢) د. أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادية فى القرن ١٩ ص ٦٤ -

٦٥ .

(٥٣) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١١٢ : ١١٥ .

(٥٤) د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ص ١٦

كما ترتب على بيع تلك الأراضي فى مساحات كبيرة اتاحة الفرصة لكبار الملاك لتوسيع ملكياتهم وذلك فى الفترة من ١٨٩٦ - ١٩٠٦ ، وبالفعل فقد زادت مساحة الملكية الكبيرة الاكثر من خمسين فدانا بمقدار وصل الى ١٣ر٥٪ (٥٥) .

وكان هدف الاحتلال خلق طبقة مستفيدة من سياسته الاقتصادية يرتبط ازدهارها بوجوده ، وبالتالي يصبح هذا الوجود مطلوباً ، مما أدى الى نمو طبقة كبار الملاك المصريين نمواً كبيراً على عهد الاحتلال ، والتي اكتسبت قيما وطموحات جديدة نحو تسديد المجتمع وشغل مركز الصدارة فيه ، حيث بدأ الأعيان المصريون يشغلون المركز كبديل للعناصر التركية والشركسية المنقرضة (٥٦) .

ونافس الأعيان الأتراك فى شراء الأراضي الزراعية ، وكذلك نافس ابنائهم ايضا الأتراك فى الوظائف الحكومية .

وحين دخل الانجليز مصر كان الأتراك يتربعون على قمة الجهاز الحكومى ، وقد أبقي عليهم الاحتلال لفترة حتى ينشئ كوادراً جديدة من أبناء الأعيان المصريين يحلون مكانهم (٥٧) .

واحتضن الاحتلال أبناء كبار الملاك ووفر لهم الوظائف الادارية، واستبدل المديرين من الطبقة القديمة بالشبان المتعلمين ، كما كوفىء الشبان المصريون الذين اظهروا استعداداً للتعاون مع الاحتلال بسلسلة من الوظائف بلا أية سلطة تصل احياناً الى منصب وزارة بدون سلطة حقيقية (٥٨) .

(٥٥) د. رؤوف عباس : المرجع السابق ص ١٣٣ .

(٥٦) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢١ - ٢٢ .

(٥٧) المرجع السابق : ص ٢٢ .

(٥٨) المرجع السابق : ص ٢٥ .

ولم يكن حرص سلطات الاحتلال على وضع « نظارة » الداخلية تحت إشرافها من خلال المستشار البريطاني منذ عام ١٨٩٣ ، إلا من أجل تدعيم العلاقة بين رجال الداخلية الانجليز وبين العمدة والمشايخ من ناحية وتهيئة المناخ لتعيين ابنائهم فى وظائف المديرين من ناحية أخرى .

وقد لقيت هذه السياسة استجابة ، حتى أصبح عدد الشباب المصريين الذين كانوا يطلبون العمل فى الحكومة يفوق بكثير عدد الوظائف الجديدة (٥٩) .

ومن حصيلة كل تلك المتغيرات التى طرأت على طبقة كبار الملاك يمكن تبين الدوافع الحقيقية لاتجاه الأعيان المصريين إلى الاشتغال بالعمل الحزبى ، وخاصة مع تطور الحركة الوطنية بعد الاحتلال وكنتيجة لتوقيع الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا عام ١٩٠٤ ، وبالإضافة أيضا إلى حادثة طابا ١٩٠٦ وحادثة دنشواى فى نفس العام ، إلى جانب حدوث الأزمة الاقتصادية عام ١٩٠٧ ، والتى أدت إلى خراب مالى حل بكثير من ملاك الأراضى الذين كثيرا ما شاركوا فى المضاربة بالبورصة (٦٠) .

وقد زادت هذه الأحداث من تماسك الأعيان حفاظا على مصالحهم حتى قيل حينذاك ان الأحزاب التى تكونت فى مصر هدفاً للتفاهم مع الانجليز لعلاج ما أحدثه ماسمى بتهور الجزيب الوطنى (٦١) .

(٥٩) المرجع السابق : ص ٢٥ - ٢٦ .

(٦٠) د. يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢ -

١٩١٤ ص ٢٠ .

(٦١) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٤٥ .

ومن ثم كان طبيعيا أن يكون للأعيان حزبهم السياسى المعبر
عن فكرهم ومصالحهم ، فكان قيام حزب الأمة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٠٧ ،
والذى سبق انشائه صدور صحيفتهم «الجريدة» فى مارس من نفس
العام ٠

وقد ظل التركيب الاجتماعى للحزب امتدادا للتركيب الاجتماعى
للجمعية العمومية لشركة الجريدة ، فأعضاء هذه الجمعية الذين
بلغوا فى البداية ستين عضوا ثم وصلوا الى ١١٣ عضوا كانوا
جميعا من الاثرياء وذوى المراكز العليا فى البلاد ، فكان من بينهم
عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين وعدد من كبار الاقبساط
واثنان من كبار الملاك فى كل مديرية وذلك لضمان انتشار «الجريدة»
فى انحاء البلاد (٦٢) ٠

وهكذا كان التركيب الاجتماعى للحزب تعبيرا عن طبقة كبار
الملاك بفكرها ومصالحها ، ويمثل ظهور حزب الأمة نشأة «الاعتدال
فى السياسة المصرية» وهو الطابع الذى التسمت به طبقة كبار الملاك
فى الفترة التالية (٦٣) ٠

والى جانب حزب الأمة فان كبار الملاك قد وجدوا فى معظم
الاحزاب ، فقد ضم الحزب الوطنى أيضا عددا من كبار الملاك من
أمثال ويصا واصف وعمر سلطان ، بالإضافة الى سائر احزاب
الفترة (٦٤) ٠

(٦٢) د. يونان لبيب : المرجع السابق ص ٤٧ ٠

(٦٣) د. على بركات : المرجع السابق ص ٤٥٥ ٠

(٦٤) د. يونان لبيب : المرجع السابق انظر الفصل الاول لمزيد من

التفاصيل ٠

بعد هذا العرض الموجز لنشأة طبقة الأعيان المصريين ، يمكن
القاء بعض الضوء على أسرة تنتمى أصولها الاجتماعية والاقتصادية
لهذه الطبقة وهى أسرة محمد محمود موضوع البحث وذلك حتى
تكتمل صورة الشخصية موضع الدراسة .

نشأت أسرة محمود سليمان عن أب ينحدر من أصل عربى هو
سليمان عبد العال الذى ينتهى نسبة الى قبيلة بنى سليم المشهورة
فى إلحجاز(٦٥) .

ويقال ايضا ان والده كان زنجيا ، وقد تزوج من امرأة وريثة
أسرة بنى سليم(٦٦) .

وكان سليمان عبد العال عمدة لقرية ساحل سليم(٦٧) ، وقد
وصل الى منصب مدير مديرية قنا فى عهد ولاية عباس باشا الأول
ونال رتبة البكوية وأصبح سليمان عبد العال أحد أول أربعة من
المصريين نالوا هذه الرتبة(٦٨) .

وقد اختير نائبا عن ساحل سليم « قسم أبى تيج » فى المجلس
النيابى الأول عام ١٨٦٦ - ١٨٦٩ (٦٩) .

(٦٥) فرج سليمان فؤاد - الكنز الثمين لعظماء المصريين ج ١ ص ٢٧٧
F.O. 407/221. No. 25 Revised List of Personalities (٦٦)
in Egypt, April 16, 1937.

(٦٧) د. على بركات - المرجع السابق ص ٢٥٠ .
(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ « شمس من القاريح » ترجمة لمحمود
سليمان ، والاهرام - ٢٣ - ١ - ١٩٢٩ وفاة محمود سليمان ، والثلاثية
الآخرون هم - اتريى بك أبو العز ، حسن بك الشريعى ، السيد بك إياظة .
(٦٩) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ص ٢٥٠ ج ٦ .

وامتلكت أسرته ٥٢٨ فدانا من الاطيان الخراجية بناحية
الساحل عام ١٨٧٩ (٧٠) .

اما عن محمود سليمان والد محمد محمود فقد احضر له
والده عندما بلغ السابعة من عمره بعض الاساتذة لتعليمه العلوم
العربية والفقهية فنال نصيبا كبيرا منها، ثم عهد به الى عمه همام بك
عبد العال العضو فى مجلس الأحكام « بمثابة وزارة الحقانية »
الذى اخذه معه الى القاهرة حيث درس أيضا بعض النصوص
والحساب واللغة التركية (٧١) ، والتحق بالجامع الأزهر لبضع سنين
حيث درس العلم الصحيح والأدب (٧٢) .

وعندما عاد الى قريته عين عمدة لساحل سليم ثم ناظره بالقسم
أبى تيج وديروط ومنح سلطة واسعة ، ثم رقى الى منصب وكيل
مديرية جرجا بأسىوط (٧٣) ، وذلك لانه ساعد سعيد باشا بتقديم
الميرة للجيش ضد عربان اولاد المصرى الذين ثاروا على الحكومة
فى عام ١٨٥٧ (٧٤) ، ثم ترك محمود سليمان وظائف الحكومة لإدارة
أملكه التى ورثها عن والده سليمان عبد العال ، وكانت هذه الاملاك
تقع فى أسىوط وجرجا وقد استطاع ان يضيف الى أملكه ٢٠٠ فدان
من الأراضى العشورية بناحية تابعا بمديرية أسىوط (٧٥) .

وفى انتخابات مجلس النواب لعام ١٨٨١ فى عهد الخديو

-
- (٧٠) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠ .
(٧١) فرج سليمان فؤاد - المصدر السابق ص ٢٧٧ .
(٧٢) الياس زاخورا - عراة العصر ص ١٥٣ ، والاهرام ١٩٢٩/١/٢٣ .
(٧٣) السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ ، والاهرام نفس العدد ، والسياسة -
١٩٢٩/١/٢٣ .
(٧٤) السياسة نفس العدد .
(٧٥) د . على بركات - نفس المرجع ص ٢٥٠ .

توفيق ، رشح محمود سليمان نفسه وانتخب فيه ، واختير عضوا
فى اللجنة التى تولت الرد على خطاب العرش حيث ألقى هو الخطاب
أمام الخديو فى ٢٩ ديسمبر من نفس العام (٧٦) .

ولما قامت الثورة العرابية تجنب محمود سليمان الاشتراك
فيها (٧٧) ، وتذكر مجلة الكشكول أنه كان ضد الثائرين متضامنا
مع صديقه سلطان باشا (٧٨) .

وقد كان محمود سليمان من أعيان الوجه القبلى الذين أرسل
اليهم محمد سلطان الرسائل بعدم تقديم أية مساعدة للعرابين ، كما
اشترك محمود سليمان مع بعض الأعيان فى تقديم الهدايا لقواد
جيش الاحتلال كما ذكرنا من قبل (٧٩) .

وقد اعتزل محمود سليمان العمل السياسى بعد الثورة
العرابية ، وعاد مرة أخرى الى بلده عام ١٨٨٢ وظل هناك حتى
١٨٩٥ .

ويعمل د . هيكى ذلك بأنه قد عزف عن الاشتراك فى أى عمل
تحت النظام الجديد الذى فرضه الانجليز على مصر حين استصدروا
من الخديو توفيق قانون مجلس شورى القوانين والجمعية
العمومية (٨٠) .

(٧٦) السياسة اليومية ١٩٢٨/٩/٢٧ وفيها نص خطاب العرش الذى
ألقاه محمود سليمان .

(٧٧) د . محمد حسين هيكى : تراجم مصرية وغربية ٧٥ - ١٧٧ ،
الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣ شيخ مصر الوقور يلقى ربه ، ١٩٢٩/١/٢٧ الرجل
الذى لا يموت .

(٧٨) الكشكول : ١٩٢٩/١/٢٥ وأيضا السياسة - ١٩٢٩/١/٢٨ والتى
ذكرت أنه كان خصما للعرابين حتى انتهت الثورة ودخل الانجليز مصر .
(٧٩) د . سمير طه : المرجع السابق ١١٠ - ١١١ .
(٨٠) د . محمد حسين هيكى : المرجع السابق نفس الصفحة .

وأن كنا نرى أن محمود سليمان أن لم يكن قد وقف ضد الثورة العربية صراحة ، فهو على الأقل قد رحب بقدم الاحتلال بدليل « تقديم الهدايا » مما يوضح لنا أن عدم اشتراكه في النظام الجديد الذي أقامه البريطانيون لم يكن كراهية في هذا النظام بل لظروف خاصة به قد تكون لإدارة أملاكه ، كما أنه قد اشترك بالفعل بعد ذلك في عام ١٨٩٦ كعضو في مجلس شورى القوانين تحت هذا النظام .

وبالوضع في الاعتبار أن إجراءات الاحتلال الاقتصادية كانت لصالح طبقة الأعيان التي ينتمي إليها محمود سليمان فقد استطاعت هذه الطبقة بالفعل أن تزيد ملكياتها في ظل الاحتلال ، حيث بلغت على سبيل المثال « ملكية اثنين من أبناء محمود سليمان هما علي محمود ، وحفي محمود ٢٥٠٠ فدان بمديرية أسبوط ، بينما وصلت ملكية محمد محمود في عام «١٩١٤» ، ١٥٠٨ فدان بمديرية أسبوط وجرجا » (٨١) .

وكانت بداية اشتراك محمود سليمان في النظام الجديد الذي أقامه الاحتلال عام ١٨٩٦ ، حيث أصبح عضوا في مجلس مديرية أسبوط (٨٢) .

وانتخب عضوا في مجلس شورى القوانين ثم تجدد انتخابه ١٨٩٩ لخروج اسمه عن طريق القرعة « لتغير نصف أعضاء مجالس المديرية » وعين وكيلا منتخبا للمجلس في ٢٢ مارس وتم تنصيبه في فبراير ١٩١١ واستمر وكيلا إلى أن حل المجلس عام ١٩١٢ (٨٣) .

(٨١) على بركات : المرجع السابق ٢٥١ .

(٨٢) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٧٧ ، السياسة - ٢٨ - ١

١٩٢٩ .

(٨٣) محمد خليل صبحي - المصدر السابق ص ٥٧ - ٥٨ ح ٦ .

وبداية فانه بعد عشر سنوات من عمر الاحتلال وفى عهد الخديو عباس حلمى الثانى « ١٨٩٢ - ١٩١٤ » بدأت تظهر روح المعارضة فى تلك المجالس (٨٤) ، نتيجة لموقف هذا الخديوى المناوئ للاحتمال كرد فعل لخلافه مع اللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر (٨٥) .

ولعوامل اخرى تلك المعارضة التى تأرجحت بين القوة والضعف فى هذه الفترة (٨٦) .

ولم يكن لمحمود سليمان دور ايجابى فى مجلس شورى القوانين بحكم طبيعة تلك المجالس الاستشارية «فأراؤها غير ملزمة للحكومة» (٨٧) ، كما أن درجة ثقافة ووعى النواب كانت محدودة بشكل اقتصر فى الغالب على الدفاع عن مسائل تتعلق بمصالحهم الخاصة (٨٨) .

وأيضاً بحكم كون محمود سليمان ينتمى الى طبقة الأعيان « المحافظين » . وبالنظر لكل تلك الأسباب نستطيع أن نرصد لسه بعض المواقف سواء فى مجلس شورى القوانين أو فى الجمعية العمومية واضعين فى اعتبارنا تلك الأسباب .

ففى الجمعية العمومية ١٩٠٧ يتقدم محمود سليمان بطلب « توسيع اختصاصات الهيئات النيابية الحاضرة » (٨٩) .

(٨٤) د . رؤوف عباس - المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٨٥) د . يونان لبيب - المرجع السابق ص ٨٦ .

(٨٦) د . رؤوف عباس - المرجع السابق انظر لمزيد من التفاصيل حول

هذا الموضوع ٢٢٠ - ٢٢٦ .

(٨٧) د . يونان لبيب - المرجع السابق ص ٩٠ .

(٨٨) د . أحمد زكريا - حزب الأمة ٢٤٥

(٨٩) المرجع السابق - ٢٤٨ .

وكان هذا الطلب هو الذى نادى به حزب الأمة الذى رأسه محمود سليمان والذى اتفق كذلك مع فكر سلطات الاحتلال سواء كاتن المعتمد البريطانى كرومر أو جورست ، رغم مطالبة الحركة الوطنية فى تلك الفترة والتى تزعمها الحزب الوطنى بحياة نيابية كاملة (١٠) وفى عام ١٩٠٨ اشتدت حركة المطالبة بالدستور فى مصر نتيجة للتطورات التى حدثت فى ذلك العام ، سواء لما عرف بسياسة الوفاق بين الخديو عباس وجورست أو لحركة العرائض التى تزعمها الحزب الوطنى ، كذلك لاعلان الدستور فى تركيا ١٩٠٨ ، وايضا كرد فعل لتصريح وزير الخارجية البريطانى ادوارد جراى فى ٢١ يناير عام ١٩٠٨ فى مجلس العموم البريطانى الذى جاء فيه « اننا نكتفى الآن بتوسيع صلاحيات مجالس المديريات والبلديات ، اما تطوير النظم النيابية فيجب ان يكون بطيئا (١١) » .

فكان طبيعيا ازاء تلك التطورات ، ان تنتقل حركة المطالبة بالدستور الى مجلس شورى القوانين ، حيث اشتد الجدل حول الموافقة على طلب المجلس النيابى فى جلسة ٣١ اكتوبر سنة ١٩٠٨ ولكن الحكومة تدخلت واستبدلت صيغة طلب المجلس النيابى « بالاشتراك الفعلى مع الحكومة » وذلك من خلال الدور الذى لعبه كل من « محمود سليمان والشواربى » اللذين تفكنا من تغيير الاقتراح بطلب المجلس النيابى من أساسه (١٢) .

ويعلق سعد زغلول فى مذكراته على ذلك الموقف « بان هناك احتمالا بأنهما قد اتفقا مع بطرس - رئيس الوزراء فى ذلك الوقت -

(٩٠) د يونان لبيب - المرجع السابق انظر الفصل الثانى وايضا ص ١٦٨ : ١٩٩ نفس المرجع .

(٩١) د يونان لبيب : المرجع السابق ص ٩٠ .

(٩٢) د أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

على ذلك حيث ان الناس يتحدثون فى القهاوى بأن الطلب والجواب متفق عليهما من قبل (٩٣) .

وفى ١٨ فبراير عام ١٩٠٩ يتقدم محمود سليمان بطلب جاء فيه أن مشروع توسيع اختصاصات مجالس المديريات لايحقق رغبات الأمة ولا طلبات الجمعية أو المجلس ، وأن الاشتراك الفعلى انما يكون بتغيير مجلس الشورى نفسه فى شكله واختصاصاته وجاء فى الاقتراح الذى قدمه « أن يقرر المجلس مشروع قانون بتعديل نظام الانتخاب على الوجه الذى يتسقى مع حال البلد وابلأغ عدد أعضائه المنتخبين الى عدد تتحقق فيه النيابة عن الأمة ، وأن يكون رأسه قطعيا فى القوانين والمسائل المصرية الصرفة حتى يحصل من هذا كله المجلس النيابى التام السلطة بالزمان » (٩٤) .

ويتضح من هذا الموقف أنه ورغم تبنى « الجريدة » صحيفة حزب الأمة وذلك منذ عام ١٩٠٨ المطالبة بالدستور والحياة النيابية الكاملة أسوة بالحزب الوطنى إلا أن محمود سليمان ومعظم الأبيان لم يطوروا أفكارهم بتلك الدرجة التى تجعلهم يطالبون بمثل هذه الحياة ، فنجد محمود سليمان يعارض فى مجلس شورى القوانين « اقتراحا بتخفيض النصاب المالى الى النصف بالنسبة لحاملتى الشهادات العالية » (٩٥) .

وعندما تقدم أحد النواب باقتراح إلا ينتخب مجالس المديريات أكثر من شخص عن كل عائلة ، يرفض محمود سليمان هذا الاقتراح

(٩٣) : المرجع السابق - نفس الصفحات وأيضا - متكررات سعد زغلول المنشورة - ك ٩ ص ٧٨٣ ح ٢ .

(٩٤) : المرجع السابق ص ٢٥٥ .

(٩٥) : أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٥٧ .

معلقا على ذلك « بأنه يشترط دفع خمسين جنيها أموالا أميرية فإذا
رفض ولم يوجد اثنان بالمركز يتوفر فيهما هذا الشرط فكيف يكون
العمل إذن » ؟ (٩٦) •

وقد أوعز محمود سليمان الى ابنه عبد الرحمن محمود بترشيح
نفسه فى مركز أبى تيج لانتخابات مجالس المديریات (٩٧) ، وبذلك
مثلت الأسرة بشخصين فى المجالس النيابية •

ولم يتقدم محمود سليمان نظرا لمرضه للاشتراك فى الجمعية
التشريعية (٩٨) ، وهو النظام الجديد الذى أدخله كتشنر المعتمد
البريطانى الى مصر فى ٢١ يوليو عام ١٩١٣ كبديل عن مجلس
شورى القوانين والجمعية العمومية (٩٩) •

وربما يرجع السبب فى عدم اشتراكه ايضا الى وجود ولديه
محمد محمود حيث انتخب عضوا فى الجمعية التشريعية (١٠٠) ،
ولذلك عبد الرحمن محمود الذى انتخب عضوا عن دائرة أبى تيج
فى الجمعية التشريعية فى نفس الفصل التشريعى (١٠١) •

وهكذا اشتركت أسرة محمود سليمان فى النظام الجديد ، مما
يؤكد على حرص ابنائها على الاشتراك فى المجالس النيابية كبقية

(٩٦) د • أحمد زكريا : المرجع السابق ص ٢٥٧ •

(٩٧) المرجع السابق - ص ٢٤٤ •

(٩٨) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٧٨ •

(٩٩) د • يونان ليبب - المرجع السابق • مزيد من التفاصيل عن الجمعية
التشريعية ١٨٤ - ١٨٩ •

(١٠٠) مضابط الجمعية التشريعية - دور الانعقاد الاول ٢٢/١/١٩١٤ •

الى ١٧/٦/١٩١٤ ، ص ١٠ •

(١٠١) محمد خليل صبحى - المصدر السابق • ص ٨٥ ج ٦ •

الأعيان ، رغبة منهم فى مزيد من السلطة لزيادة نفوذهم وحماية مصالحهم وايضا لتأصيل هيبتهم فى مديرياتهم .

ولم يختلف موقف محمود سليمان من الخديو عباس حلمي ومن الاحتلال عن موقف غالبية الأعيان ، من العداء للخديو «السلطة الشرعية» وتأييد الانجليز «السلطة الفعلية» (١٠٢) . وذلك على الرغم من أن محمود سليمان كان من الأعيان الذين أيدوا الخديو عباس ابان الأزمة الوزارية عام ١٨٩٣ ، كذلك ألقى محمود سليمان خطبة امام الخديو عباس عندما زاره فى منزله عام ١٨٩٣ عبر فيها عن ولائه واخلاصه (١٠٢) .

ولم يلتزم الأعيان بتلك السياسة على مختلف المراحل ، وانما تخللها فترات وان كانت محدودة تبدلت فيها المواقع ، وخاصة فى عام ١٩٠٨ بعد مجيء جورست المعتمد البريطانى ، وانتهاجه سياسة الوفاق مع الخديو عباس واهمل الأعيان ، الذين حاولوا بدورهم تحسين علاقاتهم بالخديو ، ورغم ذلك فقد استمرت صسفة العداء غالبية على وجه العموم (١٠٤) .

وفى محاولة للأعيان وخاصة «أعضاء حزب الأمة» تحسين العلاقة بينهم وبين الخديو ، يقبل محمود سليمان يد الخديو مرتين فى الجمعية العمومية عام ١٩٠٩ (١٠٥) .

وان كان قد تخلف عن توديع الخديو عندما سافر الى الحج

(١٠٢) د . يونان لبب - المرجع السابق ، ص ٧٤ - ٧٦ .

(١٠٣) أحمد شفيق - مذكراتى فى نصف قرن ، ص ٨٦ ج ٢ .

(١٠٤) د . يونان لبب - المرجع السابق . انظر لمزيد من التفاصيل الفصل

الخامس .

(١٠٥) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ، ص ١٣٢ .

فى ديسمبر ١٩٠٩ فيذكر سعد زغلول فى مذكراته « أن محمود قد
اعتذر أمام أخوانه بالمرض سترا لكسوفه » (١٠٦) .

٩! ما عن علاقة محمود سليمان بالاحتلال ، فكما ذكرنا من قبل
كان الأعيان ومنهم محمود سليمان قد رحبوا بقوات جيش الاحتلال،
كما استمروا فى تأييده حتى مجيء جورست عام ١٩٠٨ عندما تغير
موقفهم نتيجة للوفاق بينه وبين الخديو . وقد ربطت الصداقة بين
محمود سليمان واللورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر ،
وحينما أصدر الأعيان صحيفة «الجريدة» فى ٩ مارس ١٩٠٧ قيل
أنها قامت بوحى من كرومر ، حيث كاشف أنصاره والمترددین عليه
ومنهم محمود سليمان بتلك الفكرة فأطلعوه على رغبة الشيخ محمد
عبده فى إصدار صحيفة تعبر عن الأعيان ولكن وفاته حالت دون
إصدارها (١٠٧) .

وتذكر جريدة المقطم فى ١٤ - ٩ - ١٩٠٦ بأن البعض قد تنبأ
« للجريدة » صحيفة حزب الأمة بأنها ستكون بمنزلة الخطام من
البعير يقودها به الاحتلال الى مايريد ، واستدلوا على ذلك بما
بين المزعيمين « زعيم الاحتلال » كرومر « وزعيم الجريدة » محمود
سليمان من المودة والموالة ، وبأن أكثر أعضاء « الجريدة » ممن
تشغلهم الأمور الزراعية عن النظر فى الشئون الاجتماعية
والسياسية (١٠٨) .

وان كان الأستاذ لطفى السيد يحدثنا فى مذكراته بأمر مختلف
اذ قال « انه بعد توقيع الاتفاق الودى فى عام ١٩٠٤ بين انجلترا

(١٠٦) مذكرات سعد زغلول ك ١٣ ص ٦٨٥ .

(١٠٧) د. أحمد زكريا : نفس المرجع ص ٥٦ .

(١٠٨) المقطم : ١٩٠٦/٩/١٤ .

وفرنسا فكركنا فى اصدار جريدة حرة غير متصلة بالخديوى او
الوكالة البريطانية ، فالفنا شركة الجريدة فى بيت محمود سليمان
وانتخت انا مديرا لها ورئيسا لتحريرها ومحمود سليمان رئيسا
للمشركة ووكيلها حسن عبد الرازق « (١٠٩) » .

وبالاضافة الى ما ذكره الأستاذ لطفى السيد فان هناك اسبابا
اخرى عجلت بالاعيان الى اصدار جريدتهم فى ٩ مارس ١٩٠٧ (١١٠) .

وبعد عدة شهور أعلن حسن عبد الرازق فى ٢٠ سبتمبر
١٩٠٧ ، تحويل شركة « الجريدة » الى حزب الأمة ، وتم اختيار
محمود سليمان رئيسا للحزب وحسن عبد الرازق وعلى شعراوى
وكيلين وقد استمر محمود سليمان رئيسا للحزب حتى قيام الحرب
الاولى ١٩١٤ (١١١) .

ومن الواضح ان مكانة محمود سليمان « السياسية » قد بلغت
حدا جعلته مقبولا من جميع اطراف الخلاف الدينى الذى تفجر فى
ذلك الحين ، فعند حدوث الخلاف بين المسلمين والاقباط كان محمود
سليمان من الذين تقدموا للقضاء عليه ، فقد كان وكيلا للمؤتمر
المصرى الذى عقد فى ١٩١١ من اجل ازالة اسباب هذا الخلاف (١١٢)

وبالنسبة لما يقال ان الانجليز قد عرضوا عرش مصر على

(١٠٩) أحمد لطفى السيد : قصة حياتى ، ص ٤٤ .

(١١٠) د. يونان لبيب : المرجع السابق . انظر الفصل الاول .

(١١١) د. يونان لبيب - المرجع السابق ص ٤٦ : السياسة اليومية -
١٩٢٩/١/٢٣ - محمود سليمان حياته وموته .

(١١٢) د. محمد حسين هيكل - المرجع السابق ١٧٨ - ١٧٩ . وأيضا
الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ ، السياسة اليومية ١٩٢٩/١/٢٣ .

محمود سليمان بعد وفاة السلطان حسين كامل ، ورفض محمود سليمان ذلك العرض لأنه جاء عن رغبة الانجليز(١١٣) .

وبغض النظر اذا كان هذا حقيقة ام اشاعة ، فان دلالاتها تشير الى حجم أسرة محمود سليمان على اعتبار أنها من أكبر الأسر المصرية الى حد ترشيح عميدها سلطانا على مصر ، وايضا تؤكد علىصرية هذه الأسرة لأنه كانت هناك شخصيات أكبر من محمود سليمان غير أن محمود تميز عليها بأنه من أصل مصرى .

وعند بداية النهضة الوطنية فى نوفمبر عام ١٩١٨ ، كان محمود سليمان معتزلا للحياة العامة منذ عام ١٩١٤ معتكفا فى بلده ساحل سليم ، فقد كان قد جاوز الثمانين(١١٤) .

ولكن هذا لم يمنعه من الخروج عن عزلته وأصبح منزله مقرا للحركة الوطنية(١١٥) .

وبعد أحداث ثورة ١٩١٩ تكونت لجنة الوفد المركزية التى راسها محمود سليمان وذلك بعد سفر الوفد الى أوروبا(١١٦) ، وأصبح محمود سليمان بمثابة الأب من الجميع يحاول أن يفض كل خلاف يحدث بين أعضاء اللجنة المركزية حفاظا على الاتحاد(١١٧) .

وتبدو صحة هذا الكلام من رسالة لعبد الرحمن قهفى الى سعد زغلول فى ١٩١٩/٩/١ ، يقول فيها انه « يخشى على عواطف محمود

(١١٣) مصطفى أمين - من واحد لعشرة ص ١٨ - ١٩ . وايضا حافظ محمود - أسرار الماضى ص ١٠٥ - ١٠٦ .

(١١٤) الاتحاد - ١٩٢٩/١/٢٣ . وايضا محمد حسين هيكل - المرجع السابق - ١٧٨ - ١٧٩ .

(١١٥) نفس الدورية والعدد .

(١١٦) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٣ .

(١١٧) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٥ .

سليمان كثيرا حتى لا يثأثر فيمرض ، فتقع رئاسة اللجنة ثانية تحت
رئاسة ابراهيم سعيد وكيل اللجنة « (١١٨) »

ويستمر محمود سليمان في العمل في رئاسة اللجنة المركزية .
وعند وصول برقية من الوفد الى سليمان برغبة أعضائه في العودة ،
على اثر اعتراف امريكا بالحماية الانجليزية على مصر يعلق قائلا :
« كل من افشى سر هذه البرقية عدوته لهذا الوطن فلينفقوا
ما جمعنا له من اموال الامة فاذا نفذت فليعودوا ، اما الآن فليظلوا
يواصلون السعي ذلك هو الجواب الوحيد الذي يجب ان نجيب
به » (١١٩) »

وقد رفض ان يلزم منزله عندما امرته السلطة العسكرية
الانجليزية واجاب قائلا « أنا الذي يحق لى ان اقول لهم اخرجوا من
بلدى وليس يحق لهم ان يحرموننى حريتى فى وطنى » (١٢٠) »

ورغم ذلك فقد خضع لأوامر السلطة العسكرية ، حيث أرفقته
على مغادرة القاهرة والاقامة فى ساحل سليم (١٢١) »

ثم ساءت حالته الصحية بعد ذلك واضطر الى اعتزال الحياة
السياسية العامة (١٢٢) وينبغى أن نوضح أن اشتراك محمود سليمان

(١١٨) د. محمد أنيس - دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ ج ١ ص ١٢٨

- ١٢٩ -

(١١٩) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٥ -

(١٢٠) الأهرام - العدد السابق -

(١٢١) البلاغ - ١٩٢٩/١/٢٤ ، ٢ - أيضا الاخبار - ١٩٢٩/١/٢٣

ترجمة لمحمود سليمان « شيخ مصر الوقور » -

(١٢٢) روز اليوسف - ١٩٢٩/١/٢٩ -

فى ثورة ١٩١٩ كان امتدادا لاشتراك كبار الملاك فى الثورة ولأسباب عديدة ، سواء كانت اقتصادية أو سياسية ، دفعت بالأعيان الى الاشتراك فى ثورة ١٩١٩ . ولكنهم تمسكوا بالوسائل السلمية « للحصول على الاستقلال » وذلك حفاظا على مصالحهم وخشية من ضياع امتيازاتهم الاجتماعية » (١٢٣) .

ويعد اجتماع اللبى بكبار الملاك ومنهم محمود سليمان فى ٢٦ مارس ١٩١٩ يوجه الأعيان نداء فى الصحف الى الشعب المصرى يطالبونه بالهدوء ووقف كل أعمال العنف (١٢٤) . مما ترتب بالتالى على ذلك عدم استثمار ثورة ١٩١٩ كما يجب وتوجيهها لصالح قضية الاستقلال وانتصار فكرة المفاوضات مع الانجليز ، كطريق لحل المسألة المصرية (١٢٥) .

وقد أيد محمود سليمان وأولاده دخول مصر فى المفاوضات الرسمية عام ١٩٢٠ ، حيث يذكر الأستاذ كامل سليم أنهم كانوا من العاملين على دخول مصر هذه المفاوضات (١٢٦) .

وبالإضافة الى الدور السياسى لمحمود سليمان كان هناك دوره الاجتماعى فقد أوقف قطعة أرض من أجل انشاء مدرسة صناعية بأسىوط ، حيث تنازل عن هذه المدرسة وما وقف عليها لمجلس مديرية أسىوط ليتولى ادارة شئونها بعقد تاريخه ٢٦ يناير

(١٢٣) د . عاصم نسوى - كبار ملاك الاراضى الزراعية ودورهم فى المجتمع المصرى ص ٢٧٢ .
(١٢٤) نفس المرجع ص ٢٦٧ - ٢٦٩ .
(١٢٥) نفس المرجع - ص ٢٧٢ انظر المزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع الفصل (٤) من نفس المرجع .
(١٢٦) كامل سليم - أزمة الوفد الكبرى ص ٤٧ .

١٩١٢ ، يخوله الحق فى استردادها من المجلس اذا لم يتم بتنفيذ شرط الوقف(١٢٧) .

وقد قيل فى ذلك انه بعد وفاة سليمان عام ١٩٢٩ ، وجد فى أوراقه انه قد أوصى الى ابنه حفى محمود بتلك الأرض التى وهبها للمجلس ، مما أدى الى خلاف بين حفى ومجلس المديرية حيث حاول حفى استرداد الأرض ، فذهب اعيان المجلس الى محمد محمود وكان وقتئذ رئيسا للوزراء ١٩٢٩ للشكوى من تصرفات شقيقه ، ولكن محمود ظاهر شقيقه(١٢٨) .

وتبدو تلك المسألة بعيدة عن التصديق وذلك لأن محمود سليمان قد أخرج ثروته كلها لأبنائه فى ١٩١٦ أى قبل وفاته بـ ١٢ عاما(١٢٩) وأيضا لطول الفترة التى وهبها محمود سليمان للمديرية وهى ١٦ عاما ، كما انه بحجم أسرة محمود سليمان ونفوذها فى مجلس مديرية أسيوط كان بإمكان الأسرة استردادها دون أية مشكلة ، وأيضا فان سعد زغلول عندما كان وزيرا للمعارف قد زار مدرسة محمود الصناعية فى ٦ يناير ١٩٠٧ فى أبى تيج ويذكر ذلك فى مذكراته(١٣٠) .

ومن ثم يتضح لنا أن محمد محمود قد خرج من أسرة تنتمى جذورها الى طبقة الأعيان وهى من الأسر المصرية القليلة التى تولت منصب الإدارة فى مصر منذ وقت مبكر حيث لم يكن يصل فى ذلك

(١٢٧) فرج سليمان فؤاد - المصدر السابق ص ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(١٢٨) روز اليوسف - العدد ١٧٥ ١٢/٣/١٩٣٠ .

(١٢٩) الأهرام - ١٩٢٩/١/٢٣ ، والسياسة ١٩٢٩/١/٢٣ .

(١٣٠) مذكرات سعد المشورة - ك ٥ ص ١٨٧ .

العهد المبكر الى مناصب الحكم من المصريين الا قليل « وذلك على حد قول الشيخ مصطفى عبد الرازق (١٢١) .

وأیضا هی أسرة تشتغل بالعمل السياسی ، مما انعكس كل ذلك بحكم النشأة والطبقة التي خرج منها محمد محمود بالإضافة التي تعلیقه العصري فی ذلك الوقت على شخصيته واشتغاله بالعمل السياسی . وكان لذلك بالغ الأثر على توجهاته السياسية فيما بعد .

الفصل الثانى

محمد محمود - صناعة معتدل !

ولد محمد محمود فى ٤ أبريل عام ١٨٧٨ فى ساحل سليم مركز أبى تيج باسيوط ونال الشهادة الابتدائية من مدرسة اسيوط عام ١٨٩٢ ، والتحق بعد ذلك بالمدرسة التوفيقية بالقاهرة حيث أتم دراسته بها فى عام ١٨٩٧ (١) .

ثم أرسله والده محمود باشا سليمان الى انجلترا ، حيث درس فى كلية باليول جامعة اكسفورد وحصل على الدرجة الثانية فى التاريخ أى دبلوم فى علم التاريخ الحديث ، وذلك رغم صعوبة

(١) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٢٠
محفظه رقم ٢٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ ليس دقيقا ما ذكره فرج سليمان فى المرجع السابق وزكى مجاهد - والمصدر السابق والسياسة الاسبوعية على أنه ولد فى ١٨٧٧ .

الدراسة باللاتينية التى لم يتعلمها قبل دخوله الكلية ومطالعة اشياء كثيرة معتاد عليها الطلبة الانجليز (٢) . ويعتبر محمد محمود أول مصرى تخرج من جامعة اكسفورد (٣) .

وقد كان لأصول محمد محمود الاجتماعية تأثير كبير على تكوينه السياسى الذى انعكس بعد ذلك على حياته السياسية من احساس بالتميز والرغبة فى اعطاء هذه المكانة الاجتماعية قدرا من السلطة (٤) ، ويتضح ذلك من عدة مواقف :

فعندما عرض سعد زغلول فى ٢٠ فبراير عام ١٩١٩ على زملائه فى الوفد أن يأنذروا له فى أن ينفذ ما يقررونه من ارسال أوراق الى الخارج بطريقة سرية يباح له الا يذيعها فيهم ، امتنع لذلك محمد محمود وقال غاضبا ان شرفه وشرف الأعضاء يأبى ذلك ويعلق سعد على ذلك بقوله فلم يكن الا ان عدلت عن الاقتراح متأسفا (٥) .

كما يروى سعد أيضا عن أن محمد محمود قد رفض أن يساكن بعض أعضاء الوفد عند مفاوضات ملتر لأنهم ليسوا من طبقته (٦) .

كما انه اثناء النفى فى مالطة كان كلما حضر ضابط السجن اليهم « يتحدث محمود معه من غير أن يكلف نفسه عناء ترجمة مايدور بينهما من الحديث الذى يختص فى الاغلب بحاجتنا ، ويلوح

(٢) ملف خدمة محمد محمود - نفس المصدر والمحافظة .

(٣) المقطم - ١ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤) د . أحمد زكريا - حزب الاحرار الدستوريين ص ١٠٩ .

(٥) مذكرات سعد زغلول - كراس ٣٤ ص ١٩١٩ .

(٦) د . أحمد زكريا - نفس المرجع والصفحة .

لى انه يفعل ذلك حتى يظهر امام الضابط بانه لم يكن مترجما بل
رئيسا» (٧) •

وما زال الحديث لسعد زغلول اذ يروى انهم قد اتفقوا اثناء النفي على
تقديم مساعدة لبعض الأسر المصرية الفقيرة ، فما كان من محمود
الا أن كتب هو الامر ومضاه وأرسله الى بعد ذلك من قبيل الاحاطة ،
مع اننا لم نتفق على أن يكون الامضاء منه (٨) •

وانهم اذا جلسوا لقراءة الجرائد خصوصا المصرية منها ،
وتولى أحد غيره (أى محمود) القراءة ينشغل عنهم بالقراءة وحده
ويغضب اذا دعى للاستماع كالباقي (٩) •

وانه ايضا اذا تناول جريدة انجليزية ليترجمها يغضب اذ
غمضت على السامعين ترجمته ويغضب اذا شاركه اسماعيل (١٠)
فيها (١٠) •

وعندما كان محمد محمود فى لندن عام ١٩٢٩ ، حجز على
باخرة ايطالية للعودة الى مصر ، وتصادف أن الملك فؤاد قد حجز
على نفس الباخرة ، وبهذه المناسبة سأل أحد الصحفيين الانجليز
عما اذا كان سيسافر فى صحبة الملك فؤاد ، فكان جوابه كـلا بل
اختار جلالة الملك الباخرة التى قررت أنا السفر عليها ليعود الى
مصر (١١) •

(٧) مذكرات سعد - كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ •

(٨) نفس المصدر والكراس والصفحة •

(٩) مذكرات سعد : كراس ٣٥ ص ١٩٣٢ •

(١٠) يقصد اسماعيل صدقى •

(١١) المذكرات : نفس المصدر والصفحة •

(١١) محمد حسين هيكل : مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ٢٠٨ •

حقيقة انه كان هناك دائما خلاف بين الملك فؤاد ورئيس وزرائه محمد محمود ١٩٢٨ : ١٩٢٩ ، وهو ما سيرد في حينه .

الا ان الاستاذ احمد شفيق يعلق على هذا الخلاف بان صلاية الرأى عند محمود هي التى أحدثت الجفاء بينه وبين الملك فؤاد . فقد كانت الجفوة وصلاية الرأى خلقين فى محمود يضسعهما فى موضع وفى غير موضع حتى ، ولكأنه يحسبها ظاهرة من مظاهر العز والبجاه (١٢) .

وأىضا فان فى اجابة محمد محمود هذه كثيرا من الاعتزاز بالنفس وهى صفة لازمت طوال حياته كما انها أضدق تعبير عن شعوره بانتمائه الاجتماعى وآخر هذه المواقف عندما علم محمد محمود وكان رئيسا للوزراء فى ١٩٣٩ ان رئيس نادى محمد على وكان من الامراء ، قد منع رئيس مجلس الشيوخ من دخول احدى غرف النادى بحجة انها مخصصة للامراء فقط ، فما كان من محمود الا أن ذهب الى النادى وفتح الغرفة وتناول الغداء فيها (١٣) .

كما انتصر محمد محمود لأسرة مصرية أرادت الاشتراك فى عضوية نادى الفروسية ، فرفض طلبها بدعوى أنهم فلاحون ، وخرج محمود وقتئذ وكان رئيسا للوزراء ، أنه فلاح ابن فلاح ، وأن حكومته لن تسمح بعودة نظام الطبقات فى مصر (١٤) ، أنه لايسمح أن يكون فى مصر من يحتقرون الفلاحين (١٥) ، ولايعنى هذا أنه

(١٢) أحمد شفيق : الحولية السادسة ص ١٥٨٨

(١٣) مصطفى أمين : ليالى فاروق ص ١١١ : ١١٢ .

(١٤) آخر ساعة : العدد «٣٢٣» ٩ - ٢ - ١٩٤١ وبمصطفى أمين المرجع

السابق ١١٢ - ١١٤ .

(١٥) السياسة الأسبوعية : ٨ - ٢ - ١٩٤١ .

مجرد فلاح من سواد المصريين بل من أعيان الفلاحين(١٦) .

وكان لثقافة محمود الانجليزية تأثير أيضا على حياته السياسية وتوجهاته بعد ذلك المالية للانجليز . مما يتضح من المواقف الآتية :

يتضح هذا التأثير من تدرج محمود السريع فى الوظائف الحكومية ، فمن وكيل تفتيش غير دائم فى المالية الى نائب مفتش فى نفس الوزارة من عام ١٩٠١ الى ١٩٠٣ ، ومن سكرتير خاص لمستشار الداخلية الانجليزى فى نوفمبر عام ١٩٠٥ الى مدير للفيوم فى عام ١٩٠٦(١٧) . وقد امتدح جورست المعتمد البريطانى محمد محمود عندما كان مديرا للفيوم ، ووصفه بأنه « جفلفمان ونحِب مساعدته وان كان صغير السن »(١٨) . ويبدو ذلك متمشيا مع سياسة الاحتلال فى احتضان الأعيان واعطائهم الوظائف الحكومية(١٩) .

ويشير سعد زغلول فى مذكراته فى ٢٠ سبتمبر ١٩١٩ عن تأثير الثقافة الانجليزية على محمود فيقول : « أن الوفد قد قرر استدعاء مكرم عبيد للقيام بترجمة الأعمال الانجليزية ، فعارض محمود بشدة قائلا أن المقصد من هذا الاستدعاء مكابدة هو لا العمل ، ورغم حاجة الوفد الشديدة لترجم لكثرة الأعمال الانجليزية من قراءة الصحف والرد على المراسلات وغير ذلك ، فإن محمد باشا لايمكن مهما تفرغ أن يقوم بكل هذه الأعمال ولكنه غير متفرغ لها

(١٦) د. أحمد زكريا : المرجع السابق ص ١٠٩ .

(١٧) دار المحفوظات المصرية : ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٢٣٠
محفظه رقم ٣٨٥٧ دولا ب ٣٧٦ .

(١٨) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ١٢ ص ٤٧٧ .

(١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق لمزيد من التفاصيل حول احتضان الاحتلال لأبناء الأعيان ٢٣ - ٢٦ .

من جهة ولاصبر له على المشغل من جهة وفى كثير من الأحوال يرفض العمل ، اما لأنه ليس من رأيه أو لعناد شخصى » (٢٠) .

كما عارض محمود فكرة ارسال مكرم الى أمريكا ، الا اذا تعذر سفره ، ويواصل سعد تعليقه بقوله « ومن هذه الحوادث تأكيد لى أن محمود غيور جدا ومعجب بنفسه ، وأنه يريد أن يحتكر فى شخصه اللغة الانجليزية وكل عمل له صبغة انجليزية » (٢١) .

وبعد القبض على عبد الرحمن فهمى ، يقترح محمود على سعد زغلول تعيين محام انجليزى للدفاع عنه ويغضب محمود من سعد لأنه استعظم المبلغ الذى طلبه المحامى ، ويعلق سعد على موقف محمود هذا بقوله : « ماكان بصاحبه ولايعرفه وكل ما فى الأمر أنه متزوج من إحدى كريمات ناظر المدرسة التى تخرج منها هذا الغضوب » (٢٢) .

كما يذكر المدير السابق للفيوم أن محمود كان يتحدث الانجليزية كرجل من ابنائها ، ويسلك سلوك الرجل الانجليزى ، وأنه يملك شعبية كبيرة بين الانجليز وهو ذو نوايا حسنة تجاههم (٢٣) .

وكنتيجة لدراسة محمود الانجليزية فقد اعتبره الموظفون الانجليز شخصا يستطيع أن يتحدث لغتهم (٢٤) . ويوضح صدقى فى مذكراته الأسباب التى أدت الى تجاهله ، بعد أن كان مرشحا فعلا لمنصب رئيس الوزراء فى ١٩٢٨ خلفا لحكومة النحاس ، من أن

(٢٠) مذكرات سعد : كراس ٢٥ ص ١٩٤٨ .

(٢١) المصدر السابق - نفس الكراس ص ١٩٤٨ - ١٩٤٩ .

(٢٢) مصطفى أمين - الكتاب المنفوع ج١ ص ٢٤٠ - ٢٤١ ، ٢٤٥ -

٢٤٦ .

(٢٣) Harris, Murry — Egypt under the Egyptian. P. 153.

(٢٤) عفاف لطفي السيد - تجربة مصر الليبرالية ص ١٧١ - ١٧٢ .

اللورد لويد المندوب السامي البريطاني قد فضل محمد محمود وذلك بتأثير البيئة العلمية الواحدة والمدرسة الواحدة (٢٥) .

ويظهر كذلك تأثير الثقافة الانجليزية الى جانب بالطبع عوامل أخرى من التأييد الصحفى من الجرائد الانجليزية لوزارة محمد محمود الأولى ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، فى أى خطوة تتخذها حتى لو كان تعطيل البرلمان أو عزل ١٢ مستشارا .

ففى جريدة « نيللى نيوز » مقال لعضو من لجنة ملنر يقول فيها « ان تولى محمد محمود الحكم فى مصر ٢٨ : ٢٩ ، يتيح الفرصة لظهور نوع جديد من الزعماء السياسيين ، فقد كان جميع من سبقه من الزعماء الذين نشأوا نشأة فرنسية ، ويتحدثون الفرنسية ، أما محمد محمود فقد نشأ نشأة انجليزية ويتحدث الانجليزية » (٢٦) .

وتعلق جريدة جلاسجو هيرالد على قرار حكومة محمد محمود بتعطيل البرلمان ١٩٢٨ بقولها « ان الاشخاص الذين نشأوا نشأة ديمقراطية حققة ، ويعرفون نظم الدساتير حق المعرفة ، يدركون ان حق الاقتراع العام الذى حصلت عليه مصر لم يكن مرغوبا فيه ، وعلى كل حال فان التجارب الأخيرة قد أثبتت بوضوح ودون أى شك ان الشعب المصرى ليست لديه المقدرة السياسية الكافية حتى يستطيع ان يجنى من النظام البرلماني احسن ثماره ، ويلوح ايضا أن العناصر التى كان يتألف منها مجلس النواب الملحل لم تكن لتمثل حقيقة الشعب المصرى » (٢٧) .

(٢٥) اسماعيل صدقى - مذكراتى ص ٢٨ - ٢٩ .

(٢٦) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢١ .

(٢٧) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢ .

كما نشرت جريدة أيريش تايمز مقالا جاء فيه « انه من المحتمل ان تنتهى مهلة الحكومة البرلمانية فى مصر بالقرار الأخير الذى اتخذته الوزارة المحمودية وعطلت به الحياة النيابية ثلاث سنوات . فقد يستطيع محمود أن يذبہ الناس الى الشعور بالمسئولية السياسية، حتى اذا مامرت الثلاث سنوات يصبحون أكثر تعقلا مما دلت عليه التجربة فى السنوات الأخيرة » (٢٨) .

وايضا فقد علقت مجلة نيرايسست انديا عن تعطيل الحياة النيابية فى وزارة محمود ٢٨ : ٢٩ بالتأييد أيضا حيث قالت « ان الثلاث سنوات التى تعطل فيها الحياة النيابية فى مصر ستكون كبيرة الفائدة ، وسوف تجنى منها البلاد أكثر مما جنته او كان ممكنا أن تجنيه تحت حكم الوفد وسوف يدرك الشعب المصرى تلك الفوائد فيقدر قيمة الادارة الأمنية العادلة » (٢٩) .

ونشرت التيمز برقية لمراسلها أيدت فيها أعمال الحكومة المحمودية ٢٨ : ٢٩ بقولها ، ان أعمال الحكومة فى سبيل الإصلاح تتقدم ، وان الخطوات قد اتخذت للتنفيذ برنامجها الذى وضعته لانشاء المستشفيات وتنقية مياه الشرب ، وإصلاح طرق الري ، وبناء مساكن للعمال الخ .

وقرار الحكومة الذى صدر أخيرا بأحالة ١٢ مستشارا من مستشارى محكمة الاستئناف الى المعاش هو خطوة أولى لمشروع واسع النطاق يقصد به ترقية الادارة والقضاء بإدخال عناصر أمنية . أما برنامج الحكومة بمنع الطلبة من الاشتغال بالسياسة فقد ظهرت نتيجته فى التدابير التى اتخذتها وزارة المعارف لحفظ النظام .

(٢٨) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٣٦ .

(٢٩) السياسة اليومية - ١٩٢٨/٧/٢٦ .

وتمكن ابتعاد الطلبة عن الاشتغال بالأمور السياسية والتفرغ لدروسهم . وقد اثمرت هذه التدابير فلم تشترك أغليبيتهم فى حفل تأبين سعد (٢٠) .

وأخر هذه المواقف تمثل فى المقابلة التى جرت فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٠ بين محمود ومستر سيسل كامبل أحد موظفى السفارة البريطانية ، أوضح كامبل لمحمود خطورة تنكره لماضيه باتخاذ موقف معاديا للبريطانيين ، وهذا سوف يدمر مكانته ، ويجعله مجرّب تابع للزعامات « المتطرفة » وبناء على تلك الحادثة رفض محمد محمود الانضمام للنحاس فى بيانه المعادى للبريطانيين بمناسبة افتتاح البرلمان .

ويعلق لورين المندوب السامى على تلك المقابلة بقوله « ان لمحمود رغبة قوية فى تجنب أى خلاف معنا ، وفى تأكيد الصداقة تجاهنا ، وآمل بالبقاء على روابطنا معه ذات الطبيعة الاجتماعية فى الأساس ، أن تبقى قدرين على إبعاده عن سياسة التطرف » (٣١) .

ويبرر د . حسين هيكل علاقة الود بين محمود والساسة البريطانيين فى مصر وإنجلترا ، بأنها ليس كما يظن البعض لاعتبارات سياسية ، لأن كثيرا ما اشتد الخلاف بينه وبين الساسة الانجليز الى حد كبير ، والدليل على ذلك من وجهة نظره انه قد ظل مبعدا عن الحكم من ١٩٢٩ - ١٩٣٧ ، وهذا الابتعاد مرجعه هذا الاختلاف أكثر منه الى أى سبب آخر » (٣٢) .

(٣٠) السياسة اليومية - ١٩٢٨/١٠/٢٨

(٣١) F.O. 407/214 No. 82 Loraine to Simon Dec. 19, 1931.

(٣٢) السياسة الأسبوعية - ١٩٤١/٢/٨

أما عن شخصية محمد محمود فقد كان للمكانة الاجتماعية التي تمتع بها بالإضافة الى تعليمه العصري تأثير على حياته الخاصة . كان منزل محمود الكائن بشوارع الفلكي والذي بلغت مساحته ١٩٦٤ مترا (٣٢) ، مكانا للاجتماعات السياسية ، حيث عقدت فيه اجتماعات لجنة الوفد المركزية ، وقد شبه د . هيكال المنزل بأنه كان مسرحا لخطباء الوطنية ، فقد شهد المؤتمر الوطني برياسة سعد زغلول ١٩٢٦ ، وأيضا هو المنزل الذي صدرت منه الدعوة لتأليف الجبهة الوطنية في عام ١٩٣٥ (٣٤) .

واعتبر هذا المنزل أكبر صالون أدبي في عصره (٣٥) ، عقد محمد محمود فيه ندواته كل ليلة وكان يأتي اليه سماره وحواريوه وهو بينهم أشبه بصاحب الأمر قلما رد سائلا أو كشر في وجه محتاج . فقد سلك محمود في القاهرة سلوك أهل الصعيد وأبناء البيوتات الكبيرة ، حيث مزج السياسة بالبيوتات ، ونظر إليها وكأنها وجامة قبل أن تكون لياقسة ، وفروسية قبل أن تكون مداورة ومداهنة (٣٦) .

وجمع محمود أيضا حوله الشعراء والأدباء كمحمود حسن اسماعيل ، وكامل الشناوى وحافظ ابراهيم (٣٧) ، الذي اعانه بمبلغ من المال لنشر قصيدته العمرية (٣٨) .

-
- (٣٢) ملف خدمة محمد محمود - المصدر السابق .
 (٣٤) السياسة الأسبوعية : ١٥ - ٢ - ١٩٤١ ، العدد ٨ - ٢ - ١٩٤١ .
 (٣٥) السياسة الأسبوعية - ٨ - ٢ - ١٩٤١ .
 (٣٦) محمد زكي عبد القادر : أقدام على الطريق ص ١٧١ - ١٧٢ .
 (٣٧) السياسة الأسبوعية : ١٥ - ٢ - ١٩٤١ .
 (٣٨) زكي مجاهد : الاعلام الشرقية ج١ ص ١٦٢ - ١٦٣ .

وكان محمود يروى الشعر ريقص القصص ويتحدث فى العلم والدين والسياسة (٣٩) .

وأجمعت الجرائد الحزبية على نزاهة محمود وعفة لسانه حتى لقب بالزعيم النبيل ، فلم يكن يسمح لنفسه فى أغلب الأحوال بقول كلمة نابية فى حق خصومه (٤٠) .

وقد انعكست تلك الشخصية على تصرفاته المالية ، فعندما أصبح وزيرا للمالية عام ١٩٢٧ وصله شيك مكافأة له ، بوصفه عضوا فى مجلس ادارة ترام الرمل بمقتضى منصبه ، فما كان منه الا ان رفض قبول المبلغ ، لانه لم يشهد جلسة واحدة من جلساته رغم أن العادة قد جرت على صرف المكافأة لوزير المالية ، ولكنه اصر على عدم قبولها طوال مدة تقلده الوزارة (٤١) .

وحين عرضت على القضاء قضية القذف التى رفعها اسماعيل صدقى عندما كان رئيسا للوزراء فى عام « ١٩٣٢ » ضد محمد محمود ، طلب محمود تأجيلها قائلا « ان التهمة الموجهة الى تقتضى أن امس شخص خصمى ، وكان صدقى مريضا لايمك النفاذ عن نفسه ، فاجلوا القضية او احكموا على بغير دفاع » (٤٢) .

كما جرت العادة أن يوافق البرلمان على الاعتمادات غير المنظورة ، من غير أن يبحث فى أوجه صرفها ، ولكن محمود وضع تقليدا حينما طلب فى عهد وزارته الموافقة على اعتماد خمسين ألف

(٣٩) الأهرام : ١٢ - ٢ - ١٩٤١ مقال لكامل الشناوى .

(٤٠) الأهرام : ٤ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤١) المقطم : ١٦ - ٢ - ١٩٤١ .

(٤٢) المقطم : ١٩٤١/٢/٩ .

جنه وقبل أن يرافق البرلمان وقف محمود وبين للبرلمان الالوجه الذى سينفق فيها المبلغ(٤٣) .

وعندما سافر محمود الى لندن للمفاوضة بشأن الثكنات عام ١٩٢٨ ، جاءه أحد سكرتيريه طالبا نقودا وظن السكرتير أن محمود سيأمر له بمبلغ من المصاريف السرية جريا على العادة المتبعة ، ولكنه فوجئ عندما أخرج « محمود » دفتر الشيكات وحرر له مبلغا من المال فلما تمنع السكرتير ، قال له انى لا أستطيع التصرف الا فى اعتماداتى الخاصة التى أملك التصرف فيها(٤٤) .

وعندما كان مريضا فى عام ١٩٤١ أراد أن يستقيل من مجلس النواب ، لانه يتقاضى مرتبه وهو لم يدخله منذ عشرة شهور ، ولكن ابنه أقنعه بالبقاء ، فوافق على شرط التبسرع بالمرتب للجمعيات الخيرية(٤٥) .

وقد رفض محمود طوال حياته الاشتراك فى أية شركة من الشركات أو عضوية أى بنك ، لانه رأى أن فى هذا الاشتغال ما قد يكون مثارا للشبهة والرجل الذى يحمل أعباء الحكم من وجهة نظره يجب أن يتنزه عن كل شبهة تثور فى الناس بالحق أو على غير حق . لذلك رفض طوال حياته أن يكون له أى عمل مالى غير ثروته الخاصة(٤٦) .

وكان هذا صحيحا بدليل ما بينه ملفه من أن مساحة أرضه

(٤٣) روز اليوسف : ١٩٤١/٢/٧ العدد ٦٧٤

(٤٤) المصدر السابق : نفس العدد .

(٤٥) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٣/١٥ .

(٤٦) السياسة الأسبوعية : ١٩٤١/٢/٨ .

البالغة ١٥٠٨ فدان قد ظلت ثابتة من ١٩٠٢ حتى (*) وفاته عام ١٩٤١ ، كما أنه بالفعل لم يشترك في أى عمل آخر بخلاف عمله السياسى .

كما مال محمود الى الاتصال بالصحفيين وكان له أصدقاء عديدون من بينهم يترددون عليه .

ويعلق محمود عزمى وهو صحفى على ذلك بقوله « أن محمد محمود كان يعرف كيف يتحدث اليهم ، وكيف يقرب المسافة بينهم وبينهم ، فيشعرهم بضرورتهم له وباعتماده عليهم » (٤٧) .

وفي حديث صحفى بين محمود واحدى الصحفيات الاجنبيات عام ١٩٢٨ عن المرأة يظهر تفكيره المحافظ تجاهها ، فقد رفض اعطاء المرأة حق التصويت فى الانتخابات ، كما استنكر مايسمى بحركة تحرير المرأة فى ذلك الوقت بقوله انه لا يثق فى هذا التحرير المزعوم وكل واجبه هو المساواه بين الفتى والفتاة فى وسائل التعليم ، وفى هذا نسعى الى تقرير التعليم الاجبارى لكلا الجنسين ، وما عدا ذلك من المطالب فعلى المرأة أن تسعى لنوالها بنفسها على أن يكون ذلك نتيجة لتطور طبيعى (٤٨) .

(*) يذكر ملف محمد محمود ان أملاكه كانت ٦٧٠ فداناً مركز منفلوط - مديرية اسيوط ، ٢٢٠ مركز أبى تيج ، ٢٠٠ فدان مركز البدروى و ٣١٠ مركز جرجا والبلينا و ٨ أفدنة جنينة بأبى تيج المجموع ١٥٠٨ فدان انظر ملف خدمة محمود فى دار المحفوظات المصرية ، رقم ٤٥٣٣٠ محفظة رقم ٢٨٥٧ دولا ب رقم ٣٧٦ .

(٤٧) محمود عزمى : خبايا سياسية ص ١٣٦ .

(٤٨) محمد محمود : اليد القوية خطب وأحاديث ص ١٩٠ : ١٩١ .
« حديث مع دلوتا انترنيانغ عن صحيفة نيوس فنير » .

وعن رأيه فى الإصلاحات المراد ادخالها فى قانون الطلاق ،
اجاب محمود انه ليس فى طريقة الطلاق غبن على المرأة (٤٩) .

عما بأن السيدة هدى شعراوى قد ارسلت له خطابا على
صفحات جريدة السياسة تتساءل فيه عن الأسباب التى أدت الى
تراجع وزارته عن مسألة تعدد الزوجات والطلاق ، وأعربت عن
استيائها لامهال الوزارة المحمودية جانب المرأة وحقوقها (٥٠) .

وعن رأى أحد المعاصرين لمحمد محمود فيه قال « انه قد جمع
بين القديم والجديد ، عاش عمره مقترنا بين هذا وذاك متوخيا الحد
الوسط بين المحافظة والتجديد ، فأبطل حجة الذين لا يرون المدنية
الغربية الا استهتارا وبذا للفضائل فقد جمع بين التقاليد الوطنية
وطبقات الحياة الغربية » (٥١) .

وأخيرا فان الوثائق البريطانية تصف شخصية محمود بأنه
كان لا يرى أن هناك أى مصرى يملك ما يملكه هو من الذكاء الى
حد ادارة شئون البلاد بدون الانجليز ومن ثم فهو يريد الابقاء عليهم
حتى يتمكن من المناورة والوصول الى الامساك بزمام الأمور . وهو
محب للمؤامرات ولديه قدر من الشجاعة ولكن لا يعتمد عليه على
الاطلاق (٥٢) ، وانه شخصية مؤثرة ذكى ونشيط ومتقلب وغير
ويستجيب بسرعة للمسات الشخصية وعلاقات الصداقة ورد فعله
سريع عدوانى لكل ما يتصوره من قبيل التحقير أو السخرية (٥٣) .

(٤٩) نفسه : المصتر السابق والصفحة أيضا .

(٥٠) السياسة اليومية : ١٩٢٨/٨/٣١ مقال هدى شعراوى الى محمد

محمود رئيس الوزارة .

(٥١) المقطم : ١٩٤١/٢/١٣ كلمة توفيق دوس عن محمد محمود .

F.O., 407 — 203 No. 3 Lloyd to Chamberlain : July (٥٢)

4 — 1926 Notes on Dembers of the new Egyptian Cabinet.

F.O. 407 — 217 No. 65 list of Leading personalities (٥٣)

• ننتقل بعد ذلك الى تتبع تاريخ محمود فى العمل الادارى .

وهل كانت لاصوله الاجتماعية تأثير على عمله ، وما مدى علاقته بالسلطتين الشرعية «الخديو عباس» والفعلية « الانجليز » فى ذلك الوقت .

تدرج محمود سريعا فى العمل الحكومى وذلك بتأثير اصوله الاجتماعية ، فقد قيل ان والده محمود سليمان قد استدعاه من أوروبا قبل اتمام تعليمه لتولى وظيفة مهمة فى احدى النظارات (٥٤) ، وايضا كنتيجة لسياسة « كرومر » الانجليز فى احتضان ابناء الاعداء واعطائهم الوظائف الحكومية كما ذكرنا من قبل .

فحين عاد محمود من انجلترا عين وكيل مفتش تحت الاختبار بوزارة المالية فى ١٩٠١/١/١ وبقى الى وكيل مفتش بنفس الوزارة فى ١٩٠٢/١٢/١ حيث ثبت فى هذه الوظيفة . ثم انتقل الى وزارة الداخلية وعين مساعد مفتش بها فى ١٩٠٤/١/١ ثم سكرتيرا خصوصيا لمستشار وزير الداخلية الانجليزى مستر ميتشل ١ - ١١ - ١٩٠٥ (٥٥) ، الذى اختار له هذه الوظيفة ، كما حظى محمود برعايته واهتمامه (٥٦) ، ونال الرتبة الثانية فى ٤ مارس ١٩٠٦ (٥٧)

• واصبح محمود مديرا للفيوم فى ٢٩ نوفمبر عام ١٩٠٦ ، واستمر مديرا لها حتى ٢٨ فبراير ١٩١٠ (٥٨) .

(٥٤) المقطم - ١٤/٩/١٩٠٦ العدد ٥٣٠٩ « حظ مصر من المدنية ، الجريدة الجديدة » .

(٥٥) ملف خدمة محمد محمود - نفس المكان والمصدر .

(٥٦) F.O. 407/22 No. 25 List of Leading Personalities Egypt (٥٦)

1937.

(٥٧) ملف خدمة محمود : نفس المصدر والمكان .

(٥٨) نفس المصدر .

ومن خلال عمله كمدير من ١٩٠٦ الى ١٩١٧ ، نلاحظ ان محمود كان شديد الاعتزاز بنفسه لاسيما الدائم بالتميز ، وبحكم انتمائه الاجتماعى الذى اثر لاشك فى توجهاته بعد ذلك ، فقد اصطدم بالخبير عباس فى عام ١٩٠٦ ، وتطورت علاقته بالانجليز الى حد الاصطدام ثم اجباره على الاستقالة عندما كان مديرا للبحيرة ١٩١٧ .

فكثيرا ما أغضب محمود المفتشين والمستشارين الانجليز ، فتذكر المقطم ان حوادث محمود مع مفتش وزارة الداخلية كثيرة ومتنوعة ، أشهرها حادث ذلك المفتش الذى دخل عليه بكبرياء ، فلم يكن من محمود الا ان دعا اليه الحكمدار وقال له « من فضلك كلف مساعدك ان يرافق جناب المفتش فى تفتيشه » (٥٩) .

وتعلق الوثائق البريطانية على ذلك بقولها ان محمود كثيرا ما دخل مع صغار الموظفين البريطانيين فى منازعات نتيجة انه كان يعاملهم « بوقاحة » (٦٠) .

وتضيف أخرى « عن أن محمود لم يكن ذا شعبية فى عمله كمدير ، نتيجة لما اتسمت به معاملته للمفتشين الانجليز بل والموظفين المصريين وكبار الملك « بوقاحة أيضا » (٦١) . وأنه كان يستقل بالزأى حيثما كان ، ويرفض ان يظهر على رأيه أى انسان ولو كان المفتش أو المستشار (٦٢) .

(٥٩) المقطم - ٣ - ٢ - ١٩٤١ .

F.O. 141/68 No. 575 — May 13, 1919 (٦٠)

F.O. 407, 302 No. 3 — Lloyd to Chamberlain — July (٦١)

4 — 1928.

(٦٢) عبد العزيز البشرى : فى المرأة ص ١٢٩ .

• وأكثر ما كان يعاب في تاريخه الإداري هو وصفه الدائم ،
بأنه يتخذ مواقف متناقضة ومتطرفة (٦٢) •

وان كان سعد زغلول في وقت أن كان وزيرا للمعارف قد
وصفه « بأن المنير أى محمود كان محترما بين الأهالي » (٦٤) •

محمّد محمود مديرا للفيوم من ٢٩ نوفمبر ١٩٠٦ الى ٢٨ فبراير
١٩١٠ :

وقد اصطدم محمود خلال عمله كمدير للفيوم من الخديو عباس حيث
كانت تتنافس عائلتان على منصب العمودية ، وفازت احدهما مما
اغضب العائلة الأخرى التى كانت على صلة ودية بالخديو ، وقد
اتهمت الأمور برشوة ومساندة العائلة الأخرى ضدها •

وفى اثناء احدى التشريقات الخديوية ، أخبر الخديو محمود
بفساد ذلك المأمور ولكن محمود دافع عنه ونفى هذه التهمة ، مما
اغضب الخديو ، وتسخر المعتمد البريطانى لارضائه وأوقف المأمور
١٥ يوما بدون مرتب (٦٥) •

ويبدو أن هذا الخلاف الى جانب اسباب أخرى قد أثرت على
الخديو عباس فتجاهله اثناء حركة الترقيات عام ١٩٠٩ حتى ان
محمود قدم استقالته وكاد الخديو ان يقبلها لولا تدخل الوكالة
البريطانية وانتهت المسألة ببقائه (٦٦) •

Lord Lloyd — Egypt since Cromer — P. 176. (٦٣)

(٦٤) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٧ - ص ٢٨٢ •

(٦٥) مذكرات سعد المنشورة - ك ٧ ص ٢٨٢

(٦٦) السياسة - ٣١ - ٧ - ١٩٢٨

وكذلك يرجع عدم ترقية محمود رغم أحقيته بهذه الترقية الى ما تذكره جريدة مصر الفتاة بأن السبب فى عدم ترقيته « هو ما تكتبه الجريدة صحيفة حزب الأمة بشأن طلب المجلس النيابى ، واتفاقها مع الحزب الوطنى فى بعض المسائل » (١٧) .

ويبدو هذا الرأى صحيحا اذا ما عرفنا ان محمود كان عضوا فى الجريدة وهو ما سيتضح فى حينه ، كما انه حين عرضت على الخديو حركة المديرين ١٩١٠ ، ووجد فيها اسم محمد محمود محافظا للقنال كاد ان يسقط هذا التعيين ولكنه عدل بعد ان اظهر المعتمد البريطانى عدم ارتياحه (١٨) .

وقد وصف سعد زغلول محمود عندما كان مديرا للفيوم أثناء زيارته لها بأنه لاحظ « ان المدير كان محترما عند الاهالى ، نافذ الكلمة واذا استمر على ما رأيت من النهضة فلا يبعد ان تتقدم المعارف على عهده تقدما ملحوظا (١٩) . ومن نشاطه فى الفيوم ، كان محمود وراء انشاء مدرسة للبنات فى عام ١٩٠٨ ، وإقام احتفالا بهذه المناسبة، حيث أعلن فيه أنه استطاع ان يحصل على منحة من ديوان الاوقاف تبلغ الف جنيه كل عام لهذه المدرسة (٧٠) ، كما حصل محمود على رتبة المتمايز فى ٣ فبراير ١٩٠٧ (٧١) .

(١٧) د . أحمد زكريا - حزب الأمة ص ١٢١ .

(١٨) مصر الفتاة ٢ - ١ - ١٩٠٩ .

(١٩) مذكرات سعد المنشورة - ص ٢٨٢ نفس الكراس .

(٧٠) مذكرات سعد المنشورة - ك ٧ ص ٢٨٢ .

(٧١) مصر الفتاة - ٨ - ٢ - ١٩٠٨ .

٢ - محمد محمود محافظا للقنال من ١ - ٣ - ١٩١٠ حتى
٣ - ١ - ١٩١٤ . (٧٢) .

يقال ان محمود وهو محافظ للقنال قد تدخل في أمور شركة
قناة السويس لحماية مصالح العمال المصريين حيث عمل على زيادة
رواتبهم وتحسين معاشهم والتقليل من ساعات العمل لهم ، ومساواتهم
بالموظفين الاجانب في شركة القناة (٧٣) .

وحدث ان تصادف مرور ملك انجلترا قاصدا الهند ، عندما
كان محمود محافظا للقنال فاستقبله محمود بصفة رسمية ، ورحب به
اشد الترحيب ، كما اقام له الزينات على حسابه الخاص ، ويقال انه
بسبب هذا الاستقبال الحافل ، رقى محمود الى مدير من الدرجة
الاولى في مديرية البحيرة (٧٤) .

٣ - محمد محمود مديرا للبحيرة من ٣ يناير ١٩١٤ - ٤ أغسطس
١٩١٧ (٧٥) .

وقد بدأ احتكاك محمود بالانجليز في هذه المديرية ، حيث
يتهم تقرير بريطاني في ٢ مارس ١٩١٥ محمود بالعداء لهم ، لأنه
لم يستطع ان يجمع المبلغ المطلوب للسلطات العسكرية على مديريته

(٧٢) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود رقم ٤٥٣٣٠
محظية رقم ٣٨٥٧ دلائل ٣٧٦ .

(٧٣) المقطم - ٧ - ٢ - ١٩٤١ .

(٧٤) فرج سليمان فؤاد - المرجع السابق ص ٢٨٢ .

(٧٥) دار المحفوظات المصرية - ملف خدمة محمد محمود - المصدر

السابق .

لعدم اهتمامه بأى شيء يخص الانجليز ، ويذكر التقرير أيضا ، أنه عندما تم تخويله حاول ولكنه فشل لأنه ليس له أية سلطة على العمدة واعتذر بقوله « أن الفلاحين لا يستطيعون دفع أى شيء » ، ومن غير المرغوب إجبارهم على ذلك لما قد يؤدي إليه من اضطراب سياسى » ، رغم أن هذا الاضطراب قائم بالفعل نتيجة لوجوده وسوف يستمر طالما بقى محمود مديرا فقد زادت الجريمة فى البحيرة ، كما أن تعصب محمود ضد الانجليز يظهر بوضوح فى حياته اليومية ، ومعاملته للمفتشين الانجليز ليست فى حاجة الى تعريف ، وقد كانت أولى الخطوات لدى وصوله دمنهور هو إلغاء اللغة الانجليزية كمادة تدرس فى مدارس المديرية وتدمير ملعب التنس الذى يستخدمه الانجليز بحجة حاجة البلدية اليه(٧٦) .

ويستمر التقرير فى اتهام محمود بأنه يستخدم مكانته لنشر آرائه الخاصة التى تمثل خطرا كبيرا ، وأنه واقع تماما تحت تأثير رجال الحزب الوطنى فى البحيرة مثل الصوفانى - ومحمد ليبب ويكاد يكون هؤلاء الرجال هم الذين يلتقى بهم بانتظام(٧٧) .

وإثناء تعرض مصر للهجوم التركى من ناحية قناة السويس ، كان اهل البحيرة من أشد المديرىات تعاطفا مع الاتراك وحدث بها اضطرابات أكثر من المديرىات الأخرى نتيجة لنشاط عناصر الوطنيين ولم يبذل محمود أى جهد لوقف هذا النشاط بل ربما يكون قد ساعده وأن كان من رأى صاحب التقرير « أنه ليس مواليا للاتراك » ، وأن كان من المؤكد أنه أداة من أدوات الوطنيين ، ففى كل مناسبة يردد محمود على أسماع « صاحب التقرير » عن الخطأ الذى ترتبه الحكومة

F.O. 141, 681. Mohamed Mahmud — Behera, Mar, 3. 1915 (٧٦)

Ibid

(٧٧)

• باعلان الاحكام العرفية وقيام السلطنة دون اعطاء الدستور «(٧٨)

واخيرا دعا صاحب التقرير الى اقالة محمود ، خاصة ان النشاط المتزايد الذى عرفته البحيرة خلال الاربعة او الخمسة شهور هو نشاط لم يقيم به الوطنيون فى اية مديرية اخرى ، وأنه اذا ما جرد من سلطته فهو لن يمثل أى خطر ، وليس هناك خوف من ان يتحول الى داعية سياسى خطير(٧٩) •

ولم يكن محمود فى البحيرة يمثل تلك الخطورة على الانجليز التى صورها هذا التقرير ، لأنه لو كان بالفعل كذلك لاقيل فور وصول التقرير ، خاصة وأن الحرب العالمية الأولى كانت مشتتة ، والاحكام العرفية قائمة فى البلاد ، ولكن محمود ظل شاغلا منصبه حتى ٤ أغسطس ١٩١٧ ، مما يدعو الى البحث عن اسباب اخرى لهذه الاقالة •

فتشير احدى الوثائق البريطانية عن عزل محمود من منصبه فى البحيرة بأنه نتيجة لسوء ادارته فيها ، وأيضا يرجع الى اكتشاف حادثة تعذيب المتهمين المصريين حيث عاملهم البوليس بقسوة شديدة بهدف الحصول على أدلة لاحدى القضايا المعروفة ، واذا كان محمود غير مسئول بشكل مباشر فى هذه القضية فقد كان مذنباً لاهماله هذا الموضوع ، كما انه فى خلال فترة توليه لمنصبه فى هذه المديرية ، دارت حوله الشبهات بالاتصال مع العرب السنوسيين بتحالف مع الاتراك الالمان ، وذلك رغم عدم العثور على دليل ضده فى هذا الشأن غير أنه لم يكن بعيدا عما كان يحدث على حد قول الوثيقة(٨٠).

(٧٨) F.O. 141/881 Mohamed Mahmud Behera Mar, 3. 1915.

(٧٩) المصدر السابق : نفس التقرير وكتبه هو A.L.P. weeden

(٨٠) F.O. 407 — 185/ No. 204 cheetham to curzon, Oct. 1919.

Tel. No. 1461.

وتتعدد المصادر التي تشير الى اتصال محمود بالأتراك وانه مصدر امداد لهم بالمعلومات(٨١) وانه كان يساعد على تموين طرابلس في حربها مع ايطاليا وايضا مساعدته للضباط الاتراك بالمال(٨٢) .

اما الاستاذ احمد شفيق فيذكر أن سبب اقالة محمود من منصبه في البحيرة ، يرجع الى أن السلطة العسكرية الانجليزية أرادت القضاء القبض على زعماء الحزب الوطني في البحيرة مثل « الصوفاني وعمار » ، فرفض محمود التسليم بهذا الأمر وأخذ على عاتقه حماية المطلوب القضاء القبض عليهم ، وحدثت بينه وبين مستشار الداخلية « الانجليزى » اذ ذاك مشادة ، كانت نتيجتها اقالة محمود من منصبه ، ويعلق الاستاذ شفيق على ذلك « خرج المدير المصرى مقتصرًا بالاحتفاظ بكرامته »(٨٣) .

ويبدو أن هذا السبب الاخير اقوى الاسباب لخروج محمود من البحيرة في ٤ أغسطس ١٩١٧ ، بالاضافة الى سوء معاملة محمود للموظفين الانجليز ، والدليل على ذلك دهشة سعد زغلول عندما علم باجبار الانجليز لمحمود على تقديم استقالته من منصبه(٨٤) ، فلو كانت تلك العلاقة على هذه الدرجة من سوء لما كان هناك داع لدهشة سعد زغلول وخاصة في تلك الظروف التي فرضها الانجليز على مصر في الحرب الاولى .

ونال محمود عندما كان مدير البحيرة نيشان الكوماندور في

F.O. 407/203, No. 3. Lloyd to chamberlain — July (٨١)

4 — 1926.

(٨٢) السياسة اليومية — ١٥/٢/١٩٤١ .
(٨٣) أحمد شفيق : الحولية الخامسة ص ٦٦٣ .
(٨٤) مصطفى أمين : من عشرة لعشرين ص ٨ .

الكفاءة الزراعية من الحكومة الفرنسية فى ٢٣ مارس ١٩١٤ ،
ايضا حصل على رتبة الباشوية فى ١٣ يوليو ١٩١٥ (٨٥) .

وكانت بداية اشتراك محمود فى العمل السياسى قبل عام
١٩١٩ ، من خلال مساهمته فى تأسيس صحيفة الجريدة « قيام
حزب الأمة » ، حيث كان يعمل وقتذاك سكرتيرا لمستشار الداخلية ،
فقد اشترك محمود فى المشاورات التى سبقت اصدار « الجريدة »
فى عدة لقاءات دارت بينه وبين لطفى السيد .

ويذكر الأخير انه حضر اجتماع الكونتنتال (لاصدار
« الجريدة » وشارك أيضا فى الاجتماع الأول الذى عقد فى منزل
والده محمود سليمان من أجل هذا الاصدار (٨٦) .

وقد امتنع محمود عن الاشتراك فى عضوية مجلس ادارة
الجريدة ، رغم اشتراكه فى الجمعية العمومية للصحيفة وذلك لأن
القانون فى ذلك الوقت كان يمنع أن يساهم الموظفون فى العمل
السياسى ، وعمل مجلس الادارة من الاعمال السياسية على اعتبار
أن مؤسسى الشركة قد هدفوا الى السعى لدى الحكومة ولدى الأمة
لتحقيق مطالبهم التى ستظهر على صفحات جريدتهم ، وسوف يقوم
بذلك أعضاء مجلس الادارة ، وكان محمود وقتذاك موظفا لدى
الحكومة حيث كان مديرا للفيوم (٨٧) .

كذلك يذكر الاستاذ « عبد العزيز البشرى » انه عندما تكون
حزب الأمة كان لمحمود دور كبير من وراء الستار (٨٨) . ، وذلك
بحكم انه موظف .

(٨٥) ملف خدمة محمد محمود : نفس المصدر السابق ونفس المكان .

(٨٦) أحمد لطفى السيد : حياتى ص ٤٤ - ٤٥ .

(٨٧) د. أحمد زكريا : حزب الأمة ص ٦٥ - ٦٦ .

(٨٨) عبد العزيز البشرى - فى المرأة ص ١٢٨ .

وقد نبه الخديو عباس بأنه موظف ولا يليق اشتغال الموظفين بالسياسة (٨٩) اذ استوقفه في إحدى التشريعات الخديوية قائلا له « ان فتحى زغلول » يقول بأنك انت المشغول بالجريدة ، وانك تحضر من الغيوم غالبا للاشتغال بها ، فانكر محمود قائلا « انه لا يشتغل بالسياسة واذا كنت اريد ذلك فانى استعفى من وظيفتى » ، وقد غضب محمود من فتحى نتيجة هذا التصرف حيث شكاه الى شقيقه سعد زغلول (٩٠) ويعلق د. أحمد زكريا على ذلك بأن محمود لم يرتدع ، بل شكاه ناظر الداخلية للخديوى مرة أخرى وذكر انه يشتغل بالسياسة مع لطفى السيد وانه جمع العمدة ليحضرُوا خطبة لطفى السيد .

وقد عوقب محمد محمود على هذا الاجراء فعندما صدرت حركة تنقلات المديرين فى ٢٤ ديسمبر ١٩٠٨ عين كمال بك مديرا للبحيرة رغم احقية محمود لاقدميته . فلم ير بدا من تقديم استقالته التى اوشك الخديوى على قبولها او نقله الى بور سودان ، ولكن المسألة انتهت باستبقائه (٩١) .

(٨٩) مذكرات سعد زغلول المنشورة - ك ٣٠ ص ٢١٠ .

(٩٠) المصدر السابق - ك ٧ ص ٣٤٩ .

(٩١) د. أحمد زكريا - حزب الأمة ص ١١٦ .

الفصل الثالث

محمد محمود في زعامة حزب الاعتدال

انقسم أعضاء الوفد الى فريقين ، فريق سعد « النحاس - ويصا واصف - غالى » وأغلبية الشعب المصرى فى جانب ، وفريق محمد محمود ولطفى السيد وعبد اللطيف المكباتى - وعلى شعراوى - علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى « فى جانب آخر » .

وقد عبر محمود عن هذا الخلاف(*) الذى وقع بينهم وبين سعد بقوله ، « ان الأمة كانت متشعبة على أن يتفق الوفد والحكومة العنلية ، لأن أخبار السوء كانت تزداد فى أرجاء البلاد ، وكان هناك تيار قوى يسعى للتفريق والخلاف ، وهو تيار الوطنية الجديد فى

(*) الخلاف فى باريس ولندن بل حتى فى مالطة أثناء المنفى ثم فى القاهرة حول اعلان الثقة بوزارة عدلى ، والخلاف الذى حدث حول قيامها بالمفاوضات الرسمية . انظر الفصل الاول .

١٩٢١ ، وطنية المرتزقين ، وطلاب الجاه والمناصب ، فكان عند سعد مال وافر ، وكان لسعد جاه عظيم ، وكان اصطدامه مع الحكومة ، قد يؤدى الى اعتزالها ، وهم يعلمون أن عدلى أزهد الناس فى الحكم وأرغبهم عن المناصب ، اجتمع هؤلاء الثلاث لتعمل عملها ، وانساب الشر بين الناس وانقسمت البلاد شيعا وأحزابا ، وترك سعد أصحابه الاقدمين « (١) » .

وواصل محمود رؤيته قائلا « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة ، وترك الحكومة المصرية (يقصد وزارة عدلى) تتفاوض مع الانجليز ، على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد فاذا نجحت الحكومة فى المفاوضات ، فما كانت الأمة لقبض الوفد حقه ، وان لم تنجح فكتلة الوفد باقية ووجدتها لم تمس » (٢) .

وقد وقف فريق محمد محمود وراء عدلى يؤيده فى خلافه مع سعد ، بل يحرضه على البقاء فى الحكم وتشكيل وفد المفاوضات وذلك ليقوى به جانبهم فى خصومتهم لسعد (٣) .

ونشروا بيانا فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢٠ ، يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ، ويعلنون تأييدهم له اثناء قيامه بالمفاوضات (٤) ، سافر عدلى يكن ووفده الرسمى (*) فى أول يوليو

(١) السياسة : ١٩٢٣/٧/١ من خطبة لحمد محمود .

(٢) نفس الدورية والعدد .

(٣) د - رمضان - المرجع السابق ص ٢٣٥ ، الرافعى - المرجع السابق

ص ١٦ .

(٤) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧ - وانظر كذلك

نص البيان .

(*) وفد عدلى يكن ضم - حسين رشدى - اسماعيل صدقى - أحمد

طلعت - يوسف نحاس .

١٩٢١ ، واستغرقت مفاوضاته أربعة شهور ظل خلالها على صلة مستمرة بأصدقائه السياسيين « محمد محمود وزملائه » • ويذكر الأستاذ يوسف نحاس أن محمد محمود ولطفي السيد كانا يرغبان في الحضور مع عدلى ، ثم أضاف أن محمود على سعة ثرائه ولكي يزيل ما بنفس عبد العزيز فهمى من حرج لاقتناعه بالسفر مع عدلى ، كاشفه بأنه لا يأنف من أن يتقاضى من الحكومة بدل اغتراب ونفقات إقامة ، حيث أن عدلى كان يود دعوة فهمى معه حتى لو استلزم الأمر دعوة « محمود - ولطفي » وذلك ليحمل فهمى على القبول ، وإن كان في نفس الوقت يعتقد أن بقاءهما في مصر أنفع (٥) •

وعندما تعقد جو المفاوضات فكر عدلى مرة أخرى ، في استدعاء محمد محمود وزملائه المنشقين الى لندن رغبة منه في تحميلهم المسؤولية معه (٦) •

وعلى العموم فقد قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون عندما ايقن أنه لن يستطيع الحصول على تسوية مشرفة ، وخاصة بعدما تراجعت بريطانيا عما سلمت به لصر خلال مفاوضات « سعد - ملث » دلالة على اثر انقسام الوفد في تراجع الموقف البريطاني (٧) •

(٥) يوسف نحاس - صفحة من تاريخ مصر ص ١٢ - ١٤ •
(٦) د. أحمد زكريا - الأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - ص ٢٧ - ٢٨ •

(٧) د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٣٧ - ٣٣٨ - انظر أسباب أخرى لتراجع الجانب البريطانى :

(٨) شعبية سعد وبالتالي فإن المصريين سيرفضون أى تسوية يعقدها عدلى •

(٩) تقرير « هارى بويل » الذى ادعى فيه أن الغالبية العظمى من المصريين غير الرسميين يرغبون في دوام الحكم البريطانى ، ولكن أحدا لا يجرؤ على القول بذلك في تلك الظروف •

عبر محمد محمود عن رأيه فى مفاوضات عدلى بقوله
« تفاوض عدلى مع الانجليز ورفع شأن مصر فى تلك البلاد ،
وانتهت بان قطع المفاوضات محتفظا بحقوق بلاده كاملة غير منتقصة
قطع عدلى المفاوضات ولكنه ترك اثر الوطنية المصرية الصادقة ،
وافهم الانجليز ، وهو صادق أن مصر أن انقسمت شيئا وأحزابا ،
ففى مصممة أن تعيش حرة مستقلة ، وأن مصر لا يمكن أن تحكم
على غير ما تختار » (٨) .

وعندما عاد عدلى الى مصر قدم استقالته الى السلطان فى
٥ ديسمبر ١٩٢١ ، ثم تبع ذلك وقوع اضطرابات بعد نفى سعد
الثانى الى جزيرة سيشل ، والتي انتهت بصدر تصريح ٢٨ فبراير
١٩٢٢ ، وقبول عبد الخالق ثروت تاليف الوزارة فى مارس من
نفس العام ، وقيامه باعداد لجنة لوضع الدستور ضمت ممثلين
عن طوائف الأمة المختلفة (٩) .

وكان موقف محمود من تصريح ٢٨ فبراير ، انه لم يحقق لكل
آمال الأمة المصرية ، لأنه يحتوى على مسائل أربع تعوق تمتع
المصريين بالاستقلال من الوجهة الفعلية ، وانهم لا يرتضون
باستقلال قانونى دون الاستقلال الفعلى ، ولكنه مع ذلك خطوة
كبيرة خطتها الأمة للوصول الى غرضها الاسمى ، وهو من جهة
أخرى نقطة ارتكاز قوية نستعين بها على حل المسائل المحتفظ بها
للمفاوضات (١٠) « وكان قد بدىء فى التفكير فى تاليف حزب الأحرار
الدستوريين فى ٢٠ أغسطس ١٩٢١ ، فاثناء مفاوضات عدلى فى

(٨) السياسة - ١٩٢٢/٧/١ .

(٩) د. هيك - مذكرات فى السياسة المصرية ج ١ ص ١٢١ .

(١٠) السياسة : ١٩٢٢/٧/١ .

لندن علم من المكباتى أنه قد تلقى برقية من رفاقه ، محمد محمود وزملائه المنشقين عن الوفد ، يطلبون منه العودة الى مصر ، لأنهم بصدده « تجديد هيئة أخرى للوفد تشرع فى العمل والجهاد » ، كما أنهم - محمود وزملاءه المنشقين - قد عرضوا على ثروت فى ٢١ نوفمبر رغبتهم فى تأليف حزب ، الذى عرض بدوره الفكرة على عدلى الذى تخوف فى البداية على اعتبار أن هذا الحزب سيكون وسيلة لاستمرار النزاع بين السعديين والعدليين ، ولكنه عاد وقبل بعد ذلك (١١) أى أنهم أعدوا أنفسهم كحزب ، ولم يكن ينقصهم سوى شخصية تستطيع أن تواجه سعد زغلول (١٢) .

ويؤكد هذا ما كتبه اللبى الى حكومته فى ١٧ نوفمبر ١٩٢١ بأن هناك حركة نشطة بين الأعيان فى سائر أنحاء البلاد تسعى الى اقامة حزب جديد حول المنشقين الخمسة من الوفد « محمد محمود - المكباتى - لطفى السيد - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى » (١٢) واستطرد قائلاً انه من المتوقع أن يلحق الحزب الجديد تأييد الملاك الزراعيين ، وخاصة كبارهم كذا الفئة الأفضل من المثقفين ، ومثل هذه المعونة مشروطة بأن يتولى عدلى قيادة الحزب بشكل واضح وقوى ، وفى هذه الحالة سيكون للحزب تقدير حقيقى ، وبالإمكان استخدام هذا النفوذ فى الانتخابات القادمة (١٤) .

وكان الدفاع عن الدستور والعمل على سرعة اصداره فى

(١١) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٤٨ .

(١٢) نفس المرجع والصفحة .

(١٣) F.O. 407/191. No. 33-Allenby to Curzon-Nov. 17. 1921.

(١٤) F.O. 407/195. Enc in. No. 27 Report on the general situation in Egypt for period from Oct. 1 to 10, 1922.

مقدمة أغراض الحزب وقادته (١٥) ، وخاصة أن محمد محمود وزملاءه الدستوريين رأوا في تصريح ٢٨ فبراير فائدة كبرى ، تقتضى منهم تنظيم صفوفهم والاعلان عن أنفسهم في شكل حزب سياسى ، بدافع عن الأوضاع الجديدة التى تنشأ فى ظله (١٦) ويدفع كذلك التهم الباطلة عنهم ، لمقاومة أثرها فى اذهان الشعب ، وكانت هذه الحملات قد بدأت منذ خلافهم الأخير مع سعد على أيدي الكتاب المؤيدين له (١٧) .

كما كان للعقبات والصعوبات التى أثارها الملك فى وجه وزارة ثروت ولجنته « لجنة الدستور » (*) مما هدد مشروع الدستور بالمسخ والتشويه أثرها فى دفع أنصار عدلى « محمود وزملائه الدستوريين » الى التعجيل باعلان حزبهم ، وخاصة أن الملك فؤاد لم يرحب بإنشاء حزب الأحرار ، وكان يعمل من أجل انشاء حزب جديد يسمى « حزب المحافظين » (١٨) ، الى جانب حرصهم ايضا على الاستفادة من وجود وزارة ثروت الصديقة لهم ، وخاصة مع تزايد الأمل فى صدور الدستور وأجراء انتخابات فى ظل وزارته مما قد يكفل لهم الفوز بأغلبية تتيح لهم السلطة التى رغبوها (١٩) .

(١٥) د. هيك - المرجع السابق ج ١ ص ١٤٤ .

(١٦) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٠ ، علوبه - المرجع السابق ص ٢٧٤ ذكر كذلك أن صدور التصريح أدخل مصر مرحلة أخرى هى استكمال الاستقلال والخلاص من التحفظات لهذا فكروا فى انشاء حزب الأحرار .

(*) وقد انضم معظم أعضاء اللجنة لحزب الأحرار .

(١٧) د. هيك المرجع السابق ص ١٤٨ . ج ١ .

(١٨) F.O. 407/195, Enc., in. No. 30 Remarks by sarwat

pasha sept. 8, 1922.

(١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٤ .

كان لمحمد محمود موقف من الشخصيات التي ستنضم الى الحزب ، يظهر ذلك من خلال حديثه مع لطفى السيد الذى اقترح ان ينضم الى عضوية الحزب كل من ثروت رئيس الوزراء واسماعيل صدقى وزير المالية حتى تكون الوزارة القائمة وزارة حزبية يؤيدها الحزب ، واذا استقالت استقادت الحزب من كفاية هذين الرجلين بنوع خاص ، لكن محمد محمود عارض هذا الاقتراح بكل قوته وببنى معارضته على عدم استطاعته التعاون مع صدقى على وجه التحديد (٢٠) .

وقد علق اللبى كذلك على موقف أعضاء الحزب الجديد ومنهم محمد محمود فى ١٥ أكتوبر ١٩٢٢ بقوله « بأن ثوابهم غير واضحة بدرجة كافية ، وخاصة محمد محمود فمع انه من جناح عدلى الا انه لا يكف عن انتقاد أعمال وزارة ثروت » (٢١) .

اعلن عن تأسيس حزب الأحرار الدستوريين فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، تحت رئاسة عدلى يكن الذى حظى بتأييد مجموعة من كبار الشخصيات وعلى رأسهم أحمد حشمت نائب رئيس لجنة الدستور ، وعدد من الوزراء السابقين ومحمد محمود وغيرهم من المنشقين عن الوفد الزغلولي (٢٢) .

وقد تمت دعوة حوالى ٧٠٠ شخص الى حفل اقامه الأحرار

(٢٠) د. هيكل - المرجع السابق ص ١٤٥ ج ١ . عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية ص ١٠٤ - ١٠٥ ولذلك لم ينضم صدقى للحزب رسميا .

F.O. 407/195 No. 30-Allenby to Curzon Oct. 15, 1922. (٢١)

F.O. 407/195 En. in No. 10 Report on general situation in Egypt for the Period from Oct. 21 to 31, 1922. (٢٢)

الدستوريون في فندق شبرد (٢٢) ، ولم يحضر سوى ٥٠٠ شخص الذين انتخبوا باعتبارهم أعضاء الجمعية العمومية للحزب مجلس ادارة من ثلاثين عضوا (٢٤) ، وبعد أن القى عدلى خطابه ، نودى به رئيسا للحزب ، وأعلن محمد محمود مبادئ الحزب الثمانية عشرة (٢٥) •

ويذكر د • هيكل ان نظرية الحزب منذ اليوم الاول تقوم على أن لنشاط مصر في سياستها الداخلية أثرا كبيرا في سياستها الخارجية ، وأن السياسة الخارجية لا يصح الاختلاف عليها بينما يجب أن تنقسم السياسة الداخلية الى ناحيتين ، ناحية لا يقع عليها خلاف جوهرى وهى الناحية القومية التى يجب أن يتضافر الجميع على النهوض بها ، وناحية يمكن الخلاف عليها فى حدود المبادئ الاقتصادية والسياسية المعروفة فى غير مصر ، وكان محمد محمود يؤمن بهذا التقسيم ، ويرى أن ميدان العمل فيما لا يقع عليه خلاف فسيح جدا (٢٦) •

وفى ١٠ نوفمبر انتخب مجلس ادارة حزب الأحرار مدحت يكن - ومحمد محمود نوابا للرئيس ، ومحمد على سكرتيرا ، ودسوقي أباطة مساعد سكرتير - والمكباتى أمينا للصندوق (٢٧) ، كما أصدر الحزب كذلك جريدة يومية « السياسة » ، ثم أصدر بعد

Deep, Marius, party politics in Egypt PP. 76 — 77. (٢٣)

Deep Marius, party politics in Egypt PP. 76 — 77 (٢٤)

• د • أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٥٧ •

(٢٦) د • أحمد زكريا - نفس المرجع ص ٦٦

(٢٧) Deep Marius — Op. Cit., PP. 76 — 77 وعلوية - المرجع

السابق ص ٢٧٤ •

ذلك صحيفة أسبوعية « السياسة الأسبوعية تبحث في العلم والأدب والفن » (٢٨) .

وبالنسبة لدور محمد محمود في حزب الأحرار وهو الدور الذي لعبه منذ كان الحزب في طور التكوين وحتى الاعلان عن قيامه في ٣٠ أكتوبر ١٩٢٢ ، ثم اختياره وكيلا للحزب في ١٠ نوفمبر ١٩٢٢ يمكن تقسيم هذا الدور الى مرحلتين متمايزتين تمتد أولاهما منذ نشأة الحزب واختياره وكيلا له حتى عام ١٩٢٩ ، وتشمل الثانية الفترة بين هذا العام الأخير وبين وفاة محمود . ١٩٤١ .

وبينما لعب محمد محمود بعضا من الدور الهام في صنع سياسة الحزب خلال المرحلة الأولى حيث شاركه في صنع هذا الدور عدد من الشخصيات القيادية في حزب الاعتدال ، الأحرار الدستوريين فيمكن القول انه قد لعب كل الدور في صنع هذا الدور خلال الفترة التالية ، والحقيقة ان الميدان الحديدي لمحمد محمود التي استخدمها ١٩٢٨ - ١٩٢٩ لم تمتد الى الوزارة فقط وانما امتدت الى الحزب أيضا .
وتؤكد متابعة هذا الدور تلك الحقيقة .

أولا : محمد محمود والأحرار الدستوريون ١٩٢٢ - ١٩٢٩ :

استقالت وزارة ثروت الصديقة للأحرار الدستوريين في ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ لعدم رضا الملك والانجليز عنها (*) .

(٢٨) علويه - المرجع السابق ص ٢٨٢ .
(*) الملك فؤاد - محاولة زيادة سلطاته على حساب الأمة واعتبار الدستور هبة منه الخ ، والانجليز ، بخصوص السودان ولقب مصر والسودان انظر تفاصيل ذاك د . هيكل - المرجع السابق ص ١٥٥ .

وكان ثروت قد استشار أصدقاءه الدستوريين فى هذا الوضع فاجتمع عدلى بمجلس ادارة الحزب بمن فيهم وكيله محمد محمود ، وتناقشوا فى هذا الموضوع ، وانتهوا الى التمسك بنصوص المشروع الذى وضعته اللجنة ، وأبلغوا قرارهم هذا الى ثروت (٢٩) .

وأوضح محمود أيضا موقف حزبه من الدستور ولجنة الثلاثين فقال : « اقتضى تصريح ٢٨ فبراير أن يكون للبلاد دستور على نمط الدساتير الحديثة ، فتشكلت لجنة الثلاثين ، أعضاؤها من أصدقائنا السياسيين ، وكان دستورها من أحسن ما خرج للناس » (٣٠) ثم هاجم الوفديين واتهمهم بمحاولة خنق الدستور فى مهده (٣١) ، متجاهلا الأسباب الحقيقية « أطماع الملك وموقف الانجليز من السودان » ، والتى انتقصت من مزايا دستور ١٩٢٣ .

وعندما قامت وزارة نسيم التى تلت وزارة ثروت فى ٣٠ نوفمبر ١٩٢٢ ، حظيت هذه الوزارة برضاء الملك وتأييد الوفد لها بينما كان موقف الأحرار الدستوريين ، ما عبرت عنه صحيفتهم « السياسة » عن أملهم فى اصدار الدستور متضمنة كل النصوص التى وضعتها لجنته فى مشروعها ولكن عندما شرعت الوزارة فى محاولة النيل من الدستور هاجمتها « السياسية » بعنف (٣٢) .

(٢٩) د. هيكل - المرجع السابق ص ١٥٥ - ١٥٦ هـ ١ .

(٣٠) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٣١) السياسة - نفس العدد وقد اتهم محمود الوفديين بأنهم أثاروا حربا عنيفة ، وقاوموه بكل ما أوتوا من قوة ، متظاهرين بأن هذا الدستور لا يحقق مطالب الأمة ، وهم فى الواقع لا يريدون الا أن يخنقوا هذا الدستور فى مهده الخ .

(٣٢) د. هيكل - المرجع السابق ، نفس الجزء ص ١٥٦ .

وكان محمد محمود ومحمد على علويه قد سبق وقاما بمقابلة نسيم باشا رئيس الوزراء فى ٢٦ ديسمبر وطلبا اليه أن يعمل على ألا يمس مشروع الدستور بتغيير أو تبديل أو الانتقاص من مواده (٢٢) •

وعلى العموم قدم توفيق نسيم استقالته فى يناير ١٩٢٣ بعد أن مسخ الدستور ، وتألقت وزارة يحيى إبراهيم فى ١٥ مارس ١٩٢٣ التى صدر الدستور فى عهدها فى ١٩ ابريل ١٩٢٣ ، ثم اصدرت الحكومة قانون الانتخابات ، وبدأت الأحزاب جميعا بمن فيها حزب الأحرار تستعد لخوض المعركة الانتخابية ، وخاصة أن سعد كان قد عاد من منفاه •

بدأت الجولة الانتخابية الأولى لحزب الأحرار بخطاب لمحمد محمود وكيل الحزب القاه فى القاهرة نيابة عن رئيس الحزب عدلى باشا ، ووصف هيكى هذا الخطاب بقوله : «كان كله حزم وترفع عن مقابلة الاتهام بمثله ، وفند التهم التى كانت تكال للأحرار الدستوريين ، وهاجم السياسة التى يجرى عليها الوفد» (٢٤) •

وقد تساءل الدكتور هيكى عن السبب الذى جعل محمد محمود هو الذى يلقي خطاب الحزب دون عدلى بقوله «أكان هذا لأن عدلى لم يكن يريد أن تتناول جرائد الوفد شخصه بمطاعنها ، أم لأنه لم يكن خطيبا مطبوعا كسعد فلم يرد أن يرى الناس ما بينهما من فرق فى هذا الشأن لعل شيئا من هذا كله السبب » ، «أو لعل عدلى سئمت نفسه هذا النوع من النضال ايماننا منه بأن

(٢٣) د • رمضان - المرجع السابق ص ٢٨٧ •

(٢٤) د • هيكى - المرجع السابق ص ١٧٢ - ١ •

انقسام الأمة لا سبيل معه الى تحقيق اغراضها بعد الذى كان من عدم نجاح مفاوضاته مع كيرزون (٢٥) » .

وقد يكون هذا السبب الأخير هو الذى نأى بعدلى عن اللقاء خطابه لأن عدلى قد استقال من الحزب بعد ظهور نتيجة الانتخابات ، وكان يرغب فى الاستقالة قبلها لولا أنه لم يشأ أن يترك الحزب أثناء الانتخابات (*) .

ولكن ما أسباب اختيار محمود بالذات للقاء خطاب الحزب دون أى شخصية أخرى أو وكيله الآخر « مدحت يكن » ، لاشك أن محمود برصيده السياسى السابق منذ أن كان مديراً للبحيرة وحتى اشتراكه فى ثورة ١٩١٩ ، بالإضافة الى شخصية محمود نفسها : اعتزازه بنفسه - مصريته - ابن أحد كبار الملوك المصريين المشتركين فى ثورة ١٩١٩ زميل سعد فى المنفى - وفى مباحثات الوفد فى لندن وباريس ، وبالتالي فإن هذا التاريخ السياسى الطويل يغنطيه القدرة على مواجهة الجماهير والثقة والشعور ببنديته لسعد عكس « مدحت يكن » الوكيل الآخر لحزب الاحرار وذلك اذا افترضنا أن يحل أحد الوكيلين محل الرئيس ، فهو أرسقراطى المنشأ من الطبقة التركية القديمة ، كما أنه رجل مال وأعمال وليس رجل سياسة ، وبالتالي فلن تكون لديه المقدرة السياسية التى عند محمد محمود .

كما كان محمود يعتبر نائب رئيس الحزب الفعلى الذى يحل

(٢٥) نفسه - نفس المرجع والصفحة والجزء .

(*) استقال عدلى فى ١٧ يناير ١٩٢٤ انظر د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٧٧ الذى ذكر أنه اعتزل حزب الاحرار ، ولم يعتزل العمل بالسياسة بعد ذلك .

محل رئيسه في كل نشاطات الحزب وهذا ما سيتضح أثناء الدراسة .

بدأ محمود حملة الحزب الانتخابية في دائرته في اسبوط ، حيث رشح نفسه عن دائرة البريا عن حزب الاحرار ، باجتماع انتخابي في ٣٠ يونية تحت رئاسته باعتباره نائب رئيس الحزب ، وقد حضر الاجتماع نحو الف من ممثلي الناخبين ، وشرح محمود في هذا الاجتماع سياسة حزبه وانتقد الوفد (٢٦) ، الذي انسلك عنه في العام الماضي ، كما أوضح موقف حزبه المؤيد للدستور قائلا : « انه صدر بطريقة لا تكفي اطماننا ، ولكنه جاء على كل حال حاميا لحقوق الفرد ، وضامنا لحريته وجاعلا الامة مصدر كل سلطة » (٢٧) . وفي موضع آخر من خطابه أعلن دفاع حزبه عن الدستور فقال « تدفع عن الدستور كل يد تحاول مسه باذى ، فقد حاول خصومنا السياسيون وصفه طورا بأنه متطرف ، وطورا بأنه رجعي ، ثم عاونوا نسيم فمسخه وشوهه (٢٨) ، وانتهت بان اضاع السودان ، ثم استقال وهو في نظر خصومنا يستحق تقدير الوطن » (٢٨) .

F.O. 407/197 No. 24, Allenby to Curzon, July 8, 1923, (٣٦)
No. 466.

(٢٧) السياسة - ١٩٢٣/٧/١ .

(٢٨) السياسة - نفس العدد .

(٢٩) لقد وقف نسيم موقفا طيبا من المادة ١٤٥ الخاصة بالسودان ، حيث بين أنها لا تنطوي على شيء ما يخالف الحالة المسائدة في ذلك الحين في السودان من جهتي الواقع والقانون ورفض نسيم ادخال التعديل الذي طلبه الانجليز ، ولكنه امام الانذار البريطاني نصح نسيم الملك بقبول النصين ، وتأجيل اطلاق لقب ملك مصر والسودان الى وقت الفصل النهائي في نظام السودان ، وان تطبيق الدستور لا يمس حقوق مصر في السودان ثم استقال - انظر د - رمضان - المرجع السابق ص ٢٨٣ - ٢٨٤ .

ومن الغريب أن محمد محمود الذى يدافع عن الدستور هو الذى سيعطل العمل به بعد ذلك ، ثم يلغى الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات تحت دعوى طغيان الأغلبية ويؤيده حزبه الذى كون أعضاء لجنة الدستور أغلبيته ، بدعوى أن الشعب غير مؤهل بعد لاختيار حكامه .

وأوضح محمود كذلك موقف حزبه من القوانين الاستثنائية التى أصدرها يحيى ابراهيم ، فأعلن أنه لا يرحب بصدورها بقوله « كنا نود الا تكون تلك القوانين الاستثنائية التى وضعت حديثا لأننا نقدر الحرية ولا نريد أن يكرن علينا سلطان غير القانون العام ، على أن ما يخفف وقع هذه القوانين انها مصرية بحته لا اثر لأجنبى فيها ، فهى خير من الاحكام العرفية الاجنبية التى كانت هادما لاستقلالنا ، كما أن هذه القوانين الجديدة سوف تعرض قريبا على الأمة ممثلة فى مجلس نوابها فتقول فيها قولها » . وأعلن عن أمله فى ألا يطبق رئيس الوزارة المصرية هذه القوانين (٣٩) على أن محمود عندما يتولى رئاسة الوزارة ايضا سيمنع الاجتماعات بالقوة ، وسيقيد الحريات بمنع اشتغال الطلبة والموظفين بالسياسة كذلك .

وأوضح محمود برنامج حزبه بالنسبة للمسائل المحتفظ بها للمفاوضات قائلا ، « أن الاتفاق لا يجوز فى أى حال من الأحوال أن يمس استقلال مصر ، ولا أن يعطل مظهرها من مظاهره ، كما أننا نرفض كل حل يؤدي الى الاحتلال العسكرى ، أو ما فى معناه التدخل الأجنبى فى شئون بلادنا داخلية كانت أو خارجية (٤٠) » . وكان محمود قد تعرض لبعض الصعوبات فى دائرته فى

(٣٩) نفس الدورية والعدد .

(٤٠) نفس الدورية والعدد .

أسيوط ، حيث قدم شكوى الى رئيس الوزراء اتهم فيها الادارة هناك بالانحياز لمنافسه الوفدى ، وقد وصلت أخبار تلك الشكوى الى الصحف ، وتبنت جريدة الأحرار الدستوريين (السياسة) ، الدفاع عن محمد محمود وكذبت ما يدعيه مدير الادارة فيها « (٤١) » .

وفى اطار الحملة الانتخابية لحزب الأحرار كذلك قام محمد محمود بمساعدة اسماعيل صدقي فى حملته بطنطا فى محافظة الغربية ، حيث قام بزيارتها معه ، وألقى خطابا باعتباره نائبا عن رئيس الحزب عدلى يكن ، مما يدل على أن محمود باعتباره وكيلًا للحزب كان ينوب عن رئيسه فى بعض مهام الحملة الانتخابية (٤٢) .

انتهت تلك الانتخابات بفوز ساحق للوفد ، حيث أعلن فى ١٢ يناير ١٩٢٤ عن فوزه بـ ١٥١ مقعدا من مقاعد البرلمان ، ولم يفز من حزب الأحرار سوى ستة أعضاء فقط كان منهم محمد محمود وكيل الحزب عن دائرة البربا بأسيوط (٤٣) ، وان كان مجلس النواب قد طعن فى انتخابه بعد ذلك فى ابريل ١٩٢٤ وقبل الطعن (٤٤) .

(٤١) انظر السياسة أعداد ١٢/١٠/١٩٢٣ ، ١٤/١٠/١٩٢٣ وأيضا الفصل السابع .

(٤٢) السياسة - ١٠/١/١٩٢٤ فى هذه الخطبة أشار محمود انه نائب عن الرئيس عدلى يكن .

(٤٣) الرافعى - فى أعقاب الثورة المصرية - ثورة ١٩١٩ - ص ١٠٨ ، والستة أعضاء الفائزون هم محمد محمود - محمود عبد الرازق عبد الله أبو حسين - عبد الجليل أبو سمرة - عبد الحليم العللى - توفيق اسماعيل .

(٤٤) د. عفاف لطفى السيد - تجربة مصر الليبرالية . ص ١١١ - وليس دقيقا ما ذكرته الدكتورة أن محمود عبد الرازق قد سقط فى هذه الانتخابات ، كما أن عدد الذين فازوا من الأحرار ستة وليس سبعة كما ذكرت . انظر المرجع السابق ص ١١٠ ، وأيضا انظر الرافعى - المرجع السابق والجزء والصفحة وكذلك د. رمضان - المرجع السابق ص ٣٩٨ .

والواضح انه كان وراء فوز محمود عصبيته الاجتماعية حيث
موطن عائلته التي كانت من اكبر عائلات الصعيد ، والتي لم يخرج
مقاعد المجالس النيابية لاسيوط مجالس المديريات أو مجلس شورى
القوانين أو الجمعية التشريعية عنها(*) .

وبعد ظهور تلك النتيجة عقد محمد محمود وزعماء حزب
الأحرار فى ٢٨ يناير اجتماعا بهدف اعادة تنظيم وتقوية الحزب(٤٥) .

وقد علقت وثيقة بريطانية على فشل حزب الأحرار فى انتخابات
١٩٢٤ بقولها ، « ان مصدر من مصادر ضعف العدليين انهم لا يكونون
حزبا حقيقيا فهم ليسوا أكثر من مجموعة من الشخصيات لها
اقتناعاتها الخاصة بها ، والتي لا تستطيع أن تعبر عنها بشكل علنى
بدرجة كافية ، كما انهم ليس لديهم قائد ذو شخصية متميزة مما يعتبر
من العناصر الأساسية فى الشرق ، ومحاولة استبدال عدلى باشا
بمحمد محمود فى رئاسة الحزب لن يؤثر كثيرا فى مكانته أو
هيئته » (٤٦) .

ومع أن محمد محمود كان من القلة من الأحرار الدستوريين
التي فازت فى انتخابات ١٩٢٤ ، فقد أبطل مجلس النواب الوفدى
صحة هذا الانتخاب .

(*) انظر محمد خليل صبحى - المصدر السابق فوز محمود سليمان
عن أبى تيج فى مجلس شورى القوانين ص ٣٧ ، وفوز والده سليمان
عبد العال - عن ساحل سليم أبى تيج ص ٢١ ، وايضا فى عام ١٩٢٥ فوز
على محمود عن أبى تيج ، ومحمد محمود فى ١٢ - ٢ - ١٩٢٥ ص ١١٧ ،
المصدر السابق ص ٦ . وفى ١٩٢٦ فاز محمود بأغلبية مطلقة ، وعلى محمود
عن أبى تيج وكان قد حل محله آخر - نفس المصدر والصفحة .

F.O. 407/198 Enc. in No. 61, Report on the General
(٤٥)
situation in Egypt for the Period from Jan 23 to Feb. 5. 1924.

F.O. 407/198 Enc. in 48-Report on the General
(٤٦)
situation in Egypt for the period from Jan. 9 — 22, 1924.

بعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٢٤ بخمسة أيام فقط قدم عدلى
يكن استقالته من الحزب فى ١٧ يناير ١٩٢٤ وقد عزا ذلك الى
انه كان ينوى اعتزال العمل بالسياسة من قبل الانتخابات ، ولكن
تأخر تنفيذ هذا التصميم لاعتبارات دقيقة زالت «(٤٧)» . وان كان
الآخرون قد أرجعوا أسباب هذه الاستقالة الى أن عنف الخصومة
الحزبية لا يتفق مع هدوء طبيعة وسكينة نفسه(٤٨) .

وقد ظل الأحرار الدستوريون بلا رئيس طوال عام ١٩٢٤ ،
رغم أن الاشاعات(*) كانت ترشح محمود ليحل محل عدلى ، لأنه
كان يعتبر الوكيل الاول للحزب ، ولقيامه كذلك بمهام رئيس الحزب
فى شئون عديدة وخاصة ابان المعركة الانتخابية .

الا ان اختيار الحزب قد وقع على عبد العزيز فهمى ، فاختير
رئيسا للحزب فى ٤ يناير ١٩٢٥ بناء على مسعى قام به عدلى
وثروت حيث اقنعه بقبول الرئاسة ، كما قام محمد محمود وحافظ
عفيفى بمسعى آخر حتى اضطر للقبول على استحياء(٤٩) .

وربما ترجع أسباب اختيار فهمى دون محمد محمود الى طبيعة
تكوين حزب الأحرار الدستوريين كحزب للصفوة يتكون من كبار

(٤٧) محمد على علوية - المرجع السابق ص ٢٢٧ - ٢٢٨ ، ويذكر
كذلك ان عدلى لم يرشح نفسه للانتخابات ، وأنه خشى أن يستقيل ابيان
المعركة الانتخابية خوفا من تأثيرها السيئ على حزب الأحرار .

(٤٨) نفسه - ص ٢٢٧ ، هيك - المرجع السابق ص ١٩٤ ح ١
F.O. 407/198-Enc-in-No. 61. Report on the General
situation, Jan. 23, to Feb. 5, 1924.

(*) انظر الوثيقة .

(٤٩) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٧٧ - ٧٨ انظر أسباب
اختياره نفس المرجع والصفحة .

الملاك والمثقفين ، فربما تغلب هذا الجناح الأخير فرجح اختيار فهمى ، بالإضافة الى أنه زميل سعد فى لقاء ١٣ نوفمبر ولكبر سن عبد العزيز فهمى عن محمود وتاريخه القديم مما يعتبر معه ندا لسعد زغلول ، بينما كان محمود ما زال شابا بالنسبة لهما .

حلت وزارة زيوار محل وزارة سعد ١٩٢٤ عقب استقالتها بعد حادث مقتل السردار(*) فاجلت انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم أصدرت أمرا بعد ذلك بحل مجلس النواب ، وأعلنت اعتزامها على إجراء انتخابات جديدة مع العودة الى طريقة انتخاب ١٩٢٣ أى طريقة المندوبين الثلاثينيين وبالفعل أجريت انتخابات جديدة فى ١٢ مارس ١٩٢٥ ، ورغم تدخل الحكومة بشتى الوسائل للضغط على الناخبين ، الا ان الوفد قد حصل على ١١٦ مقعدا ، وفاز بالأغلبية بينما فاز المستقلون ومنهم الأحرار الدستوريون بـ ٨٧ مقعدا(٥٠) ، وكان محمود من الفائزين من الأحرار الدستوريين فى هذه الانتخابات عن دائرة « الغنايم قبلى(٥١) » ، الا أن المجلس قد حل فى ٢٣ مارس ١٩٢٥ أى يوم انعقاده مما عد خروجا صريحا على الدستور(**) .

وكان سعد قد اتصل بكل من عدلى ورشدى ومحمد محمود

(*) اغتيل حاكم عام السودان السيرلى ستاك فى القاهرة ، وحملت بريطانيا مسئولية اغتياله لوزارة سعد وقدمت اليها انذارا بعدة شروط غاسقتلت الوزارة السعدية احتجاجا على تدخل الحكومة الانجليزية - انظر الراقى - المرجع السابق - ص ١٤٧ - ١٤٩ .

(٥٠) الراقى - المرجع السابق نفس الجزء ص ١٦٣ - ١٦٩ ، د . رمضان - المرجع السابق ص ٥٧٧ - ٥٧٩ .

(٥١) محمد خليل صبحى - المصدر السابق ص ٦٠١٧ .
(**) اعتبر حل المجلس النواب ١٩٢٥ خروجا على الدستور ، لأن الدستور يمنع حل البرلمان مرتين فى دورة واحدة لنفس السبب .

ودعاهم للانضمام اليه فى الحفاظ على الدستور ومعارضة الملك ، وجدد سعد دعوته لكل من عدلى ومحمد محمود بعد انتخابه رئيسا لمجلس النواب المنحل ١٩٢٥ (٥١) ، ويبدو أن تلك الدعوة لم تستجب فى تلك الفترة ، لأن الأحرار الدستوريين كانوا شركاء فى وزارة زيوار منذ ١٢ مارس ١٩٢٥ ، وذلك بعد التعديل الذى أدخله زيوار على وزارته بأشراك الدستوريين والاتحاديين معه فى الحكم لمواجهة الوفد . كما أن جريدة « السياسة » استمرت فى مهاجمة الوفد ، وحذرت النواب من الانحياز الى سعد فى البرلمان (٥٢) . كما تقدم أيضا الأحرار الدستوريون لمساعدة زيوار وذلك بعد مشاورات جرت بين الملك ورشدى وثروت بالإضافة الى محمد محمود (٥٤) . ولكن لم يدم هذا التعاون والتأييد بين الوزارة الزيورية والأحرار طويلا ، فسرعان ما نشب خلاف بينهما ، وذلك عندما حاول الوزراء الدستوريون الاعتراض على بعض المخالفات ، كتنمية ثروة الملك بطريقة غير شرعية ، وتدخل رجال السراى فى شئون الحكم ، حتى أخذت الصحف تتناقل أنباء الخلاف فى الوزارة بين الأحرار والاتحاديين ، وانتشرت الشائعات حول اعتزام الوزراء الدستوريين تقديم استقالاتهم (٥٥) . وربما يرجع ذلك الى أن مجلس إدارة حزب الأحرار عقد اجتماعا فى بداية يونية ١٩٢٥ ، طالب فيه عبد العزيز فهمى بضرورة تقديم استقالته من الوزارة ، بل أن سعد زغلول يذكر

F.O. 407/200-No. 48 Allenby to Chamberlain, April (٥٢)
26 1925, No. 203 Conf.

(٥٣) د. رمضان - المرجع السابق - ص ٥٧٩ .
F.O. 407/200-No. 48 Allenby to Chamb, April 26, (٥٤)
1925, No. 203 Conf

(٥٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٢٨ - ٢٢٩ وتشير السياسة كذلك الى مقابلة بين الملك ومحمد محمود وكيل الحزب فى ١٤/١/١٩٢٥ .

أنه في ٧ يونية وسط محمد محمود لطفى السيد في أن يقنع الوزراء الدستوريين بالاستعفاء ، والا فان الحزب سوف يفصلهم من عضويته (٥٦) .

ويظهر من هذا الموقف أن محمد محمود لم يعد راضيا عن ائتلاف حزبه مع الاتحاديين ، بل يذكر هندرسون القائم بأعمال المندوب السامي في القاهرة أنه في أوائل يوليو ، حضر وفد من قادة الدستوريين الى الاسكندرية ، وطالبوا وزراء حزبهم باتخاذ موقف نهائى ضد تدخل الملك أو ترك الوزارة أو الانفصال عن الحزب وأنه علم أن محمد محمود نائب رئيس الحزب في حالة سخط دائم وهذه الحالة زادت حدتها بعد عدم حصوله على منصب وزارى في الحكومة وهو سبب من أهم العوامل المؤثرة في الموقف ، ولكن الوزراء الدستوريين نجحوا في اقناع ممثلى الحزب بأن نشاطهم لم يكن مناقضا لسياسة الحزب ، وبهذا تأجل حسم الأزمة مؤقتا ، وإن كان هناك اصرار على عقابهم بالبت (٥٧) .

وأخيرا تجسد ذلك الخلاف القائم في الأزمة التي قامت حول كتاب «الاسلام وأصول الحكم» للشيخ على عبد الرازق ، والتي أدت في النهاية الى طرد عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين من الوزارة ، فرد الحزب على ذلك باستقالة الوزراء الدستوريين الآخرين(*) ، والاحتجاج على التصرف المخالف للدستور والتقاليد

(٥٦) د. لاشين ، المرجع السابق ص ٤٥٤ ويذكر كذلك انه دار الخلاف بين الاحرار والاتحاديين حول التعيين في مجلس الشيوخ - قصر الزعفران - قانون العقوبات ، وانتهت بأزمة الاسلام وأصول الحكم .
F.O. 407/201, No. 11. Henderson to chamoerlain July (٥٧)
12, 1925.

(*) محمد على علوبة - وتوفيق دوس . انظر أسباب استقالتهم هيكل - المرجع السابق نفس الصفحة .

السياسية باقالة رئيس الحزب من الوزارة • وبتخاذ هذا القرار من جانب حزب الأحرار أخذت الأحزاب السياسية فى التقارب من جديد لمواجهة خطر الأوتوقراطية الملكية والعمل على عودة الدستور(٥٨) •

وإثناء ذلك الخلاف كان محمود فى أوربا لقضاء العطلة الصيفية(٥٩) ، وعند عودته الى الوطن أجرت صحيفة حزبه (السياسة) معه حديثاً حول الأزمة وقرار الحزب ، فوافق محمود على الخطوات التى قام بها حزبه ، وأعلن أنه يشارك حزبه فى كل قراراته ، وإن هذا أقوى موقف وقفه الحزب منذ تكوينه(٦٠) •

وعندما سئل عن رايه فى التمسح بالدين مما بدا على لسان رجال الحكومة ، أجاب « بأن المسلمين من الأحرار الدستوريين هم أشد غيرة على الاسلام ، ومنا أعضاء لجنة الدستور الذين وضعوا فى مشروعه ان الاسلام دين الدولة ، وأهلنا وعشائرننا هم القائمون فى طول البلاد وعرضها بشعائره والعاملون على خدمته وتأييده » •
أما الاتجار بالدين والدس باسمه فمن الدنيا التى نرى بأنفسنا ان ننزل الى مناقشة من يقومون عليها ويتخذونها ديننا »(٦١) •

وعن رايه فى الدعوة التى وجهتها وزارة زيوار لحزبه بأن تظل الصداقة قائمة بينهما فقال « انه ولكى تضمن الحكومة هذا التأييد فلا بد ان تحترم الدستور والحرية وان تترك الناس أحراراً يعتقدون مبادئ أى حزب يريدون ، ولا تسمح بجباية الضرائب

(٥٨) ٠ د رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٠ ، د هيك - المرجع السابق ص ٢٣٨ - ٢٤٠ هـ ١ •

(٥٩) د هيك - المرجع السابق ص ٢٤٤ هـ ١

(٦٠) السياسة ١٠/٥/١٩٢٥ •

(٦١) السياسة - نفس العدد •

الحزبية بواسطة رجال الادارة ، بطريقة لا يجدر بحكومة أن تسلكها والدستور قائم ، فهذا انتهاك لروح الدستور في البلاد ، وأفساد لأخلاق الناس وخروج عن مهمة الحكومة الحقيقية ألا وهي ضمان حرية الأفراد على سائر صورها ، وهي فضلا عن هذا تبعد البلاد عن الغرض الأسمى التي تصبو إليه» (٦٢) *

أى أن محمود رأى أن الاحرار الدستوريين مستعدون لتأييد الحكومة اذا ما أعادت العمل بالدستور والحياة النيابية ، وهذا لم يحدث بالطبع فكان انضمامهم الى الوفد والوطن لخوض الصراع ضد الحكومة من أجل إعادة الحياة النيابية ، وهذا ما أراده محمود منذ تجربة اشتراكهم مع الاتحاديين في الحكم ، مما يتضح من تأييده للائتلاف مع الوفد ، حتى وصفه هيكل « بداعية الائتلاف ومؤيده بكل قوته » (٦٣) ، وذلك لأنه كان أحد العناصر الرئيسية في صنع الائتلاف بين حزبه « الاحرار » والوطنى وبين الوفد « (٦٤) » *

كما يذكر الدكتور هيكل كذلك أن حفى محمود شقيق محمّد محمود ، وكان في ذلك الوقت وفديا ومن المقربين لسعد ، قد فاتحه في امكان التفاهم بين الاحرار والوفد وذلك بعد انفصالهم عن الاتحاديين (٦٥) وأن كانت مذكرات سعد تشير الى محاولات أخرى تمت قبل ذلك الوقت عن طريق حفى أيضا الذى أبلغ سعد في العاشر من يونية ١٩٢٥ ، بأن شقيقه محمود يرغب فى « أن تتألف لجنة لحماية الدستور من جميع الاحزاب ما عدا حزب الاتحاد وتحث

(٦٢) نفس الدورية والعدد *

(٦٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥٠ - ٢٥١ ح ١

(٦٤) F.O. 407/203 — No. 3. Lloyd to Chamberlain, July, 4. (٦٤)

1926.

(٦٥) د. هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٢٤٣ *

رئاسة سعد ، الذى رأى أن من الأفضل أن يجيء محمود ليتحدثا
فى هذا الموضوع معا ، فأنصرف لاحضار أخيه (٦٦) .

ويبدو أن حفى لم يستطع عقد هذا اللقاء بين شقيقه وبين
سعد ، ربما لما كان سيترتب على زيارة محمود لسعد فى منزله من
نتائج سياسية فى ذلك الوقت (٦٧) .

وفى ١٢ يوليو ١٩٢٥ كانت هناك محاولة أخرى فى نفس
الشان ، إذ قام حفى بإبلاغ سعد بأن أخاه محمود يريد الاجتماع
به عند الشيخ الشرقاوى للمحادثة فى الاتفاق ، فرفض سعد ذلك
موضحا « انه لا يريد أن يعرض كرامته لأى مساس فمن أراد شيئا
منى فليحضر عندى ، ومن لم يرد فلا أهمية عندى » فوافقه حفى
على ذلك (٦٨) .

وعلى أية حال فإنه عندما انفجرت أزمة الخلاف بين الإحرار
وبين الوزارة من جراء كتاب « الإسلام وأصول الحكم » استؤنفت
الاتصالات مما حدث فى حديث حفى مع هيكى ، وزيارة حافظ عفيفى
لسعد فى السابع من سبتمبر ١٩٢٥ ، حيث جرى كلام بينهما حول
مسلك الوزارة وانتهاكاتھا الدستورية (٦٩) .

وعند عودة محمود من الخارج فاتحه حفى بأنه فى الامكان
اقناع سعد بالائتلاف مع سائر الأحزاب المصرية لانتقاد الدستور
والحياة النيابية ، ثم كان رسولا بينه وبين سعد فى أمر هذا
الائتلاف (٧٠) .

(٦٦) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٠٥ .

(٦٧) د. لاشين - المرجع السابق ص ٤٥٧ .

(٦٨) نفس المرجع - ص ٤٥٨ .

(٦٩) نفسه - ص ٤٥٩ .

(٧٠) د. هيكى - نفس المرجع ص ٢٥١ ج ١

وقد لعب محمود الدور الرئيسى فى اغراء الاحرار الدستوريين على التعاون مع الوفد فى الائتلاف الحزبى الذى تكون من جميع الأحزاب ضد حزب الاتحاد ، والملاحظ انه فى دوره كضابط اتصال بين الاحرار والوفد كانت ميوله وفدية أكثر من ميوله تجاه الاحرار ، وكان يسعى من وراء ذلك أن يتولى هو قيادة الأمة بعد وفاة زغلول(٧١) .

ويتضح دور اسرة محمد محمود الواضح من الائتلاف وتأييدهم وتحمسهم له ، من الدور الذى لعبه كل من محمد محمود وحفنى محمود لاقناع الدستوريين وسعد بالموافقة على الائتلاف ، « كما تدخل قبل ذلك محمود سليمان للضغط على واديه للانضمام لسعد »(٧٢) .

وقد تكلم محمد محمود مع كل من ثروت ، وعدلى ، وحافظ عفيفى ، فلقى منهم تأييدا للفكرة التى اخذت تقوى شيئا ، وظل محمود يتعهدا ويغذيها بوسائله ، حتى اذا نضجت واتفق الكل عليها وتحديث الصحف بشأنها ، لم يبق الا أن تعلن على الملأ بصورة رسمية تضع الحكومة القائمة معها امام الامر الواقع(٧٢) .

وقد اخذت الجرائد الحزبية تخفف من وطأتها رويدا رويدا تجاه خصومها الحزبيين ، واتجهت الى الوزارة تهاجما بكل قوة(٧٤) ،

F.O. 407/221. Inc. in No. 25, Revised list of Personalities in Egypt Jan. — June 1937. (٧١)

(٧٢) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٣٨ .

(٧٣) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥١ .

(٧٤) د. رمضان - المرجع السابق ص ٤٩٥ ، د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٤٨ - نفس الجزء .

كما فعلت صحيفة « السياسة » والصحف الوفدية دون أن يتعرض
أى منهما للآخر مما كان يمكن أن يعرقل نمو فكرة الائتلاف (٧٥) .

والقى عبد العزيز فهمى خطابا هاجم فيه الوزارة بكل قوته
فى ٣٠ أكتوبر ١٩٢٥ ، كما اجتمع حزب الأحرار الدستوريين برئاسة
فهمى وبحضور أعضاء مجلس الإدارة ومنهم محمد محمود وكيل
الحزب (٧٦) ، بناء على دعوة وجهها أمين الرافعى فى الأخبار فى
الثامن من نوفمبر الى الأحزاب جميعا بوجوب انعقاد البرلمان
بمجلسيه من تلقاء نفسه يوم ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ وذلك من غير حاجة
الى دعوة الملك استنادا الى المادة ٩٦ من الدستور (٧٧) (*) .

وبعد فشل محاولة الوفد والأحرار والوطنى عقد برلمان ١٩٢٥
فى دار البرلمان ، قرروا أن يجتمع النواب والشيوخ فى الكونتنتال
فاجتمع فى هذا اليوم ١٨٤ من النواب ، و ٥٦ من الشيوخ بمن
ينتمون لتلك الأحزاب (٧٨) .

ثم وقف أحد النواب ودعا الزعماء الى الاتحاد لانقاذ البلاد
وطالب اليهم أن يتصافحوا ، فاستجاب أولا محمد محمود الذى نهض
وصافح سعد زغلول وتلاه حافظ رمضان ثم تتابع الزعماء وصافح

(٧٥) على شلبى - مصطفى النحاس - الانقلابات الدستورية فى مصر
ص ٥٤ .

(٧٦) السياسة - ١١/٢١/١٩٢٥ .

(٧٧) د . رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٥ ، على شلبى ومصطفى
النحاس ، المرجع السابق ٦١ .

(*) وقد قضت هذه المادة بأن يدعو الملك البرلمان الى عقد جلساته
العادية قبل السبت الثالث من نوفمبر . فاذا لم يدع الى ذلك يجتمع بحكم
القانون فى اليوم المذكور .

Lord Lloyd-Egypt since cromer P. 98.

(٧٨)

بعضهم بعضاً (٧٩) ، وأصدروا عدة قرارات منها الاحتجاج على تصرفات الوزارة المخالفة للدستور وعلى منع الأعضاء من الاجتماع فى دار البرلمان بالقوة المسلحة ، واعتبار دور الانعقاد موجود قانوناً مع استمرار اجتماعات المجلسين فى الأمكنة التى يتفق عليها (٨٠) .

وبعد ذلك انسحب الشيوخ من القاعة وبقي النواب وحدهم ، ثم أعلن افتتاح الجلسة وطلب انتخاب مكتب المجلس فانتخب سعد رئيساً للنواب ، ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد وكيلين للمجلس ، وقد روعى فى هذا الاختيار أن يمثل الحزبين الوطنى والدستورى وقرر المجلس عدم الثقة بالوزارة ، وندب وفد من فتح الله بركات ومحمد محمود وعبد الحميد سعيد لتبليغ القرار للملك فؤاد (٨١) .

ثم شارك محمود فى الكلمات التى أقيمت بعد ذلك فقال « واثنا نعهد أمام الله والوطن أنا وأخوانى أن ننفذ الدستور أو نموت فى سبيله » (٨٢) .

وقد علق لويد على أن أهم ما فى هذا الاجتماع تأكيد الحقيقة انه لأول مرة يجتمع ممثلون من الحزب الوطنى والدستوريين والوفد ويتخذون موقفاً واحداً من قضية عامة (٨٢) .

(٧٩) د . رمضان - المرجع السابق ص ٥٩٦ .

(٨٠) على شلبى ومصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٦٠ - ٦١ ،
الرافعى - المرجع السابق ص ١٨٧ نفس الجزء ، أحمد شفيق الحولية الثانية
٩٣٧ .

(٨١) أحمد شفيق - الحولية الثانية ص ٩٣٧ ، الرافعى - المرجع
السابق ص ١٨٩ - ١

(٨٢) على شلبى والنحاس - المرجع السابق ص ٦١ .

Lord Lloyd-Egypt since 1914 P. 98.

(٨٣)

وربما يرجع اختيار محمود كوكيل لمجلس النواب ممثلاً عن
الأحرار الدستوريين لدوره الرئيسى فى حدوث الائتلاف بالإضافة
الى كونه نائب رئيس حزب الأحرار .

وقد أرسل عمد أسيوط برقيات تأييد لنجاح النواب فى عقد
برلمان الكونغرس فى ١٩٢٦ ، وذلك بحكم ولائهم الاقليمى لمحمد محمود
« الزعيم الدستورى » فاعتبرت الحكومة هؤلاء خارجين على لوائح
الحكومة التى تحكم وظائفهم وقدمتهم الى المحاكمة (٨٤) .

كما قصد وفد من طلبة دار العلوم الى محمد محمود وكيل
مجلس النواب مهنيين باختياره لهذا المنصب فشكروهم قائلاً أن
« الخلاف الذى حدث فى الماضى » يقصد مع سعد « كان لأن كل
فريق رأى خدمة وطنه بطريقة مختلفة ، ولم يكن فى ذلك عيب ، والآن
عندما وجدوا الخطر يحيط بالدستور حتى كاد يضيع رأى كل من
الأحرار والوفد والوطنى بأنهم يجب عليهم الاتحاد والتضامن لانقاذ
الدستور ، فاقسمنا نحن الأحرار الدستوريين على أن نضحي فى
سبيل انقاذه بكل شيء ، فاطمئنا على هذا التضامن فليس للمصلحة
الشخصية سبيل الى قلوبنا انما هى مصلحة الوطن التى هى قبل كل
شيء » (٨٥) وعلق لويد على موقف محمود فى تلك الفترة بقوله « انه
واحد من الثلاثة المرشحين لخلافة زغلول وهو سعيد بما فعله مؤخراً
بقوادة الأحزاب ، ومما كان يحدث من قيام الطلاب بزيارته بعد
زغلول » (٨٦) .

(٨٤) حافظ محمود - أسرار الماضى ص ١١٦ - وقد اجتمع لهؤلاء
العمد أقطاب المحاماة من كل الأحزاب متطوعين للدفاع عنهم وبالفعل حكم
لهم بالبراءة .

(٨٥) السياسة - ١٩٢٥/١/٢٥ .

(٨٦) F.O. 407/203 No. 3 Lloyd to chamberlain July 4. 1926.

وقد استمر محمود يلعب دوره باعتباره الممثل الرئيسى للاحرار فى الائتلاف الحزبى المناهض لحكومة زيوار ، فقد دعا سعد الأحزاب الثلاثة (الوفد - الاحرار - الوطنى) الى حفل شائ فى ١١ ديسمبر فى التادى السعدى خطب فيها محمد محمود وسعد زغلول وعبد الحميد سعيد وامتلأت خطبهم حماسا للائتلاف (٨٧) .

وعلى اثر فشل المحادثات بين الأحزاب وبين المندوب السامى ، عقد رؤساء الأحزاب اجتماعا ضم سعد وعدلى ومحمد محمود بمنزل الأخير فى ٢١ نوفمبر ١٩٢٥ ، قرروا فيه التمسك بقرار الاحزاب المؤتلفة القاضى بعدم الثقة بالوزارة (٨٨) ، كما التقى هذا الفريق كذلك فى حفل شائ فى دار محمود فى ٢٨ ديسمبر ١٩٢٥ ، وكان اللقاء موفقا اعرب فيه زغلول « عن رغبته فى أن يرى حكومة تدافع عن الدستور ، وانه يرغب فى إعادة دعوة برلمان ١٩٢٥ ، ولو انه لا يستطيع الوعد بتأييد الوزارة فى كل أمر » (٨٩) .

والفت الأحزاب المؤتلفة لجنة تنفيذية فى يناير ١٩٢٦ ، مثل فيها كل حزب من الأحزاب بأربعة من أعضائه وذلك لتنظيم الجهود السياسية بينهم ولتنفيذ ما يقررونه، وكان من أعضاء تلك اللجنة ممثلا عن حزبه محمد محمود (٩٠) . كما أصدروا قرارا مشتركا بمقاطعة

(٨٧) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٤٨ .

(٨٨) على شلبى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٧٠ .
F.O. 407/203, No. Lloyd to Chamberlain, Jan, 29. (٨٩)

1926, Desp, No. 4.

(٩٠) أحمد شفيق - الحولية الثالثة ص ٢١ - ٢٣ ، على شلبى - المرجع السابق نفس الصفحة - الراقى - المرجع السابق ص ١٩٥ وكان من أعضاء اللجنة التنفيذية كذلك من الدستوريين محمود عبد الرازق - حافظ عفيقى - أحمد عبد النفار .

الانتخابات الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الجديدة وعقد مؤتمر وطنى يضم شيوخ الأمة ونوابها وذوى الرأى والمكانة فيها وذلك لبحث الحالة الشاذة التى تعيشها البلاد وتقرير ما يرويه مناسبا للخروج من تلك الحالة ، وقد وقع على البيان أيضا مندوبون عن الأحزاب الثلاثة كان محمود من ضمنهم ، كما أقام كذلك حزب الأحرار فى ٤ فبراير حفلا كبيرا للأحزاب المؤتلفة حضره محمد محمود وعدلى وثروت لسماع خطبة الهلباوى (٩١) فى فبراير ١٩٢٦ قبلت وزارة زيوار اجراء الانتخابات ، وفى ظل هذا الجو انعقد المؤتمر الوطنى(*) فى ١٩ فبراير ١٩٢٦ فى فناء منزل محمد محمود بناء على اقتراحه وذلك لأن الوزارة الزبورية كانت تمنع الاجتماعات العامة وتفرقها بقوة البوليس (٩٢) ، وقد شهد هذا الاجتماع أعنف الجلسات والمناقشات بشأن « قبول حكومة زيوار قرار الانتخاب » حيث مالت الأغلبية الى قبول فكرة الدخول فى الانتخابات ، بعد أن حمل لواء الدفاع عنها سعد نفسه ومكرم والهلباوى واستطاعوا أن يستميلوا الأعضاء الى الفكرة (٩٣) .

وقرر المؤتمر عدة قرارات منها انتخاب لجنة لتنفيذ قراراته ،

(٩١) نفس المرجع - ص ٥٠ - ٥٢ - وقد خطب فى هذا الحفل كذلك فتح الله بركات وحافظ رمضان .

(*) المؤتمر الوطنى ضم أعضاء مجلس النواب ٢٤ ، ٢٥ وأعضاء مجالس المديرية ومجلس الشيوخ بالإضافة الى أعضاء مجالس إدارة الأحزاب المؤتلفة الوطنى - والأحرار والوفد والوزراء السابقين أنظر الراقى - المرجع السابق - ١٩٧ - ١٩٨ .

(٩٢) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٥١ - ١ .

(٩٣) د. رمضان - المرجع السابق ص ٦٠٦ وانظر الأسباب التى اقتنع بها المجتمعون للموافقة على قانون الانتخاب .

وبحث الاقتراحات التي تقدمت أو تقدم بحثا دقيقا وعرضها على المؤتمر مع قول رأيها فيها في الوقت الذي تختاره وتحدده ، وتآلفت تلك اللجنة من محمد محمود وعبد الخالق ثروت ، وفتح الله بركات وواصف غالى وآخرين(١٤) .

وقد مثل محمد محمود حزبه في كل اللجان التي انبثقت عن الأحزاب المؤتلفة ، دلالة على أنه كانت له اليد الطولى في ائتلاف الأحزاب واشتراك حزبه فيه الى الحد الذي وصل بالحزب الى « التضحية برئيسه عبد العزيز فهمي على مذبح الائتلاف مع الوفد في ٤ مارس ١٩٢٦ ، وكان فهمي راغبا عنه(١٥) ، كما تدل كذلك على أن محمود ظل منذ استقالة فهمي وحتى رئاسته رسميا للحزب في فبراير ١٩٢٩ القائم بعمل رئيسه بصفته نائب رئيس الحزب .

وفي ٣٠ ابريل ١٩٢٦ وافقت الأحزاب المؤتلفة على تقسيم الدوائر فيما بينها وقد وقع محمود بالنيابة عن رئيس حزبه هذا الاتفاق حيث ان عبد العزيز فهمي كان قد استقال من رئاسة الحزب في ٤ مارس ١٩٢٦ .

(١٤) الرافعي - المرجع السابق ص ١٨٧ - ١٩٨ ، على شلبي مصطفى المنحاس - المرجع السابق ص ٧٣ - ٧٦ .

- القرارات التي أصدرها المؤتمر منها (١) تأييد الأحزاب المؤتلفة في الاحتجاج على الوزارة فيما يختص بالتصرفات التي صدرت منها مخالفة للدستور (٢) دعوة الأمة الى الدخول في الانتخابات مع أساس قانون الانتخاب المباشر ١٩٢٤ ، وأسباب أخرى انظر الرافعي . المرجع السابق ص ١٨٨ ح ١ - أعضاء اللجنة - علوية - علمي الشمس - حافظ عفيفي - أحمد عبد الغفار - عبد الحيد سعيد - أحمد لطفي - أحمد وجدي - محمد زكي على .

(١٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٥٥ .

وبعد اجراء الانتخابات(*) واثناء مفاوضات الأحزاب من أجل تشكيل وزارة ائتلافية جرت عدة محاولات من جانب عدلى ومحمود للتقريب بين سعد والملك فقد طلبا اليه أن يسجل اسمه فى التشريقات، فرفض سعد معربا عن أنه لا يمانع فى زيارة الملك اذا ما دعاه الى ذلك(٩١) .

لعب أيضا محمود دورا فى الازمة السياسية التى اعقبت ظهور نتائج الانتخابات ، فقد رفض الانجليز تولى سعد رئاسة الوزارة باعتباره صاحب الأغلبية فى مجلس النواب ، ففكر سعد أن يكون تراجع بطريقه كريمة تليق بزعيم أمة ، فرأى أن يطلب النواب منه فى حفل الشاى المزمع اقامته فى ٣ يونيه الامتناع عن قبول الوزارة ، ووضع رجاء بهذا المعنى ، وقام سعد بعرضه على محمد محمود ، على أن يقدمه هو أو واحد من النواب ففرح به وأخذه وانصرف ، حيث ذهب الى النادى السعدى وعرضه على النواب الذين كانوا موجودين به على أنه اقترحه هو ، فوافقوا عليه الا النحاس ، وفى مساء ذلك اليوم حضر الى سعد كل من الهلباوى وويصا ورجوا فى قبوله فقبله(٩٢) .

الف عدلى يكن الوزارة الائتلافية الأولى فى ٧ يونيه ١٩٢٦ ، وقد مثل محمود حزبه فى هذه الوزارة كوزير للمواصلات ، وبعد استقالة عدلى رأس عبد الخالق ثروت الوزارة فى ٢٥/٤/١٩٢٧ واستمر محمود أيضا ممثلا للحزب فى الوزارة الثروتية كوزير

(*) كانت نتيجة الانتخابات فوز الوفد ١٦٥ نائبا ، والاحرار ٢٩ نائبا ، و ٥ من الوطنى و ١٠ من المستقلين .
(٩١) د. لاشين - المرجع السابق ص ٤٧٤ ، مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٧٦ فى ١٨ مايو ١٩٢٦ .
(٩٢) مذكرات سعد - ك ٥٢ ص ٢٩٩٦ فى ٢ يوليو ١٩٢٦ .

للمالية بدلا من المواصلات(*) (٩٨) ، وكاد محمود ألا يشترك في الوزارة الثروتية ولكن أصدقاؤه استطاعوا اقناعه بقبول الوزارة (٩٩) .

في بداية تشكيل وزارة ثروت ، أخذ محمود موقفا مختلفا عن حزبه ، عندما أدخل ثروت جعفر وإلى الحر الدستوري وزيرا للحربية في وزارته دون الرجوع الى حزبه ، وذلك بعد أن رفض الملك تعيين حافظ عفيفي ، الأمر الذي أدى بالحزب الى أن يعقد اجتماعا تقرر فيه بأغلبية كبيرة أن يطلب من جعفر وإلى الاستقالة احتجاجا على عمل الملك غير الدستوري ، ولم يكن محمود الذي يصعب الاستمرار في توصيفه بأنه دستوري حاضرا الاجتماع ، وقد عبر على الفور عن عدم موافقته على القرار وأنه طالما أن ثروت باخا قد أذن ، وأن جعفر وإلى قد قبل المنصب فإنه من الخطأ استقالة جعفر ، الذي لم يكن ميالا للاستقالة ، وقد رفض قبول قرار الأحرار وقال انه متفاهم مع رئيس الوزراء الذي ينبغي أن يبقى القرار في يده (١٠٠) .

ومن ثم فإن الحزب عجز عن تنفيذ قراره حيث وضع في اعتباره رفض وإلى الاستقالة وتأييد محمد محمود له الأمر الذي يهدد وحدة الحزب (١٠١) ، وعلق لويد على الحادثة بقوله « بأنها

(*) بالإضافة الى محمد محمود مثل حزب الأحرار الدستوريين كذلك جعفر وإلى وزيرا للحربية .

(٩٨) د يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية وانظر كذلك أسباب استقالة عدلى ٢٠٤ - ٣٠٥ .

(٩٩) أحمد شفيق - الحولية الرابعة ص ١٢١ .

F.O. 407/204 No. 47. Lloyd to chamberlain, May. 6, (١٠٠)

1927.

(١٠١) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٥٤ - ٢٥٥ .

سوف تعجل بتحلال الأحرار الدستوريين ، ويبدو أن كلا من ثروت ومحمود فى طريقهما للخروج من الحزب لينضمّا للجناح اليميني للوفد(١٠٢) » •

وعندما توفى سعد زغلول فى أغسطس ١٩٢٧ أصدر محمود بيانا باسم حزبه أكد حرصه وتأييد الأحرار على استمرار الائتلاف(١٠٣) ، وارتاب الكثيرون من حزب الأحرار فى سلوك محمود باعتباره نائب الرئيس نتيجة لازدياد مودته تجاه أعضاء الوفد ، ونتيجة لمعارضته لثروت بينما كان المفروض أن يسانده ، ولذلك كان البعض يبحث عن رئيس للحزب اعتقادا منهم أنه لو علم محمود أنهم نجحوا فى ترشيح رئيس غيره فلربما استقال من حزب الأحرار ولكان من المحتمل أن ينضم الى الوفد(١٠٤) •

وبدا وكأن محمد محمود لم يستمر فى الأحرار الدستوريين الا لتحقيق أحلام الزعامة ، مما يبدو معه أن الأحرار كانوا حريصين على الإبقاء عليه أكثر مما كان هو حريصا على البقاء فى الحزب •

يؤيد هذا الرأى ما ذكره مؤرخ الأحرار الدستوريين « الدكتور أحمد زكريا » ، بأن محمود كان ميله صوب الوفد قويا وواضحا،لذا نشأت رغبة قوية فى صفوف الحزب لوضع نهاية لكونه يقاد برئيس وفدى أكثر منه دستورى ، ولكن الإقدام على إجراء ما معه سوف يجعله يستقيل من الحزب مما يعرض الحزب لازمة جديدة لا تقدر

F.O. 407/204. No. 47. Lloyd to chamberlain, May. (١٠٢)
6, 1927.

(١٠٣) انظر كوكب الشرق - ١٩٢٧/٩/٢٣ بيان حزب الاحرار الى الامة •

(١٠٤) عنان لطفي السيد - المرجع السابق ص ١٥٨ •

نتائجها ، وهكذا وقع الاحرار الدستوريون بين نارين ، الائتلاف الذى يؤيده محمود طمعا فى رئاسة الوزارة ، والوقوف ضد الائتلاف صراحة مضحيا بوكيله القائم بعمل الرئيس وهو ليس مجرد فرد بذاته(١٠٥) .

وقد وقف محمود ضد رغبة بعض أعضاء حزبه مدافعا عن الائتلاف ، فقد حدث أن نشرت « السياسة » مقالا لهيكل « نريد ائتلافا خالصا وأساس الائتلاف الصراحة »، وكان هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع بعض أعضاء الحزب، حيث حضر اليه حافظ عفيفى وأخبره أنه اتفق مع اسماعيل صدقى ومحمود عبد الرانق بأن الوقت قد حان لنكاشف الناس بحقيقة الموقف فى أمر الائتلاف ، وأن لديهم معلومات بأن مكرم كان يحرض الناس يوم عودة ثروت لافتتاح الدورة البرلمانية ليسينوا استقباله ، وأن الائتلاف يأبى مثل هذه المناورات كما يأبى بعض المظاهر التى تبدو فى جلسات البرلمان وفى مقالات الصحف المنتمية للوفد ، وأن استمرار هذا الحال يعرض الائتلاف للاضطراب(١٠٦) .

وبعد أن تأكد محمد محمود من أن هيكل قد كتب مقاله بناء على اتفاق مع حافظ عفيفى وبعض قيادات حزبه ، سارع محمود بنشر رد على مقال هيكل فى جريدة الأهرام ، ذكر فيه أن هذا المقال « لا يعبر عن رأى الحزب »(١٠٨) ، وذلك بعد رفض هيكل نشر رد محمود على مقاله فى السياسة مهددا بالاستقالة ، وكان قد رجا

(١٠٥) أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٥٧ - ٣٥٨ .

(١٠٦) د. محمد حسين هيكل - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١ .

د. رمضان - المرجع السابق ص ٦٦٥ .

(١٠٧) نفس المرجع والجزء والصفحة .

(١٠٨) الأهرام - ١٩٢٧/١٢/٢٣ .

محمود الا ينشر هذا الرد فى أية صحيفة أخرى حرصا على الحزب ،
 وطلب منه كذلك أن يجمع مجلس الادارة لاتخاذ قرار فى هذا الشأن ،
 ولكن محمود أصر على موقفه ونشر رده فى الأهرام (١٠٩) . ورغم
 أن لويد يذكر أن تبرؤ محمود من المقال بنشر بيانه فى « الأهرام »
 كان مبادرة شخصية لم يوافق عليها (١١٠) الا أن لها دلالتها وهى
 انفراد محمود برأى آخر غير رأى حزبه وعدم التزامه برأى هذا
 الفريق منه ، كما تدل كذلك على قوة نفوذ محمود فى حزبه بل أن
 الفريق الذى أوحى لهيكل بالمقال « عفيفى - عبد الرازق - صدقى » ،
 رغم حرصه على الرد على بيان محمود مرة أخرى ، الا أن هيكل
 قد وصف الرد فى مذكراته بأنه قد حرص بأن يكون فى حدود ما يكون
 بين أعضاء الحزب الواحد من مودة وان اختلفوا فى الرأى ، ولم
 يثر أحد الموضوع بعد ذلك خوفا على انقسام الحزب مما يضره
 ضررا بليغا (١١١) .

خلف النحاس ثروت فى رئاسة الوزارة الائتلافية ، وتبددت
 أحلام محمود فى الزعامة مؤقتا ورغم ذلك وقف محمود الى جانب
 اشتراك حزبه فى وزارة النحاس استمرارا للائتلاف ، وعبر لويد
 عن دوافع محمود فى اشتراك حزبه فى الوزارة بأنه مارس كل نفوذه
 لضمان استمرار الائتلاف ، واشتراك الأحرار الدستوريين فى الوزارة
 الجديدة ، وكانت دوافعه فى هذا شأنه شأن جميع السياسيين
 شخصية وهو كما رأى لويد يتطلع أن يصبح رئيسا للوزارة فى أقرب
 وقت ممكن ، ويرى أن الفرصة أكبر فى تحقيق هذا الأمل بجر الأحرار
 وراءه الى معسكر الوفد ، حيث يمكن أن يكون الشخصية الرئيسية

(١٠٩) د هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٢ ح ١ ، د رمضان - المرجع

السابق ص ٦٦٦ .

(١١٠) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٢٥٧ .

(١١١) د هيكل - نفس المرجع ص ٢٨٣ ح ١

افضل من الاستمرار فى حظيرة الأحرار حيث سيستمر فى الظل وراء ثروت وصدقى . « ولو انه قسر موقفه لأحد أعضاء دار المنسوب السامى بشكل مختلف حيث قال انه لو رفض الأحرار دخول الوزارة فسوف ينتهى الائتلاف ، وانه اذا ما حدث صدام بين الحكومتين البريطانية والمصرية فسوف يتهم الأحرار بأنهم تخلوا عن مواقعهم وخانوا الأمة - وانهم اذا ما ألفوا الوزارة بعد ذلك فسوف يثبت عليهم هذا الاتهام(١١٢) » .

على أى الأحوال فقد نجح محمد محمود فى اجتماع عقده حزب الأحرار يوم ١٤ مارس برئاسته (*) فى الحصول على أغلبية ضئيلة « ١٧ مقابل ١٤ »(١١٢) تؤيد اشتراك الأحرار فى الوزارة الجديدة(١١٤) وقد أيدته بقوة الهلباوى ، وان كان جديرا بالملاحظة ان قيادات الحزب كانت ضده مثل « صدقى ومحمود عبد الرازق - وعبد الفتاح يحيى - والدكتور هيكى ، وعبد الغفار ، وطراف على ، وحافظ عفيفى » ، أضف الى ذلك أن ثروت باشا الذى وان لم يكن عضوا رسميا فى الحزب الا انه مارس نفوذا كبيرا ليمتنع عن الاشتراك فى الوزارة ، وكان نصر محمد محمود انجازا كبيرا فى

P.O. 407/206. IVO (2. Lloyd to Chamberlain, March (١١٢)
23, 1928.

(*) تذكر المراجع ان فريق محمود المؤيد لاشتراك الحزب فى الوزارة قد فاز بصوت واحد فقط . انظر هيكى بالمرجع السابق ص ٢٨٥ ج ١ . د . رمضان السابق ص ٦٦٨ ، د . أحمد زكريا - المرجع السابق ٢٥٩ .

(١١٣) أحمد شفيق - الحولية الخامسة ص ١٧٣ يذكر انه فى هذا الاجتماع قد ايد الأحرار جميعا استقرار تانييد الائتلاف بين الأحزاب باجماع الآراء اما اشتراك الحزب بالوزارة فلم يكن بالأغلبية كما ذكرنا .

(١١٤) نفس المرجع - والجزء ص ١٧٢ - ١٧٥ حول مزيد من التفاصيل عن اجتماع الأحرار لمناقشة الائتلاف .

حزبه « (١١٥) حيث تغلب رأيه بالاشتراك فى الوزارة النحاسية ، وأصبح محمود وزيرا للمالية وبذلك اشترك الدستوريون بوزيرين فقط هما « محمود وجعفر والى » ، وقد أشارت المذكرة البريطانية الى ضعف هذا التمثيل أكثر من ذلك فانها رأت غلبة الميرل الوفدية على الوزير القوى منهما محمد محمود (١١٦) .

ولكن سرعان ما انهار الائتلاف الوزارى وكان بطله ايضا محمد محمود ، فقد أدى نجاح النحاس باشا فى اجتياز « أزمة قانسون الاجتماعات والمظاهرات » الى تشقق الائتلاف وانهيائه بعد ذلك ، ذلك أن جناح الأحرار الدستوريين الذى حذب الدخول فى الائتلاف الوزارى والذى تزعمه محمد محمود قد انهارت آماله ، فقد كان محمود وجناحه يريان الفرصة سانحة لانتزاع زعامة الحزب الكبير بعد وفاة زغلول ، وتصوروا ان سبيلهم لهذا هو استغلال ضعف الزعامة الجديدة والاطاحة بها ، والذى بدا فيما فرضه محمد محمود من شروط فى تشكيل الوزارة الجديدة ، وكان رد فعل محمود ازاء ذلك سريعا حيث باشر بتقديم استقالته فى ٤ مايو ١٩٢٨ بعد يومين فقط من قبول الحكومة البريطانية لمذكرة النحاس ، وهنا التقت رغبة محمود مع رغبة الملك فؤاد الذى سعى ايضا للتخلص من الوزارة النحاسية ، وفى بداية اللقاء طلب الملك من محمود سحب استقالته على اعتبار انها اذا قبلت فى ظروف نجاح النحاس ، فلن يترتب عليها سوى استئثار الوفد بالسلطة مما لن يحقق أيا من أهداف القصر أو جناح محمد محمود ، الا أن سحب محمود الاستقالة لم يكن الا اجراء مؤقتا يستطيع بعده هو والملك تدبير الأمور على

F.O. 407/206, No. ٢2, Lloyd to Chamberlain, March, (١١٥)
23, 1928.

(١١٦) د. يونان ليبب - قارىخ الوزارات المصرية ص ٣١٤ .

تحو يسمح بسقوط الوزارة النحاسية (١١٧) وهو ما حدث بعد ذلك (١١٨) .

وهكذا قاد محمد محمود حزبه لتحطيم الائتلاف الذي طالما دافع عنه وذلك بعد يأسه في الوصول الى الحكم وفي نفس يوم اقالة وزارة النحاس في ٢٥ يونية عهد الملك الى محمود بتأليف الوزارة ، وبالتالي بدأت فترة جديدة من حياة محمود السياسية ، كما بدأت المرحلة الثانية في قيادة محمد محمود للأحرار الدستوريين .

محمد محمود رئيسا للأحرار الدستوريين ١٩٢٨ - ١٩٤١ :

شكل محمود وزارته الأولى في ٢٥ يونية ١٩٢٨ ، ومثل الدستوريون في وزارته بوزيرين محمود للرئاسة والداخلية وحافظ عفيفي للخارجية وآخرين من الدستوريين المستقلين أى من ليسوا أعضاء بالحزب وهما جعفر والى للحربية والبحرية ، ولطفى السيد للمعارف (١١٩) .

(١١٧) نفس المرجع - ص ٣١٥ - ٣١٦ .

(١١٨) انظر أحمد شفيق - الحولية الخامسة - حول بيان هيكل للأمرام حول رايه في اشتراك الحزب في الوزارة والائتلاف ص ١٧٥ - ١٨٠ وهجوم جريدة كوكب الشرق الوفدية على مقالات لجريدة السياسة بشأن المذكرة البريطانية ص ٤٣٤ - ٤٣٩ ومقال الاستاذ العقاد في البلاغ يدافع عن موقف الوزارة من الانتذار البريطاني ويرد على السياسة ص ٤٤٠ - ٤٤٦ أو رد حكومة النحاس على مقال السياسة الخاص بشكر الحكومة البريطانية ص ٤٥٧ والأمثلة عديدة على تبادل الهجوم الصحفى بين السياسة والصحف الوفدية كبداية لانهايار الائتلاف .

(١١٩) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ٣٦٥ .

وبالنسبة لعلاقة محمود بحزبه فى تلك المرحلة ، فبالاضافة الى اشتراك هؤلاء الدستوريين فى الوزارة فقد أصبح محمود رئيسا للحزب فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ حيث ظل الاحرار بدون رئيس منذ استقالة عبد العزيز فهمى .

ورغم أن محمود كان بمثابة الرئيس الفعلى للحزب منذ ذلك الوقت الا أنه لم يصبح رئيسا الا بعد توليه رئاسة الوزارة (١٢٠) ، ويبدو أن طبيعة تكوين الحزب من الصفوة أدت الى عدم الحاجة لوجود رئيس فعلى للحزب، لأن القرار فى نهاية الأمر تأخذه المجموعة الأكبر والأقوى على التأثير (*) .

كما أن محمود لم يكن فى نظر الدستوريين فى تلك الفترة ، ونعنى بها فترة الائتلاف ، حرا دستوريا صرفا ، بل ارتأه البعض وفديا أكثر ما هو دستورى ، فقد وصفته وثيقة انجليزية فى تلك الفترة بأنه قد انضوى تحت الجناح اليميني للوفد ، وهو كلام يبدو صحيحا الى حد كبير نتيجة لاحلام محمود فى الرئاسة بل وقبل ذلك طمعه فى أن يخلف سعد كرئيس للوفد ، كما أراد الدستوريون فى وقت من الأوقات أيضا البحث عن رئيس ليس وفدى الميول مما يدل على حاجتهم الى رئيس .

ورغم أن الدكتور أحمد زكريا مؤرخ الاحرار الدستوريين ، قد أرجع عدم وجود رئيس لحزب الاحرار فى تلك الفترة ٢٦-١٩٢٨ بأن الائتلاف كان يسير تحت رئاسة سعد ، والدليل على ذلك أن

(١٢٠) نفس المرجع ص ٧٨ - ٧٩ وانظر أحمد شفيق الحولية الثالثة ص ١٢٤ أسباب أخرى لاستقالة فهمى وأن ذلك بناء على رغبة الحزب فى التخلص من هذا الرئيس الثقيل .
(*) انظر نفس المرجع - لمزيد من التفاصيل حول شخصية الرئيس فى حزب الاحرار الدستوريين ص ١٥٥ - ١٥٧ .

الحزب لم يجتمع منذ بدء الائتلاف وحتى ٨ نوفمبر ١٩٢٧ ، الا ان هذا السبب ايضا لم يكن يمنع من حاجة الحزب الى من يقوم بعمل الرئيس وهى الامور التى كان يقوم بها محمود بصفته نائب للرئيس .

على اية حال طلب محمود عندما أصبح رئيسا للوزراء ان يتولى رئاسة الحزب وأعلن استعداده لبذل كل جهده وماله من أجل الحزب ، وعند سماع هيكى ذلك أجاب بأن رئاسة محمود للحزب أصبحت أمرا طبيعيا بعد ان تولى رئاسة الوزارة برضاء زملائه أعضاء الحزب جميعا ، فلقد خطب له صدقى مهنا أياها بالرئاسة كما أشرك معه حافظ عفيفى « فلا محل لأى تردد فى أن يكون الرجل رئيسا لحزبنا باختيارنا ، بعد أن اضطلع بمسئولية الحكم برضائنا وتأييدنا » (١٢١) ، . وبالفعل اجتمعت اللجنة الادارية لحزب الاحرار الدستوريين فى ٢٤ فبراير ١٩٢٩ ، وانتخب محمود رئيسا له وكان محمود باعتباره نائب رئيس الحزب يتولى هذا المنصب من الناحية الفعلية وأعيد انتخاب حافظ عفيفى نائبا ثانيا .

وقد علق لويد على هذا الانتخاب بقوله « ان أهميته توضح تأثير الحكومة الحالية على حزب الاحرار فرئيس الوزارة أصبح الرئيس الرسمى للحزب ، ثم أن واحدا من أهم زعماء الحزب المتشددين وهو محمود عبد الرازق أصبح نائبا للرئيس ، اما لطفى السيد وجعفر والى وكلاهما يشغل منصبا وزاريا ولم يكونا أعضاء رسميين للحزب فقد أصبحا جزءا من تنظيمه بتمثيلهم فى اللجنة الادارية ، وقد نجح الحزب فى هذا لمواجهة مناورات الملك لبث

(١٢١) د هيكى - المرجع السابق ص ٢٩٣ - ٢٩٤ ح ١

الفرقة بين صفوفه والتي نجحت خلال صيف ١٩٢٥ (١٢٢) .

وهكذا ظل محمود رئيسا للحزب حتى وفاته فى ٣١ يناير ١٩٤١ ، فالاقتران بين رئاسة الوزارة ورئاسة الحزب بالنسبة لمحمد محمود جعله اقوى رؤساء الأحرار الدستوريين وأبقى على رئاسته له طوال حياته .

وقد أعيد تشكيل مجلس إدارة جديد على عهد رئاسة محمود للحزب ، كما بدأ الحزب فى تأليف لجان له فى المديریات على عهد وزارته الأولى ، حيث شرعت قيادته فى استكمال النقص الواضح بقانونه الأساسى فكلف علويه « بوضع مشروع لائحة لتنظيم لجان الحزب واعماله على منوال ما هو متبع فى الاحزاب الاوربية ونشر المشروع فى جريدة « السياسة » (١٢٣) .

وابان وزارة محمود الأولى وقف الحزب يؤيد كل قرارات الحكومة المحمودية من خلال صحيفته « السياسة » حتى قانون تعطيل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات وافق الحزب عليها باستثناء بعض كتاب جريدة « السياسة » وهما « محمود عزمى وتوفيق دياب » وهو الحزب الذى تألف للدفاع عن الدستور والحياة النيابية وقد

F.O. 407/208, No, 24, Lloyd to Chamberlain, Feb, 28, (١٢٢)
1929.

انظر ايضا بقية تشكيل الحزب فى هذه الوثيقة (تشكيل اللجنة الادارية والتنفيذية كما تشكل مجلس إدارة جديد فى عهد محمد محمود انظر د . احمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٢ .

(١٢٣) د . احمد زكريا - المرجع السابق ص ٩٠ ولزيد من التفاصيل كذلك انظر ص ٩٠ - ٩١ من وجود لجان مهنية كلجنة العمال والشباب الى انصار المعاهدة التى تكونت للدفاع عن مشروع محمود - هندرسون ، وعلق الدكتور أحمد على تلك اللجان بأنه بعد عام ١٩٣٠ اختفت تقريبا اخبارها وكانت جميعا كانت مؤلفة لهنف معين ومناسبة محددة .

أيد الحزب مشروع معاهدة « محمود - هندرسون » إذ دعا مجلس الإدارة لجانه العامة والمركزية لدراسة المشروع وإرسال رأيها لسكرتير الحزب ، ثم عقد الحزب اجتماعا كبيرا فى ٣١ أغسطس ١٩٢٩ ألقى فيه محمود خطابا أعقبه صدور قرار الحزب بالموافقة على المشروع (١٢٤) .

ولم نجد فى المصادر والمراجع ما يشير الى أن محمد محمود كان يستشير أو يناقش حزبه ، أو حتى زملائه الوزراء من أعضاء حزبه فى الموضوعات التى تطرح على مجلس الوزراء ، ولا يوجد كذلك ما يشير الى اجتماعات محمود رئيس الحزب بحزبه خلال تلك الفترة .

وبعد استقالة وزارة محمود الأولى فى ١٩٢٩ ، ألف عدلى يكن وزارة محايدة لإجراء انتخابات ١٩٣٠ ، فمنع محمود حزبه من دخول الانتخابات ، وقد كتبت جريدة « الثغر » الموالية لمحمد محمود عن أسباب امتناع الدستوريين عن دخول الانتخابات ، بأن محمد محمود كان قد استقال فى ١٩٢٩ وهو واثق أن المعاهدة ستكون محور الانتخابات وأن المعركة ستدار عليها ، ولكن أمام إصرار الوفد على إجراء انتخابات حرة من كل قيد ، فاضطر حزب الأحرار الى أن يتنحى عن المعركة الانتخابية التى قدر لها أن تدور على الشخصيات ، وترك لحزب الوفد أن يضطلع بأعباء الموقف ، ثم هاجمت الصحيفة عدلى ، واتهمته بأنه يريد رئاسة مجلس الشيوخ (١٢٥) .

وعلى العموم فإن جريدة « السياسة » دافعت عن قرار حزبها بأنه طالما أن الوفد أعلن عن أمله فى أن يصل الى مزيد من المزايا

(١٢٤) د أحمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٨ .

(١٢٥) الثغر اليومية - ١٩٣٠/١/٢ .

للمعاهدة بين مصر وبريطانيا أفضل من معاهدة محمود ، فقد رأى الدستوريون إتاحة الفرصة للوفد للحصول على مزيد من المكاسب لمصر ، لذلك امتنعوا عن دخول الانتخابات لتحقيق ذلك ، وحتى تكون الانتخابات هادئة لا يتخللها مظاهرات وما يحدث من تنافس حزبي إبان الانتخابات (١٢٦) ٥٠ وهذا ما أشار إليه الدكتور هيكل في مذكراته « بأنه قد أشار على حزبه بالامتناع عن خوض معركة الانتخابات ، على أساس أنه لا يريد أن يقيم أية عقبة في سبيل حصول الوفد على أكثر مما حصل عليه الأحرار الدستوريون (١٢٧) » .

وفي خطاب لمحمد محمود في ١٩/١١/١٩٢٩ بمناسبة افتتاح نادي الأحرار الدستوريين ، أوضح أسباب امتناعهم عن دخول انتخابات ١٩٣٠ ، بأنه نتيجة لامتناع الوفد عن قول رأيه في المشروع سواء بالقبول أو حتى بالرفض ، وبما أن ذلك المشروع هو لمصلحة الوطن وهو السبيل لاستقرار العلاقة بين مصر وإنجلترا على قاعدة المساواة في الحقوق والواجبات ، لذلك رأى الأحرار الامتناع عن دخول الانتخابات ليسهلوا على الوفديين قبول المعاهدة التي هي في صالح مصر ، فتركوا لهم ميدان الانتخاب ، كما تركوا أيضا الوزارة لعل ذلك يرضيهم فيخشوا من فشل المشروع (١٢٨) .

وان كانت الديلي هرا لد قد علقت بأن قرار محمود بالا يدخل

(١٢٦) انظر اعداد السياسة - ١٩٢٩/١١/٥ ، ١٩٢٩/١١/١٩ ، ١٩٢٩/١١/٢٢ ، ١٩٢٩/١٢/١٨ ، ١٩٢٩/١٢/١٨ ، وانظر كذلك الدكتور هيكل - المرجع السابق ح ١ ص ٣١١ وهو نفس الرأي أنهم قد امتنعوا عن الدخول في الانتخابات لترك الوفد يحصل على مزايا أكثر لمصر كما صرح له بذلك أحد الوفديين ومن هنا جاءت الفكرة للدكتور ميكل بعدم الدخول في الانتخابات لهذا السبب .

(١٢٧) د ٥ هيكل - المرجع السابق - نفس الصفحة والجزء .

(١٢٨) السياسة - ١٩٢٩/١١/١٩ - خطاب محمد محمود

حزب الأحرار الدستوريين الانتخابات معقول جدا ، لأن نتيجة دخوله الانتخابات لا يشك أحد فيها ، وسوف يكون من دواعى الاندال لنفسه أن يرى البلاد تنبذه بعد عهد ديكتاتورى ظل ١٨ شهرا ، ولا ريب كذلك فى أن كرسية نفسه يكون غير مأمون إذ انتخب من حزبه ستة أعضاء فقط (١٢٩) .

ويبدو أن هذا الكلام صحيح لأن محمود ظل يحس بالمرارة نتيجة إجباره على الاستقالة ، ومع توقع فشل حزبه كذلك فى الانتخابات تكون الهزيمة أصعب الأمر الذى جعله يتخذ هذا القرار بمنع حزبه من دخول الانتخابات وعقب ظهور نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ إبان الوزارة النحاسية الثانية ، قامت مشاحنة بين محمد محمود وبين محمد على علويه حول نتيجة انتخابات مجلس الشيوخ ، وكان فى لهجة محمود شيء من الشماتة لأن دخول الحزب فى هذه الانتخابات كان ضد رغبته ، وانقلبت المشاحنة الى خناقة وانسحب مهددا بالاستقالة من الحزب ورئاسته ، وسويت المسألة باعتذار محمد على لمحمود (١٣٠) . وفى هذا الاعتذار دلالة على مكانة وشخصية محمود فى حزبه .

غير أنه من الملاحظ أن الأحرار الدستوريين خاصة فى أعقاب استقالة الوزارة المحمودية الأولى قد اتخذوا أحيانا من المواقف ما يعارض اتجاهاته ، وقد حدث هذا عندما اقترح محمود عبد الرازق نائب رئيس الحزب ، وأحد الشخصيات الهامة به رفع عريضة للملك ضد وزارة النحاس ووافق على ذلك لطفى السيد . وقد خالفهما فى ذلك محمد محمود وحافظ عفيفى وبعد مناقشة طويلة انتصر رأى الأول وكلف لطفى السيد بكتابة العريضة ثم اختلفوا

(١٢٩) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٢ .

(١٣٠) روز اليوسف ١٧/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٧ .

فيمن يحمل العريضة الى السراى ، وخاصة انه قد اقترح ان يحملها رئيس الحزب محمد محمود ولكنه رفض وقال ، « أنه لا معنى لذهابه الى السراى فى هذه المرة ، بعد ان امكنع عن دخولها من استقالته وانه ما دام الملك مريضاً وليس من المنتظر مقابله ، فليس ثمة ما يمنع من ارسالها مع اى عضو الى الديوان الملكى » وعلقت الجريدة على ذلك بقولها « وهنا تعالت اصوات الاعتراض ونزل محمود لأول مرة على حكم الاغلبية وقبل ان يحمل العريضة الى الملك » (١٣١) .

توجه محمود الى عابدين حيث قدم الى الملك شكوى حزب الاحرار الذى يقول فيها : « ان الحكومة القائمة تولت الامر مستندة على اغلبيه برلمانية انتخبت لغاية خاصة ، وان حكومة النحاس لا تعرف لاحكام الدستور ، ولا لما كفل من صور الحريات اى سلطان عليها ، وانها تتدخل فى انتخابات مجلس الشيوخ فتحمل الموظفين الاداريين على اهدار حرية الانتقال . وحرية الاجتماع وحرية الانتخابات ، وان الاحرار الدستوريين قد صبروا على تصرفات الحكومة حرصاً منهم على المعاهدة بين مصر وانجلترا عن ان تقسدها المزايدات الانتخابية ، وحرصاً كذلك على بقاء جو المفاوضات صفوا ، وقد انتهت المفاوضات وما تزال الحكومة مندفعة فى امتحان كل مبادئ الحرية العامة التى لم توجد الدساتير الا لحمايتها ، لذلك فهم يلجأون الى الملك يطلبسون منه ان ينظر فى شكواهم » (١٣٢) .

تولى اسماعيل صدقى الوزارة فى ١٩ يونية ١٩٣٠ خلفاً للنحاس الذى اقاله الملك ورأى محمود فى اتخاذ هذا الموعد ، حيث

(١٣١) نفس النورية ١٠/٥/١٩٣٠ العدد ١٧٦ .

(١٣٢) البلاغ - ٢٨/٥/١٩٣٠ .

كان مريضا ، لتغيير الوزارة اشارة على استبعاده واستبعاد حزبه من الحكم(١٢٢) ، لهذا اصر الا يجيب الاحرار على طلب صدقي بالاشتراك معه فى الوزارة ، وأن من يشترك منهم فيها يكون متخليا عن عضويته فى الحزب(١٢٤) ، وقد أيد الاكثرية من رجال الاحرار محمد محمود فى هذا الاتجاه(١٢٥) .

وما أن علم صدقى بقرار الاحرار بعدم الاشتراك فى الوزارة ، حتى ذهب مع على ماهر الى محمد محمود لمقابلته عسى أن يقنعه بالعدول عن رأيه ، ولكن صدقى لم يستطع أن يزحزح محمود عن رأيه(١٢٦) ، وان كان قد استطاع اقناعه بتأييد الاحرار للوزارة بعد أن اكّد له أن الوزارة سوف تعدل قانون الانتخاب تعديلا يكون من شأنه أن يتولى الدستوريون الوزارة ، وخاصة أن محمود لم يكن يرغب مطلقا أن يقول حزبه كلمة واحدة فى تأييد الوزارة وقد طالبت مماطلة محمود فى اصدار القرار ، حتى هدد أحمد عبد الغفار أحد الدستوريين ومن معه بالاستقالة من الحزب ، وازاء ذلك لم يجد محمود بدا من موافقة الثائرين فى حزبه على اصدار القرار ، وبذلك أيد الاحرار وزارة صدقى فى بداية الأمر(١٢٧) .

(١٢٢) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٤ هـ ١

(١٢٤) سنية قراعة - نصر السياسة المصرية ص ٢٥٥

(١٢٥) د. هيكل - نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٢٦) سنية قراعة - المرجع السابق ص ٢٥٦ وذكرت المكاتب أن صدقى عدل عن رأيه باشتراك الدستوريين فى الوزارة مراعاة لشعور رئيس الحزب محمد محمود الذى كان لم يزل يعتبر نفسه جريحا سياسيا بعد استقالة وزارته .

(١٢٧) روز اليوسف ١٩٣٠/٧/٢٩ العدد ١٨٣ وذكرت كذلك ان الحزب

منقسم قسمين قسم يؤيد محمد محمود وهم أبناء الصعيد مثل محفوظ وجاد الرب ، وآخر يؤيد صدقى وعلى رأسه عبد الغفار .

وقد اجتمع حزب الاحرار فى ١٩ يوليو ١٩٣٠ برئاسة محمد محمود ويحضر اعضاءه « وبحثوا فى مسألة تأييد الوزارة الصديقية » *

واصدروا القرار الآتى :

١ - يرى الحزب ان المضار الاجتماعية والاقتصادية التى وقعت فى الحياة النيابية اخيرا ليس منشؤها الدستور حتى يمكن التفكير فى تغيير قواعده وأن منشأ الضرر كله طغيان كثرة برلمانية تحكم البلاد على خلاف مبادئ العدل والدستور .

٢ - يصرح حزب الاحرار الدستوريين كما صرح فى الماضى بالمحافظة على عدم المساس بأسس الدستور مثل الحريات العامة - الأمة مصدر السلطات - المسئولية الوزارية .

٣ - يؤيد الحزب سياسة الحكومة الحاضرة « الوزارة الصديقية » فى القضاء على الفوضى والاضطراب فى البلاد « (١٢٨)

وقد عبر الدكتور هيكل عن هذا القرار بقوله « انهم قد حرصوا فى السياسة جريئة الحزب على أن يؤيدوا الوزارة فيما يتفق وسياسة الحزب ، وخاصة أن صدق مناوئى للوفد قطع الاحرار الدستوريون فى أن تنصفهم الوزارة الصديقية ، وقد حرصت الوزارة بالفعل على أن تجيب الاحرار الى ما كانوا يطلبون من ذلك مقابل تأييدهم لها أو سكوتهم عن معارضتها (١٢٩) » *

رواصل هيكل حديثه بقوله « وماكان لنا أن نعارض الوزارة

* (١٢٨) السياسة ١٩٣٠/٧/٢١ وانظر كذلك .
Deep, Marjuns — Op. Cit.,

(١٢٩) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣١٥ نفس الجزء .

حين تأليفها ، ونحن لو عارضناها أو لم نعلق تأييدها فيما يتفق وسياستنا ، لشعر الأحرار بأن مصالحهم عرضة للضياع ولزغبوا على هذا الشعور نتائج تضر الحزب ضررا بالغاً» (١٤٠) .

ولاشك أن محمود قد راعى هذا الجانب حينما وافق على أن يؤيد حزبه الوزارة في بادئ الأمر ، وذلك خوفا من الأعيان الذين يجدون في الانقلاب تحقيقا لمصالحهم ، وقد سافر محمود إلى أوروبا للاستشفاء بعد مرضه في ٢٠ يوليو ، واستمرت سياسة جريدة الأحرار « السياسة » (١٤١) تدافع عن حكم صدقي في فض الدورة البرلمانية ، وتدين « تدبير » الوفد للمظاهرات في المنصورة وبلبيس وحوادث الاسكندرية وتدافع عن سياسة الحكومة الصديقة في المحافظة على الأمن والنظام ، وكان هذا تدعيما واضحا للانقلاب ، كما استمرت في مهاجمة الوفد والدعوة إلى هدمه حتى كان ٢٢ أكتوبر ١٩٣١ موعد اعلان صدقي لدستوره الجديد .

وكان محمد محمود قد عاد من أوروبا ، فاجتمع حزب الأحرار برئاسته ، وأعلن عدم موافقته على هذا الدستور الجديد ، ويرى الدكتور هيكل في مذكراته قصة محمد محمود والأحرار مع دستور صدقي ، « بأنه بعد أسبوعين من عودة محمود من أوروبا وكان ذلك في آخر سبتمبر ، دعاهم صدقي للاجتماع وعرض عليهم مشروع الدستور ، وعندما أراد هيكل مناقشة استوقفه محمود قائلا :

« خير الا تثير مناقشة الآن ، وأن نتظر في المشروع الذي عرضه علينا صدقي وندرسه ، ونحن نكلفك بهذه الدراسة ، ومتى

(١٤٠) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(١٤١) انظر اعداد السياسة من يوليو إلى سبتمبر ١٩٣٠ ودفاعها .

حكم صدقي .

انتهيت منها عدنا الى الاجتماع لبحث انجح الوسائل التى تؤدى
بنا الى اتفاق (١٤٢) » *

وبعد أيام اجتمعوا « محمود - هيك - علوي - ومحمود
عبد الرازق » مع صدقى واختلفت وجهات النظر بينهم وبينه ، وفى
المساء ابلغهم صدقى انذارا نهائيا بانه اتفق مع الملك على اصدار
الدستور ، وانه غير مستعد لتبديل كلمة أو حرف ، وبذلك انقطع
ما بين الاحرار والوزارة وانتقلوا الى ميدان المعارضة (١٤٢) *

وقد صرح محمود بعد الاجتماع ، « بانسه على الرغم من
الجهود التى بذلت للوصول الى اتفاق بين الحزب والوزارة قررت
لجنة حزب الاحرار الدستوريين ، بالاجماع انه لايسعهم قبول دستور
ينقص من سلطة الأمة ويجعل البرلمان عنصرا عقيما لا جدوى له
فى ادارة حكم البلاد (١٤٤) » *

كما أبدى محمود اعتراضه على ما أبرق به مراسل المقطم فى
لندن الى جريدته والذى جاء فيه « ان رفض الدستوريون تأييد
دستور صدقى يعزى الى غيرة شخصية » فرد محمود على ذلك
بقوله :

(١٤٢) د: هيك - المرجع السابق ص ٣٢١ نفس الجزء *

(١٤٣) نفس المرجع والصفحة ، وانظر سنية قراعة ، المرجع السابق
ص ٢٨٩ - ٢٩٠ حيث ذكرت ان الخلاف دار حول ثلاثة أمور فقط للقوانين
المالية الحكومة هى التى تقترحها وليس مجلس النواب ، الثقة بالوزارة -
مشروعات القوانين التى يرفض الملك التصديق عليها فى الدورة البرلمانية
تؤجل للمرة الثانية *

(١٤٤) سنية قراعة - المرجع السابق ص ٢٩١ ، المياسة - ١٠/٢٤/

١٩٣٠ « صدق قرار الدستوريين وصدر الدستور الجديد » *

« لا أستطيع أن أفهم من هو الذى أحسده أو أغار منه ، اللهم اذا كان صدقى فأتى أفضل أن أدفن من أن أكون فى المركز الذى هو فيه اليوم » ، ولقد كان مرقفى واحدا لم يتغير منذ تصريح ١٩٢٢ وقد دافعت عن الدستور وناضلت عنه وصرحت للشعب المصرى خلال حكمى أن الدستور أمانة فى يد الحكومة ، وأن مبدأ من مبادئه أن يمس أو يصيبه تعديل (١٤٥) . واستطرد محمود فى رده قائلا بأنه :

« لما تولى صدقى الوزارة أبلغته وزملاءه أن حزب الأحرار مستعد أن يؤيدهم ويتعاون معهم بشرط أن لا يمس أسس الدستور ، وقد بينت هذه الأسس فى قرارين أصدرهما حزبي فى يوليو ، وسبتمبر وهى التمسك بسيادة الأمة ، ومبدأ المسئولية الوزارية ، والحريات العامة التى كفلها الدستور » .

« ولكن المبدأين الأولين كذلك مبدأ سلطة مجلس النواب فيما يختص بالشئون المالية تقلصت وانتقصت حتى أضحت (خلا) ، وقد أبلغت صدقى أنه منذ وجد حزب الأحرار الذى كان هو أحد أعضائه ما قُتلت هذه المسائل مبادئه التى لم يحد عنها ، وأنى أمل أن لا يحيد هو عنها » (١٤٦) وقد أمل محمد فى نهاية الحديث ألا يؤثر ذلك على علاقتهما الشخصية .

وقد صرح محمود بنفس مضمون هذا الكلام فى حديث آخر له ، كما أجاب على سؤال حول المعاقب التى يحتمل أن تترتب على هذا الخلاف بينه وبين صدقى ، « بأننى لا أعرف وكل ما أفعله هو تأييد المبادئ التى قام عليها حزبي » (١٤٧) .

(١٤٥) السياسة - ٢٣/١٠/١٩٣٠ .

(١٤٦) نفس الدورية والعدد .

(١٤٧) نفس الدورية والعدد والحديث مع مراسل رويتر .

وقد علقت الصحف الانجليزية كذلك على قرار الأحرار الدستوريين ، فذكرت « الديلي ميل » أن المطامع الشخصية والغيرة هما اللذان أملياها ، وعزت القرار الى مؤامرات الوفد ، وسعى رجاله الذين أغروا محمد محمود بإمكان عودته الى الحكم زعيما للائتلاف بين الأحرار والوفد وأشارت الى أن محمود قد أبرق اليهما بأن قرار مجلس ادارة الحزب صدر بالاجماع ، كما ذكرت « المانچسستر جارديان » أن تصريح محمود وقوله انه لا يستطيع تأييد أية محاولة لتجريد الشعب من سلطته وجعل البرلمان مهزلة ، وقلت ان صدقي ينوى الاعتداء على الدستور، اعتداء رفض محمود بحزم أن يعاونه أو يؤيده (١٤٨) فيه « وقد بعث محمود برد على مقال الجريدة الانجليزية ان خطته وخطة حزبه كانت دائما خطة ثابتة حيال الدستور ، وأنه اثناء ولايته الحكم قال فى البيان الوزارى الذى رفعه الى الملك فى ١٨ يوليو ١٩٢٨ ، بأن الوزارة ترى أن تنظر فى تعديل قانون الانتخاب ، وما يتصل به من أحكام الدستور على أن النظام النيابى والمسئولية الوزارية لن يمساها التعديل بحال من الاحوال ، واستطرد انه قد صرح فى كثير من خطبه بأن الدستور فيما عدا التغييرات السابقة الذكر سيرد الى البلاد كاملا (١٤٩) .

ويؤكد هذا التصريح الذى ربط محمد محمود فى مسئله بين خطته وخطة الأحرار الدستوريين مدى هيمنته على الحزب .

وقد بدأ نشاطه ضد حكم صدقى منذ اصداره الدستور ، سواء عن طريق مقابلاته الصحفية للدفاع عن موقفه وموقف حزبه من دستور صدقى أو فى مقابلاته للوفود المؤيدة له ، فيخطب محمود فيهم مشجعا لهم مهاجما دستور صدقى .

• (١٤٨) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٤

• (١٤٩) السياسة - ١٩٣٠/١٠/٢٨

ففى مقابلة وقد امباية رجب محمود به قائلا :

« انكم ترون ان الضغط على عباد الله ضارب اطنابه فى البلاد حتى يستقيل من الاحرار الدستوريون من هو متم اليهم ومن هو غير متم اليهم احتجاجا على ان الاحرار الدستوريون يريدون انقاذ دستور البلاد » (١٥٠) .

كما خطب محمود كذلك فى وفد السيدة زينب معلنا :

« ان هذا الحزب الذى تشأ دستوريا اسما ومعنى ، والذى كان الدستور من صنع رجاله لا يسعه الا ان يقف وقفه هذه فى تلك الظروف وما كان للدستورى الذى يقس امته ان يقبل مثل ذلك التساهل فى حقوق البلاد والمساس بكرامتها كما تجدونه فى دستور الحكومة لم يكن لهذا الحزب الا ان يقول كلمته فى هذا الدستور وقد قالها وستجدون ان الحزب عند كلمته وسوف يجاهد لارجاع دستور البلاد » (١٥١) .

وازاء استمرار معارضة محمد محمود لوزارة صدقى وبالتالى قيام « السياسة » جريدة الحزب والمعبرة عنه بالهجوم على الوزارة عطلت صحيفة الحزب من ٢١ ديسمبر ١٩٢٠ الى يوليو حوالى سبعة اشهر وايام ، وكان من المفروض عودة « السياسة » فى ٢٠ يونية ١٩٢١ ولكن صدر قانون جديد يقيد حرية الصحافة ويمنع السياسة من الصدور ، كما عطلت ايضا جريدتنا « الاحرار الدستوريون والسياسة الاسبوعية » اللتان يمتلكها الحزب لمدة ٦ شهور .

• (١٥٠) السياسة ٢٤/١٠/١٩٢٠

• (١٥١) السياسة ٢٥/١٠/١٩٢٠

وكان محمد محمود قد تقدم شخصيا طالبا رخصة باصدار
جريدة « الاحرار الدستوريون » ولم يجد صدقى بدا من التصريح
باصدار هذه الجريدة (١٥٢) .

كانت بداية التحالف (*) بين الاحرار والوفد لمقاومة حكم
صدقى ، عندما اتصل بمحمود « عطا عفيى » احد الوفديين
المعتدلين من أجل قيام تحالف بينهما ، وقد وافق محمود وأعلن
استعداده للتعاون التام (١٥٣) .

قبل محمود التعاون مع الوفد ، لأنه وجد فى ذلك ما يجنب
الاحرار الانعزال عن الحياة السياسية ، كما رأى فيه أيضا ما يكسب
معارضتهم لصدقى فاعلية ، ويلفت انظار الانجليز اليهم ، وهكذا بدا
محمود ينسق للتعاون بين حزبه وبين الوفد عمليا فشاركه دعواته
الى مقاطعة الانتخابات المقبلة ووجه ندائه فى نفس اليوم الذى وجه
الوفد فيه ندائه بمقاطعة الانتخابات (١٥٤) .

ويرى الدكتور هيكل تور محمود فى قيام الائتلاف فيقول :

« كانت بداية الائتلاف مع الوفد لمقاومة صدقى حينما فكر
البعض على الرغم مما كنا نعرفه من أن عددا غير قليل من الاحرار

(١٥٢) د. هيكل - المرجع السابق ص ٣٣١ نفس الجزء .
(*) قامت محاولة قبل ذلك للتحالف بين الاحرار والوفد عن طريق
سكرتير محمود «كامل عبد الرحيم» الذى اتصل بالنقراشي لهذا الغرض ،
ولكن النحاس رفض الفكرة فى ذلك الوقت انظر زكريا - المرجع السابق ص
٢٨١ - ٢٨٢ .

(١٥٣) عفاف لطفى السيد - المرجع السابق ص ٢٢٥ - ٢٢٦ انظر
موقف الوفد ، ورفض محمود بأن يمثل الاحرار بـ ٦٠ مقعدا فى البرلمان رغم
أن حزبه لم يفز مطلقا بنصف ذلك العدد فى أى انتخاب - انظر نفس المرجع
ص ٢٢٦ - ٢٢٩ .

(١٥٤) على شلى - مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠١ .

الدستوريون الصميمين يرفضون هذا الاتفاق ، وانهم قد يندفعون بسببه الى ترك الحزب والانضمام لصدقى ، لكن محمد محمود ومحمود عبد الرازق ومن كان يفكر مثل تفكيرهما فى هذا الأمر وجدوا وبدق ان الاتفاق مع الوفد اقرب الى تحقيق ما نقصد اليه(١٥٥) » .

وهكذا قبل حزب الاحرار التحالف مع الوفد بتأييد وتشجيع محمود لهذا التحالف رغم المعارضين لذلك من الاحرار ، وبالتالى قاد محمود حزبه مرة اخرى للالتفاف مع الوفد من أجل الخلاص من وزارة صدقى وخضع الحزب ايضا لهذا القرار .

وقد خطت العلاقات الجديدة بين حزبى الوفد والاحرار خطوة اخرى فى ٤ ابريل عندما دعا محمود وزملاؤه النحاس باشا وزعماء الوفد الى حفل شاي فى نادى الاحرار والقيت الخطب من الحائنين بهذه المناسبة ، ويلاحظ أن محمد محمود قد أشار فى خطبته الى أن عقد معاهدة مع إنجلترا لن يتم دون موافقة الحزبين ، وأعرب عن ثقته فى امكانية عقدها فى وقت قريب(١٥٦) .

وقد ألف الحزبان لجنة اتصال مثل الوفد فيها فتح الله بركات ومكرم عبيد ، ومثل الاحرار الدستوريين فيها محمد على علوبة وهيكىل ، وأقرت هذه اللجنة فى أول اجتماع لها زيارة كل من طنطا وبنى سويف على أن يتقدم المسافرين كل من النحاس ومحمد محمود(١٥٧) .

تقدم محمود والنحاس الوفد المسافر الى طنطا ، فذهبوا الى المحطة لأخذ القطار فوجدوها مغلقة كما منعهم البوليس بالقوة من

(١٥٥) د. هيكىل - المرجع السابق ص ٢٢٠ ح ١ .
F.O. 407/213 No. 47-Lorraine to Henderson, April 9, 1931 (١٥٦)

(١٥٧) د. هيكىل - المرجع السابق ص ٣٢١ ح ١ .

دخولها ، فأشار بعضهم بالعودة اذ ليس فى مقدرتهم مقاومة القوة بالقوة ، ولكن محمود المتحمس لفكرة تقدم الزعماء رفض الاستماع الى هذا رأى ، وتقدم الى الباب ، ودعا الذين معه لفتحه عنوة وبالفعل استطاعوا فتحه ، فاذا بالبوليس يمنعهم ، لكن محمود لم يعبأ بل اقتحمها ، واستقل الوفد المسافر القطار ، ولكن الحكومة أمرت بتحويل القطار من طريقه الى صحراء العباسية ثم الصف والجيزة وتركه هناك ، ولكن اصرار محمد محمود والنحاس على البقاء فى القطار جعل الكثيرين من الاهالى يعرفون بما حدث ، ويتوافدون على القطار يحملون الماء والطعام ، وعاد بعضهم الى القاهرة ليذيع ما حدث وانتهى الأمر بتحريك القطار ليلا ، وعند محطة المعادى وطرة أمرت القوة الراكبين بالنزول طوعا أو كرها حتى اضطروا الى العودة (١٥٨) .

وقد علق الدكتور هيكل على هذا العمل بأنه قد شغل بال الحكومة والشعب ، ونبه الجماهير التى عرفت تفاصيله من الصحف أن الأمر خطير ، والى أن الشعب المصرى معرض لأحداث لولا جسامتها لما عرض الزعماء انفسهم هذا التعريض ، ولما وقفت الحكومة منهم هذا الموقف العنيف ، ولعل صدقى شعر من جانبه بأنه أفسد على الحزبين تدبيرهما (١٥٩) .

وبالنسبة لزيارة بنى سويف فقد أنتهت عند محطة بنى سويف نفسها ، فقد حاصرت قوات الجيش المحطة حصارا كاملا ، وتقدم قائد القوة من مصطفى النحاس ومحمد محمود وافهمهما :

(١٥٨) د - هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٣٣٢ - ٣٣٣ ، على شلبى مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٢ - ٢٠٣ .
(١٥٩) نفس المرجع والصفحة والجزء .

« ان الأوامر لىبه صريحة فى مقاومتهم بالقوة ، ولو أدى الأمر الى اطلاق الرصاص وقتل من يقتل » .

وقد دفعت بهم القوة الى قطار آخر للعودة (١٦٠) .

وقد كتب لورين الى حكومته معلقا على هذه الزيارة بقوله :

« تأكد التعاون بين الوفدين والاحرار من الزيارة التى قام بها كل من الزعماء الكبار للحزبين الى بنى سويف فى ٦ ابريل » .

وتقدم المعارضة هذه الزيارة باعتبارها مظهرا ناجحا لافقار الحكومة أى شعبية مما أجبرها على استخدام القوة لمنعها عن التعبير عن مشاعرها ، وأن كان من الصعب القول ان مكانة المعارضة قد ازدادت بعد هذه الحادثة (١٦١) .

وقد تكررت محاولة السفر مرة أخرى الى بنى سويف ، حيث سافر محمد محمود ومصطفى النحاس بصورة سرية ، واختار الرجلان عددا صغيرا جدا معهما فبلغ عددهم جميعا ثمانية أشخاص وذهبوا الى بنى سويف عن طريق السيارة الى منزل رئيس لجنة الوفد المركزية .

وعندما عرف بأمر الزيارة قامت المظاهرات وحاول البوليس تفريقها باطلاق الرصاص ، ولما كانت المظاهرات تحيط بالمكان الذى اجتمع فيه رئيسا الحزبين واصحابهما ، فقد انقلب الى حصن تحاصره قوات الحكومة المسلحة من كل جانب ، وجعلت طلقات

(١٦٠) على شلبى مصطفى النحاس - المرجع السابق ص ٢٠٣ وايضا

.. هيك - المرجع السابق ص ٢٢٣ - ٢٢٤ نفس الجزء .

F.O. 407/203 No. 47, Loranie to Henderson April 9, (١٦١)

1931.

البنداق بين فترة وأخرى تدوى فى أذان هؤلاء الزعماء ، ولا يأمن أحدهم أن تطيش أحداها فتصيبه (١٦٢) .

واستمرارا للتحالف بين محمود والاحرار من جانب والوفد من جانب آخر فى مقاومة حكم صدقى استضاف الوفد محمد محمود وزملاءه فى النادى السعدى ، وفى هذه المناسبة تبادل الزعماء الخطاب مؤكدين على وحدتهم وتصميمهم على القتال معا من أجل تحقيق سيادة الأمة واستقلال البلاد .

وقد تناول محمود ردود فعل الميثاق بين الوفديين والاحرار على العلاقات الانجليزية والمصرية وقال ان الوفديين والاحرار قد توصلوا الى اتفاق بشأن التفاهم مع انجلترا ، وان الأمة لن توافق على معاهدة تبرم أو تنفذ فى ظل نظام غير دستور ١٩٢٣ (١٦٣) .

كما حاول محمد محمود والنحاس وآخرون التقدم فى خمس سيارات الى المحطة لركوب قطار دمنهور الذى يقوم فى السادسة صباحا ، ولكن البوليس ردهم على أعقابهم فذهبوا بعد ذلك الى نادى الاحرار وقامت بعد ذلك مظاهرة فى المدينة أمكن صدها بسهولة (١٦٤) .

وفى نفس المجال « مقاومة حكم صدقى » خطب كل من النحاس باشا ومحمد محمود باشا بقتابع فى حقل الشاى الذى أقامه الاحرار الدستوريون لزعماء الوفد ، والخطبتان تهاجما ادارة صدقى للانتخابات غير ان اهم الاعتبارات فيها هى التى تشير الى

(١٦٢) د. هيك - المرجع السابق ص ٢٢٥ نفس الجزء .

F.O. 407/213, No. 57, Lorraine to Henderson, April (١٦٣)
25, 1931.

F.O. 407/213, No. 63, Lorraine to Henderson, May, (١٦٤)
7, 1931.

بريطانيا ، بينما تحدث محمد محمود بنعمة من الاعتدال غير أنه هاجم الصحافة البريطانية بشدة لتشجيعها لصدقى فى حربه ضد الشعب .

بينما كان النحاس أقل اعتدالا وعرض على بريطانيا اما السلام واما الحرب (١٦٥) .

ويبدو من اعتدال محمود فى هجومه على بريطانيا ، انه سواء وهو خارج الحكم أو فى داخله لم يصل الى الحدة التى وصلت اليها زعامة الوفد فى العداء لبريطانيا ، فرغم غضبه من البريطانيين لموقفهم الأخير من وزارته ٢٨-٢٩ ، الا انه استمر حريصا على عدم التورط فى سياسات معادية لهم (١٦٦) .

وربما يعزى هجومه على الصحافة البريطانية لانها بالاضافة الى تشجيعها لصدقى قد هاجمت محمود شخصا واتهمته بالغيرة من صدقى وطمعه فى الوزارة .

وكان الحياد البريطانى تجاه نظام صدقى يعنى بقاءه فى السلطة أو الحفاظ على الوضع القائم ويضع المعارضة فى مأزق ، وهو الذى وصفه محمود بقوله :

« ان صدقى باشا قد أعلن أن الدستور لا يمكن تغييره الا بثورة وان الحكومة البريطانية من جانبها قد أعلنت انها سوف تتدخل اذا ما تعرضت ارواح واموال الأجانب للخطر ، وان الثورة تتضمن خطرا على الأجانب كذا على كل فرد ، فكيف تقبل هذا الحياد

F.O. 407/213 No. 116, Loraine to Hendersno, May, (١٦٥)
25, 1931.

F.O. 407/221 Jan-June 1937 List of Leading Person- (١٦٦)
alities in Egypt.

المسلح بهدف احباط اى محاولة للثورة وذلك على ضوء بيان صدقي
ان الثورة وحدها التى يمكن ان تعيد الدستور للامة (١٦٧) » *

وكان التحالف بين الوفد والأحرار قد ضعف بعد رفض
محمود اتخاذ سياسة معادية للبريطانيين ورفض الوفد كذلك فكرة
الوزارة الوطنية ، وهذا ما سيتضح من اقامة محمود حفل شىء
للذين فصلهم النحاس من الوفد (*) وهم من أطلق عليهم المعتدلين
الذين قبلوا فكرة الوزارة القومية برئاسته (١٦٨) *

وقد شارك محمود كذلك فى حفل الشىء الذى اقامه حمد
الباسل وخطب فيه بقوله :

« ان الطريقة الوحيدة للخروج من الازمة الراهنة هى التعاون
وتشكيل وزارة وطنية » *

وقد علقت الوثائق البريطانية على حضور محمود الحفل هو
واصدقائه :

« بانه يلاحظ ان الاهتمام قد قل فى هذه الايام عن وجود
تحالف حقيقى بين محمود وبين النحاس ، وانه أعلن ان الطريق
الوحيد للوصول الى التسوية المرتجاة للعلاقات الانجليزية المصرية
هى بعقد معاهدة مشرفة تضمن استقلال مصر وتضع فى حساباتها
المصالح البريطانية فى البلاد (١٦٩) » *

وقد كتبت « كوكب الشرق » فى ١٤ يناير بان المنشقين

Deep, Marcus : Op. Cit., PP. 244 — 245. (١٦٧)

(*) هم الذين عرفوا جماعة السبعة وتصف

(١٦٨) د هيكى - المرجع السابق ص ٢٤٢ ح ١ *

F.O. 407/217 (1) Encin No. 19, Memorandum Res- (١٦٩)

pection the Egyptian press Jan 13 — 19, 1933.

الوفديين وحلفاءهم يستعدون لرفع عريضة للملك يطالبون بإقالة
الوزارة وتشكيل وزارة وطنية(١٧٠) .

وقد حدث في ذلك الوقت أن انفجرت قنبلة على سور دار محمد
محمود ، الذي علق على هذا الحادث بقوله :

« لم أعر هذا الحادث أهمية قط ، وقد ضحكتم منه فهو عمل
صبياني لا أراه جديرا بانارة الاهتمام(١٧١) » .

وكان هذا الانفجار هو رقم ١٣ خارج دار محمد محمود ، وقد
أتى النحاس بنفسه الى دار محمد محمود لتهنئته ، وفوق ذلك فإن
صحيفة كواكب الشرق الوفدية قد أذانت مثل هذه الانفجارات
المتكررة باعتبارها أعمال بلهاء(١٧٢) .

وفي ١٩٣٤ تعرض الائتلاف بين الوفد والاحرار لهتزاز آخر،
واتهمت صحافة الوفد محمد محمود وحلفاءه ظلما بأنه يسعى
للعودة الى الوزارة(١٧٣) .

ونشرت جريدة « الديلي هيرالد » حديثا لمحمود عن الوضع
القائم أوضح فيه رغبة المصريين في الاستقلال ، وأنهم يودون أن
يحفظوا بصداقة بريطانيا ، ولكنها تكرهمهم على أن يغيروا أفكارهم

Ibid.

(١٧٠)

(١٧١) البلاغ ١٩٣٣/٥/٣٠

F.O. 407/217 (1) Encin, No. 69 Memorandum Res-
pection the Egyptian Press May, 26 — 31 1933. (١٧٢)

F.O. 407/221, Jan — June 1937, List of Leading per-
sonalities in Egypt. (١٧٣)

تلك ، كما تحدث عن أعمال القسوة والارهاب التى تمارسها الحكومة
الصدقية بقوله ، « انه يريد أن يعلم الانجليز أن هناك ثلاثة الاف
قضية جلد وتعذيب جرت وفقا للأحصاءات الرسمية فى سنة واحدة ،
فالحالة أشد من حالة القرون الوسطى ، وقد فر ⅓ سكان فى قرية
واحدة خوفا من الميائط ٠٠ ويلقى جمهور الشعب كل تبعة لا على
الحكومة بل على الانجليز أنفسهم ، نعم ان الجمهور مخطئ فى
ذلك ولكننا لا نستطيع أن نلومه ، فالحكومة البريطانية تقول انها
على الحياد ، ولكن الجمهور يرى انها تؤيد الحزب الذى يتولى
الحكم (١٧٤) ٠

وقد استمر محمد محمود وحزبه فى معارضتهم لنظام صدقى
حتى قدم استقالته فى ٢٧ سبتمبر ١٩٣٣ وحلت وزارة عبد الفتاح
يحيى فى نفس اليوم محل وزارة صدقى ٠

فى ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ هاجم بعض المتظاهرين دار محمد محمود، وقد
استبعد محمود عند التحقيق الذى أجرته معه النيابة ، أن يكون
المعتدون من الطلبة كما رجا المحقق أن يستبعد الطلبة المقبوض
عليهم من تهمة التخريب (١٧٥) ٠

وفى مساء يوم الاعتداء على دار محمود محمود ، وفد الى
الأحرار الدستوريين كثير من أعضاء الهيئات السياسية والأطباء
والمحامين وغيرهم ، ووقف محمود وألقى خطبة (١٧٦) ، شرح فيها
أسباب دعوته الى اتحاد الأحزاب لأنه رأى :

٠ (١٧٤) السياسة ١/٢٤ / ١٩٣٣

٠ (١٧٥) نفسها

(١٧٦) نفسها وقد ألقى د. هيكل وحافظ رمضان رئيس الحزب الوطنى
وحلفى محمود كلمات بهذه المناسبة ٠

« أن حقوق البلاد تنتقص وأن الاستقلال الذي اعترفت به إنجلترا نفسها من ١٩٢٢ ، أخذ في التلاشى في ظل الوزارة القائمة » .

وذكر محمود في خطابه كذلك أنه من أجل الاتحاد قد قام بزيارة النحاس وصدقي ، حتى تكون هناك جبهة لتدافع عن حقوق مصر وحرياتها السياسية ، كما هاجم أيضا وزارة نسيم واتهمها بخداع الوفد والأمة لأنها لم تصدر دستورا ولم تفعل شيئا إزاء خطر الحرب الذي على الأبواب (١٧٧) وبعد كل تلك الأحداث ، استطاع الطلاب في ١٠ ديسمبر تحقيق الوحدة بين الأحزاب وبالتالي الموافقة على تكوين الجبهة المتحدة ، وذلك أن مكرم عبید طلب مقابلة حافظ عفيفي وطلب منه أن يخاطب محمد محمود ليحدد موعدا لمقابلته للتكلم في مسألة الوحدة ، ولما قابل حافظ محمد محمود وذكر له ما دار بينه وبين مكرم ، أبدى محمود تمام الاستعداد للمقابلة التي تمت بالفعل وحضرها كل من أحمد ماهر ، وحافظ عفيفي وأمين يحيى ، وحضر بعد ذلك الدكتور هيكل ، وقد أوضح مكرم خلال هذا اللقاء أن الخلاف بين الوفد والأحرار يتمثل في أن الوفد يريد الدستور أولا والمفاوضات ثانيا بينما يطالب الأحرار بالعكس (١٧٨) .

وأجاب محمود :

« بأن الأحرار الدستوريون لا يريدون مفاوضات مطلقا لأن المعاهدة تمت بالفعل بعد مفاوضات ١٩٣٠ وهي جاهزة للتوقيع وعندما رد مكرم على أن مسألة السودان لم يلقه الاتفاق بشأنها -

(١٧٧) السياسة ١٩٣٥/١٢/٤ ، البلاغ ١٩٣٥/١٢/٤ .
(١٧٨) السياسة ١٩٣٠/١٢/١٠ .

قال محمود انثى متفق معك ومع النحاس باشا فى هذه « الغرفة »
منذ ١٩٣١ على تأجيل مسألة السودان الى مفاوضات مقبلة » •

عندئذ رد مكرم بأن مسألة الطيران لم يتم الاتفاق عليها ،
فأجابه محمود بأن مشروع المعاهدة قد اتفق فيه بصفة نهائية على
الأماكن التى تعيدها مصر لانجلترا لأغراض حربية ، والطيران
سلاح من الاسلحة الحربية ، فالأماكن التى حددت للثكنات ستكون
كذلك للمطارات ، فاقتنع مكرم بأنه لم تبق ضرورة لمفاوضة وعلى
ذلك يكون قيام الوحدة فى مسألة المعاهدة على أساس توقيعها من
غير مفاوضة (١٧٩) • مما يطرح قضية موقف محمود من القضية
الوطنية باعتباره ممثلاً للمعتدلين •

(١٧٩) نفس الدورية والعدد •

الفصل الرابع

المعتدلون والقضية الوطنية

دور محمود

بداية وقبل التصرف على محمد محمود مفاوضا ، أو بيان موقفه من المفاوضات المصرية البريطانية كطريق لحل القضية الوطنية ، يمكن وضعه تحت تصنيف ما أطلق عليهم بالمعتدلين المصريين ، المؤمنين بمبدأ خذ وطالب إذا صح التعبير .

١ - فهو قد أيد مشروع سعد - ملنر الذي ذهب لعرضه على الأمة حتى من قبل ادخال التحفظات عليه التي أبدتها الأمة كشرط القبول المشروع .

٢ - انه كان مؤيدا ومشجعا لدخول عدلى فى مفاوضات سنة ١٩٢١ ، من منطلق ايمانه باستحالة الحصول على الاستقلال التام وقبوله بالاستقلال على مراحل ، وهذا ما عبر عنه فى حديث له مع كامل سليم أبان فشل مفاوضات سعد - ملنر بقوله :

« ان سعد يريد الاستقلال مائة في المائة ، وهذا محال اليس من الأفضل أن نحصل على شيء تقوى به ثم نطالب بغيره(١) » .

٣ - ويتضح موقفه أكثر بعد تولية ثروت الوزارة فى سنة ١٩٢٢ ، ففي حديث لعدلى مع أحد رجال دار المندوب السامى ، عن استئناف مفاوضات جديدة ، ينبه محمود عدلى وكان حاضرا الاجتماع بأنه يجب ان تبذل الجهود خلال الانتخابات لاحتراز الاغلبية المؤيدة للتسوية مع بريطانيا ، وابعاد العناصر المتطرفة من البرلمان(٢) .

٤ - وبعد أن أصبح فى موقع اتخاذ القرار فى سنة ١٩٢٩ عبر عن موقفه من اختيار المفاوضات كحل للقضية المصرية بقوله : « ان ميداننا العمل على انهاء مصر والحصول على استقلالها عن طريق المسالمة والاقناع ، لا عن طريق اشعال الثورات واستعمال العنف »(٣) .

٥ - وابعان مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ ، يعترف محمود بأن طريق المفاوضات لا يحقق آمال البلاد ولكنه خطوة الى الاستقلال ، وفى نفس الوقت هو الطريق لتحقيق آمالها فى المستقبل فيقول : « انه ليس لمصرى فى قلبه حبة من الايمان الوطنى ان يعتقد ان المفاوضات تحقق آمال البلاد ، فالمفاوضات لا تحقق هذه الآمال لانها أخذ وعطاء ، وانما نتيجة المفاوضات هى خطوة تستجمع البلاد فيها قواها ، وتسعى بعد ذلك لتحقيق آمالها وامانيها ، وكل من يقول بغير ذلك هو كذاب ومنافق »(٤) .

(١) انظر الفصل الاول حيث بين محمود وكامل سليم .

(٢) د . أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٦٣ .

(٣) اليد القوية - ص ٧٢ .

(٤) السياسة - ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود فى أعضاء لجنة السيد

زينب .

أى أن محمود برغم اعترافه بفشل المفاوضات كطريق للحصول على مطالب البلاد كاملة ، إلا أنه فى نفس الرقت لايتصور طريقاً آخر للحصول على الاستقلال الكامل .

ولا شك أن هناك عديداً من العوامل هى التى مكنت محمد محمود من أن يلعب دوراً رئيسياً فى المفاوضات المصرية البريطانية منها قدراته الشخصية ومكانته الاجتماعية ، وخروجه من أسرة من كبار الملاك المصريين ، وما وفرته له تلك المكانة من تعليم فى إنجلترا ، وما ترتب على ذلك من تمكنه من اللغة الإنجليزية وما نتج عنه دوره فى الوفد ، حيث كان يترجم بمفرده ولفترة غير قصيرة كل ما يرد للوفد من أوراق ، ثم كان مرجع الوفد فى الإنجليزية مما يتضح من ترجمته لعبارة الحكم الذاتى ،(*) ثم رحلته الى أمريكا لشرح القضية المصرية وتردد أمريكا فى السماح له بالدخول إليها ، وذلك بضغط من إنجلترا التى كانت تعارض فى ذهابه الى هناك خشية من اتصاله بالدوائر السياسية الأمريكية .

وقد وضحت مكانة محمود السياسية من رفض سعد السماح له بالذهاب الى بريطانيا لما يكون لذلك من تأثير على رأى العام المصرى ، على الرغم من سماحه لعلى ماهر عضو الوفد بالذهاب الى هناك(٥) ، أو من اختيار سعد للطفي السيد ومحمد محمود للاشتراك معه فى التفاوض مع ملنر ، ثم مقابلة سعد لملنر واختياره أيضاً لمحمود باعتباره مبعوث الوفد الى مصر لعرض مشروعات ملنر ، وذلك ليشرح له ماحدث فى مصر أثناء عرض المشروع من طلبات الأمة ، على الرغم أنه لم يكن كما هو معروف مبعوث الوفد

(*) كان الأستاذ كامل سليم سكرتير الوفد قد ترجم له عبارة Self Government بالحكم الذاتى فرجع الوفد الى محمد محمود للتأكد من صحة ترجمة العبارة .

(٥)لتفاصيل هذا الموضوع - انظر الفصل الأول .

الوحيد بل كان معه لطفى السيد وعلى ماهر والمكباتى (٦) ، ولا شك انه بامتداد الفترة زاد حجم دور محمود فى المفاوضات تبعا لنمو مكانته السياسية ، حيث كان وكيل حزب الاحرار الدستوريين . ثم الدور الرئيسى الذى قام به فى انضمام الاحرار الى الوفد فى عام ١٩٢٥ لمقاومة حكومة زيوار ، وماكان بعد ذلك من توليه الوزارة كوزير فى حكومات عدلى وثروت والنحاس ، ودوره البارز فى الاطاحة بالحكومة الاخيرة مما مهد له تولى رئاسة الوزارة الاولى .

وبمرور الوقت وتضافر تلك العوامل تزداد مكانة محمود السياسية وبالتالى يبرز دوره فى المفاوضات المصرية البريطانية ، فمحمود اثناء مفاوضات ثروت - تشمبرلين على سبيل المثال وهو نائب رئيس حزب الاحرار الدستوريين ، غيره وهو رئيس الوزراء ورئيس الحزب الثانى فى البلاد ابان مفاوضات سنة ١٩٢٩ .

وعلى ضوء الحقائق السابقة نتابع فى الصفحات التالية دور محمود فى المفاوضات المصرية البريطانية وقد قسمناها الى مرحلتين تفصل بينهما تلك الجولة من المفاوضات التى ارتبطت باسمه ١٩٢٩ ، والتى عرفت بمفاوضات محمود - هندرسون .

اولا : - موقفه من المفاوضات قبل عام ١٩٢٩ :

كانت الجولة الاولى للمفاوضات المصرية قبيل تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ المعروفة بمفاوضات عدلى - كيرزون ، وكان

(٦) لمزيد من التفاصيل - انظر الفصل الاول ايضا .

محمود وأصحابه(*) كما هو معروف قد وقفوا مع عدلى فى خلافه مع سعد زغلول ، فأيدوه فى اعتزازه التفاوض مع كيرزون ، ونشروا بياناً فى الصحف فى ١٢ يونية ١٩٢١ يشيدون فيه بمقدرة عدلى السياسية ويعلنون تأييدهم له اثناء قيامه بالتفاوض(٧) .

وقد أيد محمود فى خطبة له فى عام ١٩٢٣ ، قيام عدلى بالتفاوض مع الانجليز بقوله « انه لو استمر الوفد كتلة واحدة وترك حكومة عدلى تتفاوض مع الانجليز على قواعد وأسس متفق عليها بينها وبين الوفد ، فإذا نجح عدلى فى المفاوضات فإن ذلك لن يقلل من شأن الوفد ودوره فيها ، وإذا ما فشل فإن الوفد باق ووحدته لم تمس »(٨) .

وقد رغب محمد محمود ولطفى السيد فى الحضور مع عدلى اثناء مفاوضاته ، وان كان عدلى قد رأى أن بقاءهما فى مصر أهيد(٩) .

وعندما قطع عدلى مفاوضاته مع كيرزون ، وبعد تراجع بريطانيا عما كانت قد سلمت به لمصر خلال مفاوضات سعد - ملنر ، عبر محمود عن رأيه فاشاد بموقف عدلى وأنه لم يفرط بل تفاوض لرفع شأن مصر فى انجلترا ، « وانتهى بقطع المفاوضات محتفظاً بحقوق بلاده كاملة وافهم الانجليز ان مصر مصممة على أن تعيش حرة مستقلة »(١٠) .

(*) زملاء محمود - لطفى السيد - المكياتى - شعراوى - علويه - عبد العزيز فهمى - حافظ عفيفى .

(٧) محمد على علويه - المرجع السابق ص ٢٣٦ - ٢٣٧ .

(٨) السياسة - ١٩٢٣/٧/١

(٩) يوسف نحاس - المرجع السابق ص ١٢ - ١٤

(١٠) السياسة - ١٩٢٣/٧/١

ولاشكاد نجد موقفا محيدا لمحمود من مفاوضات ساعد مكبونال عام ١٩٢٤ ، وان كنا قد وجدنا موقفا لحزب الاحرار الذى كان محمود شخصية من اهم الشخصيات المحركة فى داخله . فعقب عودة سعد من لندن اثر فشل مفاوضاته مع مكبونال طالبه الاحرار بالاستقالة ، وشبهوا موقفه هذا بموقف عدلى فى عام ١٩٢٢ عند فشل مفاوضاته مع كيرزون والذى قدم على اثرها استقالته (١١)

وقد ظل الاحرار ومنهم محمود على موقفهم من العمل على اسقاط الوزارة السعدية ، فرفضوا دعوة سعد الى الاتحاد ، وأصدروا ، ميثاقا وطنيا بالاشتراك مع الحزب الوطنى تحت دعوى التمسك بالاستقلال التام لمصر والسودان (١٢) ، كما اتهموا سعد بالعمل على ضياع السودان وانه لم يذكر شيئا عنها فى خطابه فى البرلمان عقب عودته من لندن (١٣) . وعندما عدل سعد وزارته اتهموه ايضا بانه قد ترك السياسة الى الادارة (١٤) .

أى ان محمود وحزبه كانوا يريدون أن يستقيل سعد بعد فشل مفاوضاته مع مكبونال ، ولما لم يستجب استمروا فى الهجوم على الوزارة من أجل اسقاطها .

بالنسبة لموقف محمود من مفاوضات ثروت وتشمبرلين فقد

(١١) وادى النيل - ٢٢/١٠/١٩٢٤ بعد عودة الرئيس .

(١٢) وادى النيل - ٣٠/١٠/١٩٢٤ العمل فى سبيل مصر .

(١٣) وادى النيل - ٢٨/١٠/١٩٢٤ الوزارة والسودان وذكرت الجريدة أن سعد قد خطب فى الاسكندرية وتحدث عن السودان وأكد حرصه على التمسك بوحدة وادى النيل .

(١٤) وادى النيل - ٢٩/١٠/١٩٢٤ للمصالح لا للمحابة وانظر ايضا وادى النيل - ٣١/١٠/١٩٢٤ لمن تشكون - شكوى الاحرار من وزارة سعد وايضا العدد ١٠/١١/١٩٢٤ الى العمل عن شكوى الاحرار من تشدد الوزارة فى سياستها الادارية .

اجتمع مع أعضاء حزبه لبحث مشروع المعاهدة ، وقد صرح عقب الاجتماع بأن الوزارة القائمة وعلى رأسها ثروت متضامنة تضامنا أكيدا مع الاحزاب المختلفة لرفض المشروع (١٥) .

وقد كان محمود وزيرا للمالية فى وزارة ثروت ، وعندما اجتمع مجلس الوزراء لبحث المشروع اجمعوا جميعا بمن فيهم محمود ، على رفضه رغم انه كان امام الوزارة ثلاثة حلول ، اما أن تقبل المشروع جملة ، واما أن ترفضه جملة ، واما أن تبدى عليه الملاحظات لازالة ما فيه من نقص (١٦) .

وكان ثروت يود أن تبدى الوزارة عليه من الملاحظات ما يفتح امامه بابا جديدا لاعادة الاتصال بوزير الخارجية البريطانية ، واستكمال ما فى المشروع من نقص اذ كان يشعر بأن وفاة سعد قد تركت من الاثر فى وزارة الخارجية البريطانية ما جعلها تقف دون للغاية من الاتفاق مع مصر ، ولكن رجال الوفد فى الوزارة لم يروا هذا الرأى بل رفضوا المشروع جملة (١٧) .

وقد فسر الدكتور هيكل ذلك الموقف بأن محمود وزملاءه الاحرار المشتركين فى الوزارة لم يروا ان يخالفوا هذا القرار ، مخافة ان يتهموا بالتهاون فى حقوق البلاد (١٨) . كما انهم كذلك لم يشاروا أن يظهروا فى المرتبة الثانية من الوطنية بموافقتهم على معاهدة سوف ترفض بواسطة الاغلبية (١٩) .

(١٥) المقطم - ١٩٢٨/٣/٢ موقف الوزارة من الاحزاب المؤتلفة .

(١٦) د. هيكل - المرجع السابق ص ٢٨٣ ح ١ .

(١٧) نفس المرجع والصفحة .

(١٨) نفس المرجع - ٢٨٣ - ٢٨٤ .

(١٩) السياسة - ١٩٢٨/١٢/٢٣ والتي ذكرت ايضا أن هذه المعاهدة

قد رفضت دون أن تدرس بل على الأكثر حتى دون أن تقر ، رفضها الوفد فرفضتها الوزارة تبعا لذلك .

مقترحات محمد محمود - هندرسون سنة ١٩٢٩ :

لم يرغب محمد محمود فور توليه الحكم فى الدخول فى المفاوضات مع انجلترا لحل المسألة المصرية مما يظهر من أحاديثه وخطبه فى تلك الفترة بأنه قد قرر عدم استئناف المفاوضات الا بعد ان يتحقق للبلاد اصلاحاتها الداخلية ورفع مستوى حالتها الاقتصادية(٢٠) وعودة الثقة والسكينة الى البلاد ، كما صرح كذلك أنه لايمكن عقد معاهدة الا اذا صادق عليها البرلمان المصرى فى المستقبل(٢١) .

ولما كان محمود قد عطل الحياة النيابية لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، فكانه كان ينوى تأجيل اجراء التسوية العامة مع بريطانيا الى ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، وذلك خشية أن يكون فى فشل المفاوضات اذا قدر لها هذا نهاية لحكمه(٢٢) .

ويبدو انه لذلك قد اتبع فى حل المسألة المصرية خطة تقوم على تجزئتها وتسوية ما كان مرتبطا منها بتنفيذ سياسة الوزارة وبرنامجها الاصلاحى من جانب ، والى العمل من جانب آخر فى حدود الحالة القائمة على استعادة ما خسرت مصر فى امر

(٢٠) اليد القوية - حديث لمحمود مع مراسل الجورنال ايتاليا ص ٧١ .

(٢١) نفس المصدر - ص ٦٤ - ٦٥ وانظر كذلك نفس المصدر - ص ٤٨
يصرح محمود بأنه لن يستأنف المفاوضات الا بعد استقرار النظام فى الداخل وكذلك أحمد شفيق الحولية السادسة ص ٧١٢ خطاب محمود فى كلية سان مارك .

(٢٢) د* عبد العظيم رمضان - تطور الحركة الوطنية - ص ٦٩٩ ود* عزباوى - مفاوضات النحاس - هندرسون ص ١٠ .

السودان ، وعلى المشاركة الجديدة فى الحياة الدولية (٢٢) .

وبناء على تلك الخطة قام بتسوية قضية مياه النيل وحاول تعديل نظام الامتيازات من حيث توسيع اختصاصات المحاكم المختلطة ، وفرض ضرائب على الاجانب (٢٤) وقد بدأ محمود بهذا المسائل لانها كانت تتصل فى اسبابها ومقدماتها بالسياسة التى خطها لوزارته قبل عام ، وانه اعتقد ان تلك السياسة بما نشرته فى صفوف السكان من الاطمئنان والسكينة وما اعادته للحكومة من اسباب الثقة والهيبة قد حتمت عليه ان يعمل فى رفق وناة على مواصلة السير فيها حتى يبلغ بها غايتها ويصل بها الى اقصى مداها وابتعد نتائجها على حد قوله (٢٥) .

وعندما سافر محمود الى لندن فى ١٣ من يونية ١٩٢٩ لحضور الحفلة التى اقامتها له جامعة اكسفورد لمنحه لقب الدكتوراه الفخرية فى القانون المدنى (٢٦) ، لم يكن فى نيته التفاوض فى المسألة المصرية برمتها بل كان يرغب فى تناول ثلاث مسائل فقط :

مسألة الامتيازات الاجنبية ، ومسألة الحاق مصر بعصبة الامم ، واخيرا مسألة الانتذار البريطانى بشأن السودان (٢٧) ، ولذلك

(٢٣) القضية المصرية - ص ٢٩٨ ود - رمضان - المرجع السابق نفس الجزء ص ٧٠٠ .

(٢٤) د - رمضان - المرجع السابق نفس الصفحة .

(٢٥) القضية المصرية - ص ٢٩٩ .

(٢٦) نفس المصدر - ص ٢٩٧ والرافعى - المرجع السابق ح ٢ ص

٨٣ ، ود - أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ .

(٢٧) السياسة - ١٩٢٩/٩/٩ د شىء ما حدث فى لندن اثناء مفاوضات محمود الاخيرة ،

لم يصطحب محمود وفدا رسميا لاجراء المفاوضات يضم الخبراء والفنيين (٢٨) •

وعندما تحدث محمود حول تلك المسائل الى رجال وزارة الخارجية ، أبدوا له أن حلها يجعل ما بقى من المسائل المتعلقة قاصرا على حماية المواصلات الامبراطورية والنفاع عن مصر ، وأنه من الأفضل تناول المسائل المتعلقة كلها بالبحث (٢٩) ، فاضطر محمود عند ذلك الى موافقتهم ، وخاصة بعد أن حصل على قبول من رجال الخارجية الانجليزية لبعض المبادئ التي أراد محمود أن تسلم بها قبل الدخول فى أى بحث (٣٠) •

وبذلك دخل محمود فى مفاوضات فى القضية المصرية بأكملها على الرغم من انه لم يكن راغبا فى ذلك بدليل عدم اصطحابه وفدا من الخبراء والفنيين كما سبقت الاشارة ، بالاضافة الى مقالات « السياسة » وتصريحاته نفسها التي تؤكد على انه لن يدخل فى مفاوضات حول المسألة المصرية برمتها (*) •

ويؤكد ايضا حديث محمد محمود مع هيكى على ذلك حيث أخبره أن وزارة الخارجية البريطانية ترغب فى محادثته فى المسائل

(٢٨) د • أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٠ •

(٢٩) السياسة - ١٩٢٩/٦/٩ - وايضا السياسة ١٩٢٩/٧/٢٨ والتي ذكرت ان هندرسون قد صرح بأن الحكومة مستعدة للنظر فى أدق المسألة المصرية بحذافيرها ، وايضا العدد ١٩٢٩/٦/٢٦ الفوز الأكبر ان بريطانيا لها اليد الأولى فى بحث المسائل المتعلقة . والعدد ١١ - ٧ - ١٩٢٩ - تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم •

(٣٠) نفس النوبة - ١٩٢٩/٩/٩ •

(*) انظر اعداد السياسة ١٩٢٩/٧/١٤ حديث المفاوضات اراجيف لا حقيقة لها - والعدد ١٩٢٩/٦/٢٤ حديث المفاوضات ، وايضا العدد ١٩٢٩/٧/١٩ تصريح رسمى خطير فى مجلس العموم والعدد ١٩٢٩/٦/٢٦

العلاقة بين مصر وبريطانيا ، علما تستطيع أن تنتهى الى اتفاق معه ، وأضاف انه يخشى أن تنتهى محادثاته الى استقالة وزارته والى رجوع البلاد الى عهد الغوضى التى انقذها منه (٣١) ، وقد أجابه ميكل « بأن هذا العرض من جانب بريطانيا لا يمكن رفضه ايا كانت النتائج التى تترتب عليه » ، واستطرد قائلا ، « هذه فرصة تهيات لك تعالج فيها ما استعصى على غيرك علاجه فان أنت لم تنتهزها ، فاعلم المظن أن تبلغ الحكومة الانجليزية ملك مصر أنهم يريدون المفاوضة ، فإذا طلب اليك الملك أن تفاوض ، لم يكن لك أن ترفض ثم تبقى رئيسا للوزارة ، هذا الى انك اذا نجحت فى تحقيق ما لم تستطع المفاوضات السابقة تحقيقه ، كان ذلك فخرا لك لا ينسأه منصف ، فان أنت قطعت المفاوضة واضطرت للاستقالة كان ذلك عملا وطنيا يحفظه لك التاريخ (٣٢) » .

ويبدو أن محمود قد اقتنع بحديث الدكتور ميكل وخاصة انه كان يتردد عليه فى تلك الفترة رجلان من الانجليز هما المستر ديلاى مراسل رويتر وسيسل كامبل من دار المندوب السامى وكانا يحاولان اقناعه بأنه سيحصل من حكومة العمال على مزايا لم يحصل ثروت على شئ منها فى مفاوضاته مع تشمبرلين سنة ١٩٢٧ (٣٣) .

وقد شرح محمود الاسباب التى جعلته يتناول المسألة المصرية بجملتها بقوله ، انه قد شعر أن الخطوات التى يتقدمها فى هذا السبيل دون الجهد الذى يبذله والغاية التى يترسمها والنجاح الذى يحق

(٣١) د ميكل - المرجع السابق ح ١ ص ٣٠١ وايضا غريال - المرجع السابق ص ٢٠٧

(٣٢) نفس المرجع والصفحة وايضا غريال نفس المرجع والصفحة :

(٣٣) د ميكل - نفس المرجع والجزء ص ٣٠٢ .

له « بقوة مركز الحكومة المصرية فى تلك المسائل المختلفة أن أطمع فيه ، ولم البث أن تبين أن مجهوداتى تكون أكثر انتاجا وأعظم توفيقا لو عالجت المسألة المصرية بالجملة لا بالتفريق(٢٤) » .

وعلى أثر موافقة محمود على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة البريطانية ، صرح أنه منذ وصوله لندن تغير الموقف تغيرا كبيرا وأنه لا يمكن أن يدع الفرصة تمر دون الوصول الى تسوية مرضية لغاية ، يوقن أن المصريين سيقبلونها(٢٥) وعلى العموم فيبدو أن محمود قد اضطر الى معالجة المسألة المصرية بجملة بعد أن تحدث مع وزارة الخارجية التى اقنعتة أن الضرورة تقضى معالجة المسألة كلها(٢٦) .

وفى البداية طلب هندرسون من محمود أن يحدد مطالب مصر ، ليرى ما اذا كان من الممكن أن تقبلها الحكومة البريطانية ، مع مراعاة أن المشروع الذى انتهت اليه مفاوضات ثروت - تشمبرلين ١٩٢٧ ، هو أقصى ما تتنازل عنه الحكومة البريطانية ، وأن كل ما عليه أن يبين مأخذه عليه ، ثم ينظر الجانبان بعد ذلك فيما اذا كان هناك من سبيل لتحقيق الاتفاق بين البلدين(٢٧) .

(٢٤) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ مناقشات مجلس العموم والقضية المصرية ص ٢٩٩ .

(٢٥) نفسها - ١٩٢٩/٧/٢٩ تصريح لدولة محمد محمود باشا .

(٢٦) انظر نفس الدورية - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

(٢٧) القضية المصرية - ص ٢٩٩ - ٣٠٠ وغريال - المرجع السابق ص ٢١٠ والسياسة الأسبوعية - ١٩٢٩/١١/٩ الكتاب الأخضر المصرى عن المفاوضات ١٩٢٩ .

وبناء عليه أوضح محمود (٢٨) ما تريده الأمة المصرية من استقلال لا يختلط بالحماية أو الوصاية أو وجه من وجوه التبعية ، ثم اظهر ما قى مشروع ١٩٢٧ من قصور عن تحقيق تلك الغاية ، حيث انه يترك احتلال البلاد قائما ، وأنه لا يمكن في يقين الناس ان يستقيم للاستقلال معنى أو تتسقى له ضرورة الا اذا اقترن بزوال الاحتلال وأن المشروع الذى يوصف انه مخالفة لا يحقق تكافؤ ما يجب ان يكون بين البلدين من الحقوق والتكاليف (٢٩) .

واصل محمود تصوره لما يراه لحل القضية المصرية . فطلب ان تستعيد مصر حريتها بالنسبة للاجانب فلا يشاركها أحد فى هذا الشأن باسم حماية الاجانب والمسئولية عن ارواحهم واموالهم ، وأن تعدل الامتيازات بما يتفق مع روح العصر وحالة مصر وان تلغى الادارة الاوروبية ، وأن تكون سيادة البلاد داخلية أو خارجية فى جملتها وتفصيلها مطلقة من كل قيد فتزول سلطة الضباط البريطانيين فى الجيش ، ولا يبقى المستشاران الا بمقدار حاجة الحكومة المصرية الى مشورتهم فيما تعتمزمه من مشروعات الاصلاح ، ويكون لها وحدها حق تقدير هذه الحاجة ، ويراعى فى اختيارهما وتعيينهما انهما موظفان مصريان (٤٠) .

(٢٨) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ وايضا نفسها ١٩٢٩/١٢/٢٥ حيث نكر هندرسون أن - محمود ومعه حافظ عفيفى قد وضعوا مذكرة بالقواعد العامة التى يرغب رئيس الوزراء المصرى ان يصل بها الى تسوية العلاقات المصرية والبريطانية وهذه القواعد موضوعة طبقا لتوصيات لجنة ملنر .

(٢٩) القضية المصرية - ص ٣٠٠ - والسياسة الاسبوعية - ١١/٩/١٩٢٩ الكتاب الأخضر .

(٤٠) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد وايضا غريمال - المرجع السابق ص ٢١١ .

وبالنسبة للسودان فقد طلب محمود أن تحترم وتنفذ اتفاقات سنة ١٨٩٩ بشأنه مؤقتا ، وعلى ذلك يعود اليه قسم من الجيش المصرى كما كان الحال قبل ١٩٢٤ وطلب كذلك أن تنقطع التدابير والاجراءات التى ترمى الى التضييق على المصريين ، فيكون شأنهم فى حرياتهم ومصالحهم فى السودان شأن البريطانيين ، وقرنت هذه التسوية الوقتية بالاحتفاظ بحرية الحكومة فى المفاوضة فى الوقت الذى تراه ملائما(٤١) .

وبعد مناقشات طويلة وعسيرة فى هذه المسائل ، وفى تأمين المواصلات الامبراطورية ، وتنظيم المحالفة بين البلدين ، اتفق على أن تعد وزارة الخارجية مشروعا يتضمن جملة ما تم الاتفاق عليه فى هذه الشئون جميعا ، وذكر محمود كذلك انه اقترح ان تتضمن المعاهدة الاحكام الكلية للتسوية الجديدة ، وان يترك البيان والتفصيل لكتب تتبادل بين المفاوضين تصدر تارة عن الجانب المصرى وتارة عن الجانب البريطانى بحسب ما تقتضيه طبيعة الكتاب(٤٢) .

وقد حرص محمود كذلك على أن تظل المفاوضات مأمونة العواقب اذا لم تتمحض عن نجاح أو اتفاق ، فاشتراط ألا يمس مصر اذى أو تضيق اذا تبين له أن الحادثات لم تثمر اتفاقا مرضيا فرفضه ، أو اذا وافق على الاتفاق ثم عرضه على البلاد فرفضته ولم تقره(٤٣) .

(٤١) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٢) نفس المصدر والصفحة - ونفس الدورية والعدد ونفس المرجع والصفحة .

(٤٣) نفس المصدر ص ٣٠٠ ، ونفس الدورية والعدد .

وعندما تسلم محمود من وزارة الخارجية البريطانية في ٥ يولية سنة ١٩٢٩ - المشروع الذى وضعته بناء على محادثتهما وهو المشروع (١) ، قام هو وعبد الحميد بدوى بدراسته ليريا مدى مطابقة المشروع المكتوب للاتفاق الشفوى ، ومدى مطابقته كذلك للامانى القومية على وجه مرض ، وبدأت بين محمود والجانب البريطانى احاديث جديدة على أساس النص المكتوب انتهت الى المشروع المعدل (ب) (٤٤) والذى قبله محمود في ١٤ يوليو سنة ١٩٢٩ ، ثم انتقل الى مجلس الوزراء البريطانى الذى اقره مبدئيا ، ثم عهد به الى لجنة مكونة من ثلاثة وزراء اتصلت بالخبراء العسكريين وغير العسكريين ، ليستطلعوا رأيهم فى المشروع ، وقد وصف محمود هذا الدور بأنه كان دقيقا ، حيث أن هؤلاء الخبراء ابدوا تشددا وصلابة فى آراء معينة حتى لا تقبله مصر ، فقد اعترضوا على انتقال الجيش البريطانى الى مناطق نائية لايتوفر فيها الماء ، فاكّد محمود لهم أن الحكومة المصرية ستوفر لهم مياه الشرب وسلامته وستحاول تقليل ذلك العنت لأن ما تصنعه فى هذا السبيل سيعود بعد ذلك اثره على ما قد يربط من القوات المصرية فى تلك النواحي فيما بعد (٤٥) .

واخيرا خرج المشروع متخذاً شكل مقترحات ، وقد علل محمود ذلك بأنه من مقتضيات النشر عدم ايراد الديباجة بما يتصل بها من الصيغ التى تستعمل فى تحرير المعاهدات ، ولذلك اطلق على المشروع اسم مقترحات (٤٦) .

وان كان الوفد وهو محق فى هذا التعليل قد علل ذلك بأن

-
- (٤٤) نفس المصدر ص ٣٠١ ، السياسة الاسبوعية ١٩٢٩/١١/٩ .
(٤٥) نفس المصدر ص ٣١١ - ٣١٢ ونفس الدورية والعدد .
(٤٦) نفس المصدر - والصيغة ونفس الدورية والعدد .

الحكومة البريطانية قد جعلته مقترحات وليست معاهدة لأنها كانت تدرك جيداً أن محمود لا يستند على أغلبية شعبية ، وأن حكومته لادستورية ، ولهذا أصرت على أن تعرض المسألة على البرلمان المصري المنتخب انتخاباً حراً حتى يمكن الاتفاق مع حكومة برلمانية(٤٧) .

ولن نستعرض نصوص المشروع فهو متوفر في العديد من المصادر(*) ، ولكن سنوضح أهم ما حققه فقد نصت المادة الأولى منه على انتهاء احتلال مصر عسكرياً ، ولم يكن الجانب البريطاني قد وافق على هذا المطلب بنص صريح منذ أن طلبه الوفد المصري عام ١٩٢٠(٤٨) .

كما نص في المقترحات كذلك على نيل مصر عضوية عُصبة الأمم . على أن - تعضدها بريطانيا في ذلك ، وجاء النص الجديد في مقترحات هندرسون على النحو الذي طلبه محمود وزاره يرضى لكرامة مصر ، على أن ذكر ذلك جاء من جانب مصر على سبيل الخبر ومن جانب بريطانيا على سبيل التعهد بالتعاضيد ، والواقع أن

(٤٧) انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٢١ تصريح دالتون وايضا البلاغ ١٢/ ٨/ ١٩٢٩ تليفات خصوصية والبلاغ كذلك - ١٩٢٩/٨/٤ - هل أبرمت المعاهدة أم هي اقتراحات تم درسها ، ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء ، وانظر وجهة نظر السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٤ بأنه تراجع نتيجة لعدم ادلاء الوفد برأيه في المشروع .

(*) انظر القضية المصرية ص ٢٩٧ - ٣٤٠ والسياسة الاسبقية - ٩ - ١١ - ١٩٢٩ .

(٤٨) د.د احمد زكريا - المرجع السابق - ص ١٧٣ وايضا د. عبد الله عزباوى - المرجع السابق ص ٢٢ والسياسة ١١/١١/ ١٩٢٩ بعد نشر الكتاب الأخضر .

محمود قد خلص النص من وساطة بريطانيا التي وردت بالمشروعات السابقة ، وجعله طلبا مصرية أصيلا (٤٩) .

كذلك حددت المادة التاسعة قناة السويس وحدها كطريق أساسى للمواصلات الامبراطورية ، وانسحاب القوات البريطانية الى منطقة القناة ، بحيث لا يكون لوجود تلك القوات صفة الاحتلال مطلقا ولا يخل بأية وجهة من الوجوه بحقوق السيادة المصرية (٥٠) ، ولم يحصر أى من المشروعات السابقة القوات البريطانية فى هذه المنطقة لهذا الغرض الذى يبدو محددا مثلما وردت بذلك المشروع (٥١) .

ومع ذلك فقد اغفلت تلك المادة أن قناة السويس طريق دولى عالمى وفقا لمعاهدة سنة ١٨٨٨ ، وجعلتها كأنها مخصصة فقط لأن تكون طريقا أساسيا للامبراطورية البريطانية وحدها ، كما لم تحدد الأماكن التى ستستقر فيها القوات البريطانية ، وجعلت عدد تلك القوات التى ستترابط فى تلك الجهة غير معين وتركت تقديره للانجليز وعينت الموقع العام الذى ستترابط القوات المسلحة فيه بأنه شرقى خط طول ٢٢ شرقا ويدخل ضمن هذا الخط بلاد تتبع مديرتى الدقهلية والشرقية ، ويمتد فيقرب ، ويقابل المعادى ، وهذه الجهة وما يليها من الشرق والغرب تابعة جميعها لمديرية الجيزة من جهة الزمام والادارة (٥٢) .

(٤٩) نفس المرجع والصفحة وانظر حول هذا الموضوع القضية المصرية ص ٢٠٤ - ٣٠٣ .

(٥٠) د عبد الله عزباوى - المرجع السابق ص ٢٢ ، الرافعى المرجع السابق - ص ٨٦ - ٨٧ ح ٢ والقضية المصرية ٣٣٢ انظر المادة التاسعة منها .

(٥١) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ .

(٥٢) د رمضان - المرجع السابق ح ١ ص ٧٠٣ - ٧٠٤ ود عبد الله عزباوى - المرجع السابق - ص ٢٢ .

أما مسألة الامتيازات فقد نصت المقترحات ، على ان نظامها لم يعد يلائم روح العصر والحالة الحاضرة بمصر ، ومن ثم تتعهد بريطانيا ببذل كل ما فى وسعها من نفوذ لدى الدول ذوات الامتيازات فى مصر للحصول بالشروط التى تؤمن المصالح المشروعة للأجانب على نقل اختصاص الحاكم القنصلية الى الحاكم المختلطة ، وعلى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب(٥٢) .

كذلك أحرزت هذه المقترحات تقدما واضحا ، وذلك عندما اعترفت بريطانيا لمصر بأنها هى المسئولة منذ الآن عن ارواح الأجانب واموالهم(٥٤) ، وتسليمها بأن مسألة حماية الاقليات المشار اليها فى تصريح ٢٨ فبراير ستكون فى المستقبل من اختصاص الحكومة المصرية وحدها(٥٥) .

وقد حدث تقدم آخر بخصوص الجيش المصرى ، فنص على انتهاء الترتيبات التى يباشر بمقتضاها المفتش العام البريطانى ومن معه اختصاصات معينة ، وعلى سحب الضباط البريطانيين من القوات المصرية ، على أن تتعهد مصر بمشورة « بعثة عسكرية بريطانية(٥٦) » .

وبخصوص السودان نصت المادة ٣ من المقترحات على أنه مع الاحتفاظ بحرية أبرام اتفاقات جديدة فى المستقبل معدلة

(٥٣) د - أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٤ - ١٧٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٧ ج ٢ والقضية المصرية - ص ٢٣٢ المادة ١١ والسياسة - ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات .
(٥٤) السياسة - ١٩٢٩/٨/١٩ حق مصر فى التشريع المالى للأجانب .
(٥٥) نفس الدورية ١٩٢٩/١١/١١ ود - رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

(٥٦) الرافعى - المرجع السابق ص ٨٨ ج ٢ وايضا د - رمضان - المرجع السابق ص ٧٠٤ .

للاتفاقات المذكورة ، وبناء على ذلك يظل الحاكم العام يباشر بالنيابة
عن الطرفين المتعاقدين السلطات التي خولتها اياه الاتفاقات المشار
اليها (٥٧) .

وربما يكون محمد محمود قد نجح بذلك فى اعادة الاوضاع
التي كانت عليها علاقة مصر بالسودان قبل اخراج الجيش المصرى
منه عام ١٩٢٤ ، وما ترتب على ذلك من اجراءات فصل السودان
عن مصر عقب مصرع السردار ، بينما كان المشروع النهائى
للمفاوضات السابقة قد اتى خلوا من اى نص يتعلق بالسودان بعد
ان رفض الجانب البريطانى ماطلبه المفاوض المصرى (٥٨) .

وقد علق محمود على تلك المادة بأنه نجح فى منع الجانب
البريطانى من استحداث اى وصف جديد لمركز الطرفين ، لذلك رأى
ان تحذف كلمة الحكم الثنائى Condominium التي وردت فى
مشروع المعاهدة الذى طرحه الجانب البريطانى بكل ماتحمله هذه
الكلمة من سيادة مشتركة ، وهى كلمة لم ترد فى اتفاقية سنة ١٨٩٩ .
وانما شاع استعمالها بعد الحرب العالمية الاولى وسقوط السيادة
التركية عن كل من مصر والسودان (٥٩) .

وعندما ما اثيرت مسألة السودان فى المؤتمرات وانضمامه الى
المعاهدات رأى ان يتبادل الرأى فى تنظيم تلك المسألة فى خطابين
متبادلين بين محمود وهندرسون على نحو يؤكد حق مصر فى

(٥٧) نفس المرجع ج ٢ ص ٧٧ القضية المصرية ص ٣٣٢ مادة ١٢ .
وايضا المرجع السابق والصفحة .

(٥٨) د . احمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٦ .

(٥٩) د . يونان لبيب : السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية ص

الاشتراك فى حكم السودان كما اتفق كذلك على تسوية ديون مصر
على السودان تسوية عادلة (١٠) .

الا ان المذكرة البريطانية علقت عودة الجيش المصرى الى
السودان بشرط تنفيذ المعاهدة بالروح الودية على أن تؤجل عودته
الى حين خروج القوات البريطانية من القاهرة (١١) .

وقد وافق الجانب البريطانى على وجهة النظر المصرية التي
قدمها محمود بخصوص تعيين المستشارين القضائي والمالى (١٢) .

على أن تجعل الحكومة المصرية القاعدة فى تعيين الموظفين
الأجانب من الرعايا البريطانيين ، ويتصل بذلك مسألة البوليس
التي تضمنتها المذكرة المصرية التي تتحدث عن نية الحكومة فى إلغاء
الادارة الأوروبية للأمن العام ، مع استبقاء - لمدة خمسة أعوام -
عنصر أوروبى فى بوليس المدن تحت رئاسة ضباط بريطانيين وقيد
استجاب الجانب البريطانى للمطلب المصرى بالاعتماد على بريطانيا
لتنظيم بوليسها (١٣) .

وأخيرا سلم الجانب البريطانى المشروع للجانب المصرى ،
وقد صيغ على أنه مقترحات لا على أنه مشروع معاهدة كالنصوص

(١٠) نفس المرجع والصفحة .

(١١) انظر لمزيد من التفاصيل المرجع السابق ص ٤١ والرافعى المرجع

السابق ص ٩٤ نفس الجزء .

(١٢) القضية المصرية - ص ٢٣٥ والرافعى - المرجع السابق ص ٨٩

ج ٢ .

(١٣) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٧ ونفس المصدر ص

٢٣٥ - ٢٣٦ والمرجع السابق ٨٩ - ٩٠ .

الأولى كما سبقت الإشارة ، فقد ألغيت ديباجته التى تذكر المفاوضات
عن الدولتين ، وألغيت فقراته الختامية(٦٤) .

وقد علق الدكتور هيكل على ذلك بأنه لم يبق فيه ما يدل على
أنه مشروع يراد توقيعه(٦٥) ، وقد أرفقت المقترحات
بكتساب من مستر هندرسون الى محمد محمود فى
٣ أغسطس ١٩٢٩ ، أوضح فيه أن هذه المقترحات التى سيعرضها
محمود على البرلمان هى أقصى ما يستطيع هندرسون أن يشير على
حكومته أن تذهب اليه فى رغبته فى الوصول الى تسوية دائمة
للمسائل المعلقة بين مصر وبريطانيا ، وأن من أحب أمانى الحكومة
البريطانية أن يفحص المصريون المخلصون لوطنهم بلا تمييز بين
الأحزاب هذه المقترحات بروح الصداقة والمسالة اللتين امتازت بهما
المحادثات الأخيرة ، وأن يجدوا فيها أساسا مرضيا للعلاقات
المستقبلية بين البلدين ، فإذا كان هذا هو حكم البرلمان المصرى
الجديد ، فإن الحكومة البريطانية تقوم من جانبها مباشرة بعرض
المقترحات على البرلمان لكى تبرم معاهدة للعمل بتلك المقترحات
والتصديق عليها(٦٦) .

وقد رد محمود على ذلك الكتاب بأنه يدرك أن هذه المقترحات
هى أقصى ما يمكن لهندرسون أن يوصى بحكومته بقبولها ، وأبدى
استعداده لعرضها على الشعب والبرلمان المصرى ، واثقا أن قبولها
هو فى مصلحة بلاده ، وأنه يشاطر الحكومة البريطانية الرجاء بأن

(٦٤) د هيكل المرجع السابق ص ٢٠٦ ج ١ .

(٦٥) نفس المرجع والصفحة والجزء .

(٦٦) غريال - المرجع السابق ص ٢١٢ ، والرافعى المرجع السابق

ج ٢ ص ٨٦ - ٨٥ .

هذه المقترحات سيفحصها جميع المصريين بدون تمييز بين الأجزاء
بروح الصداقة والمسالمة التي وضعت وبحث فيها وسيجدون فيها
أساسا مرضيا للعلاقات المستقبلية بين البلدين (٦٧) .

كما أصدر محمود أيضا إلى أبناء وطنه نداء دعاهم فيه إلى
نبذ الحزبية ، وأن يفحصوا هذه الاتفاقية على هدى من وطنيتهم
المستتيرة ، فيجدونها أفضل من جميع مشاريع المعاهدات التي
سبقتها في سبيل تسوية المسألة المصرية (٦٨) .

ومما لا شك فيه أن المفاوضات قد اعتمدت أساسا على شخص
محمد محمود ، من حيث قدرته وكفاءته ومدى إيمانه بمطالـب
بلاده وتمسكه بها ، مع ما لذلك من أثر في سيرها وما نتج عنها ،
وبالبحث تبين صحة ما أشار إليه دكتور أحمد زكريا من أنه لم
تدون جولات هذه المفاوضات في شكل محاضر جلسات سواء في
المصادر المصرية أو البريطانية ، بل تمت شفوية على أساس
المشروعات المطروحة ، الأمر الذي ضيع علينا مصدرا هاما لدراسة
مركز محمد محمود ، وحجم قدرته ومطالبه ورد الفعل لدى المفاوض
البريطاني وبالتالي الردود المحتملة والمتوقعة (٦٩) .

كذلك فإن محمود إذا كان قد ذهب إلى لندن بهدف جزئي
يُفصل بالتفاوض في مسائل محددة ثم سيق إلى التفاوض بشأن

(٦٧) نفس المرجع - ص ٢٢١ - ٢٢٢ ونفس المرجع ص ٨٥ .
(٦٨) السياسة - ١٩٢٩/٨/٥ مناقشات مجلس العموم - وأيضا
السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .
(٦٩) د أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧١ - ١٧٢ وتذكر جريدة
الكفوكول ١٩٢٩/٧/١٩ « حديث المفاوضات » أن وزير الخارجية حافظ
عليفي وعبد الحميد بدوي كانا أيضا مع محمود أبان مفاوضاته وانظر كذلك
- السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

القضية المصرية كلها ، فان ذلك اثر فى قدرته على ترتيب أوراقه قبل البدء فى المفاوضات ، وقد تمثل هذا فى أنه بدأ فى التفاوض وليس لديه مشروع محرر يمثل الصد الأدنى لما تطلبه بلاده ، والحد الأقصى لما يمكن أن تقبله من المطالب البريطانية (٧٠) .

وعلى أية حال فان هذه المقترحات هى خطوة للامام فقد حققت لمصر بعض المكاسب ، على الرغم مما فى المشروع من نواقص ، كما أن محمود قد بذل أقصى جهده ليصل الى ما يمكن أن يصل اليه ، وناهيك عن ضبط الصياغات فى المواد التى سبق الاتفاق عليها خلال جولات المفاوضات السابقة ، بما يفل يد إنجلترا عن التدخل وتفسير النصوص حسبما تريد كلما عن لها ذلك (٧١) .

كما انه مما يحسب لمحمود قبوله التفاوض مع تأكيده من استقالة وزرائه بعد ذلك ، وهو ما صرح به هندرسون فى مجلس العموم البريطانى ، بأنه قد أفهم محمود أن الحكومة البريطانية لن تتحمل أى تبعه عن استقالته ، فرد محمود انه يقبل هذا الموقف (٧٢) .

وعلى الرغم من كل ذلك فكون محمود رئيسا لحكومة غير دستورية ، لاشك قد أضعف موقفه كمفاوض على عكس ما لو كانت حكومته أغلبية مما يعطيه موقفا أقوى أمام المفاوض البريطانى ، وهو أيضا السبب فى تحول المفاوضات فى النهاية الى مقترحات ، فيصرح هندرسون « بأن المقترحات ليست سوى قواعد تمثل الصد الأقصى الذى يسع الحكومة البريطانية أن تذهب اليه فى رغبته فى تسوية العلاقات بين مصر وإنجلترا ، أنها ستكون موضع مفاوضة

(٧٠) نفس المرجع والصفحة .

(٧١) نفس المرجع ص ١٨٢ .

(٧٢) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ مناقشات مجلس العموم - وايضا

السياسة ١٩٢٩/١٢/٢٥ .

مع الحكومة المصرية الجديدة التي يذتارها الشعب المصرى(٧٣) »
 على أية حال فقد كان رأى محمود فى المشروع هو ما صرح
 به الى جريدة « الجورنال » بعد وصوله الى فرنسا « بأنه بداية
 حسنة ، وأن كانت لاتحقق كل ماثيرده »(٧٤) وفى لقاء آخر صرح
 بأن المعاهدة المصرية الانجليزية توافق مصالح البلدين ، «حيث من
 المستحيل استمرار النظام الفاشىء عن احتلال ١٨٨٢ ، فقاريفيا
 حدثت تحولات كبيرة خلال السنوات الخمسين الماضية ، ومصر
 تعتبر من أكثر الامم تحضرا فى الشرق ، ويوجد ايناؤها فى المدارس
 والجامعات الاوروبية ، كما أن الطبقة الحاكمة بها على كفاءة تسمح
 لها بحكم أمة مهمة ذات حضارة ضارية »(٧٥) .

وردا على الانتقادات التى كانت توجه لمحمود فى مصر بشأن
 الاحتلال العسكرى البريطانى فى منطقة القناة ، قال ان انجلترا
 لاسباب مفهومة لايمكن ان تكف يدها عن أمة أخرى لها هذه الأهمية
 فى طريق الاتصالات مع الهند وقبول هذه الميزة انما هى بمثابة
 الاعتراف لانجلترا بهذا الدور فى معاهدة صداقة توقعها مصر
 وتراعى المصالح المشتركة للجانبين(٧٦) .

وبالإشارة الى مسألة الامتيازات ، ذكر محمود أنه ليس ثمة
 خوف من الفائها وسوف تتم المحافظة على أرواح وممتلكات
 الأجانب بشكل تام ، وكذب ما جاء فى بعض الصحف الانجليزية

(٧٣) السياسة - ١٩٢٩/١٢/٢٤ « مناقشات مجلس العنوم »

(٧٤) البلاغ - ١٩٢٩/٨/١٠ : تلغرافات خصوصية : حديث لمحمد

محمود .

F.O. 407/209 II Uo. 18 (٤) Palaret to Henderson Aug (٧٥)

23, 1929.

(*) السفير البريطانى فى روما .

Ibid.

(٧٦)

من حدوث بعض الاضرابات فى مصر ، وقال ان الانتخابات سوف تجرى فى ١٥ سبتمبر وأنه تأكد ان البرلمان الجديد سيوافق على المعاهدة (٧٧) وعند عودة محمود الى مصر بالمقترحات ، ألقى فى ٢٤ أغسطس ١٩٢٩ خطابا بكلية « سان مارك » بالاسكندرية ، شرح فيه الأسباب التى جعلته يتدخل فى تسوية المسألة المصرية جميعها ، بعد ان كان هدفه معالجة مسألة الامتيازات الاجنبية فقط ، فأوضح أنه قد شعر من الظروف السياسية العامة ، ومن ميول الحكومة البريطانية أن امامه أفضل فرصة لمعالجة التسوية العامة ، ثم تطرق الى النقاط التى يمكن أن تؤخذ على المشروع مثل وجود القوات البريطانية فى قناة السويس رغم أن المشروع قد صدر بؤوال الاحتلال ، فعلى ذلك بأن قناة السويس هى طريق مواصلات عالمي ولذلك يمكن أن تتعرض لخطر الحرب فى أى وقت ، وخاصة أن قوات مصر لاتستطيع الدفاع عن القناة بمفردها ، لذلك لم يكن بد من اشتراك القوات البريطانية فى الدفاع عن القناة ، مع ملاحظة ان المشروع يؤيد اتفاقية سنة ١٨٨٨ الخاصة بحياد القناة (٧٨) .

ووصف محمود مزايا المشروع بأنه يهدف فى جملته وتفاصيله الى تحقيق معنى الاستقلال كما تفهمه كل أمة فى شئونها الداخلية والخارجية ، وإذا كان قد امن الحكومة البريطانية على بعض مصالحها ، فقد جاء ذلك التامين بالقدر الذى لايعطل الاستقلال أو يبطل له صورة أو معنى (٧٩) .

Ibid

(٧٧)

(٧٨) أحمد شفيق - الحولية السادسة ص ٧١١ - ٧١٧ « من خطاب محمود فى سان مارك ، وانظر ايضا نفس المصدر - ص ٧١٧ - ٧٢٠ عن أسباب طلب بعثة بريطانية لتدريب الجيش المصرى ، ووجود المستشارين القضائي والمالى » .

(٧٩) نفس المصدر - ص ٧١٤

ثم أكد على أن للبلاد الرأى الأخير فى المشروع وان كان لم يحدد بعد الطريقة التى يتعرف بها على رأى الأمة ، ودعا المصريين الى دراسة المشروع ونبد الحزبية(٨٠) .

وان كان محمود قد وضع فى ذهنه بعد أن توصل الى مقترحاته العمل على تغيير نظام الانتخابات وجعله على درجتين ، على الرغم من اتفاقه مع بريطانيا على عدم تغيير نظام الانتخاب القائم(٨١) ، لأنه كان مدركا أن الطريق الوحيد لقبول مقترحاته هو العمل على الفوز فى الانتخابات ، فكتب الى المستر لندساي مقترحا ذلك راجيا الا تتدخل بريطانيا فى هذا الموضوع ، واستطرد قائلا « وان أملى وطيد أن تحظى المقترحات التى قدمتها للشعب المصرى بالقبول ، ولكن لا أخفى عليكم أن المعارضة التى تحركها أغراض حزبية ، أو ربما أغراض أخرى سوف تسعى لتؤثر على الناضحين ، ولايستطيع انسان أن يتنبأ بمدى ما تصل اليه فى هذا الشأن على وجه التأكيد ، وانى مقتنع أن قبول هذه المقترحات التى سوف أعود بها الى أرض الوطن انما هو لصالح مصر ، ولكنى متردد فى أن اضعها موضع التصويت من الناس بالشكل المعروف(٨٢) » .

ومن ثم فانى على ثقة من أن هذه المعارضة للمقترحات لن تسبب أى تغيرات فى سياسة الحكومة البريطانية نحو الاستقلال الداخلى لمصر ، ولا تقدم أى مبرر لتدخل لمنع تصميم المصريين المستنيرين والوطنيين من اقرار الامور فى وطنهم(٨٣) » .

(٨٠) نفس المصدر ص ٧٧٥ .

(٨١) انظر F.O. 407/209 No. 106 Connel Petterson to Sir Lindsay Sept. 9, 1929.

(٨٢) F.O. 407, No. 192 Mohamed Mahmoud Pasha to Sir Hind say Aug. 5, 1929.

Ibid (٨٣)

أما الحديث الصحفي الذى أدلى محمود به فى هذا الشأن فقد قال انه فى ظل هذا النظام (*) يستطيع بسهولة خلال نوفمبر ضمان أغلبية معقولة توافق على المعاهدة ، وانه سوف ينضم اليه عندئذ عديد من الوفديين (٨٤) ، وان الحكومة البريطانية تقيد يديه بالنسبة للطريقة التى تجرى بها الانتخابات القادمة (٨٥) .

وعلى هذا قامت خطة محمود بعد عودته على تغيير نظام الانتخابات القائم لضمان قبول المشروع ، مما أفصح عنه فى لقائه التالى مع لورين بقوله ، « أنه لا يريد أن يقيد نفسه بشأن مسألة قانون الانتخابات » فأجابه لورين بأنه من خلال اتصالات لندن بالقاهرة فى المرحلة الاخيرة ، فالمفروض أن محمود قد قبل إعادة العمل بالدستور المعطل وتطبيق قانون الانتخاب القائم (٨٦) .

وبالرغم من كل ذلك لم يياس محمود من محاولة اقناع الحكومة البريطانية بتغيير نظام الانتخاب فأرسل الدكتور حافظ عفيفى من باريس الى لندن للاجتماع بالدكتور دالتون وكيل وزارة الخارجية البريطانى لاقناعه بجعل الانتخابات على درجتين (٨٧) ، كما كتب

(*) العودة الى نظام الانتخاب على درجتين .

F.O. 407/209. No. 107. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٤)

9, Tel. No. 324.

وايضا انظر البلاغ - ١٩٢٩/٨/٩ « محمود يريد انتخابات غير مباشرة »

F.O. 407, 209 II No. 34 Lorraine to Henderson, Sept. (٨٥)

17, 1929 Desp. No. 764.

والبلاغ ١٩٢٩/٨/١٣ « الانتخابات فى سبتمبر القادم » .

F.O. 407/209 II. No. 21. Lorraine to Henderson, Sept. (٨٦)

4, 1929 Tel. No. 314.

(٨٧) الدنيا المصورة - ١٩٣١/١٠/١٤ كيف أذيع أن انتخابات ١٩٢٩

ستكون مباشرة والبلاغ ١٩٢٩/٨/٢١ .

القنصل البريطاني العام فى الاسكندرية مذكرة رفعها الى المستر هور بأن الوزراء المصريين منهمكون الآن فى اعداد مشروع قانون انتخابى يقلل من عدد الناخبين الى رقم يمكن الموظفين من السيطرة على العملية الانتخابية (٨٨) •

وعلى هور على ذلك بأنه « كنت قد وصلتلى انباء بأن الحكومة تدرس تعديلات محتملة فى القانون الانتخابى وفى الدستور ولا ارى سوى أحد تفسيرين لما يجرى فاما أن محمود لم يذكر لزملائه شيئاً عن تعهده للحكومة البريطانية ، واما أنه أحد الأساليب الميكانيكية التى استبعدتها عن أخلاقيات محمد محمود ، لأنه عندما ترأس الحكومة وافق على أن تكون ذات اتجاه قومى وليس اتجاهاً حزبياً وكان ذلك قبل توليه رئاسة الاحرار الدستوريين ، والآن وقد تعهد بعدم التعرض لقانون الانتخابات فقد يرى أن تشكيل حكومة قومية هو الأمل الوحيد امامه للموافقة على الاتفاقية التى أمكنه التوصل اليها مع الحكومة البريطانية (٨٩) •

وهكذا فشل فى تغيير نظام الانتخاب بعد رفض بريطانيا ما اكده تصريح دالتون الذى جاء فيه ان المقترحات الانجليزية ستعرض على البرلمان المصرى ، بعد ان يتم انتخابه على اساس القانون البرلمانى مهما يكن الحزب الذى ينتخبه الشعب (٩٠) •

F.O. 407/209. No. 96 Hoare to Henderson, Aug. 10, (٨٨)
1929. Desp. No. 629. Conf.

(٨٩) Ibid وأنظر البلاغ - ١٧/٩/١٩٢٩ وزير الخارجية يقضى على مناورة الاحرار والتى ذكرت أن محمود سعى لدى بريطانيا لتعديل عن اشتراطها بأن يكون عرض المقترحات على الأمة ممثلة فى برلمانها •
(٩٠) البلاغ - ٢١/٨/١٩٢٩ حقيقة سعى الوزارة وايضا عفاف لطفى السيد - المرجع السابق ص ١٩٣ - ١٩٤ وأنظر البلاغ أيضاً ١٧/٩/١٩٢٩ •

وقد رأى محمود أن خطبة دالتون ، قد شجعت الوفد على الاعتقاد بأن الحكومة البريطانية ترغب فى التعاون معهم ، فافضى الى لورين بذلك الذى اجابه بأنه لا يستطيع أن يتصور أن الحكومة البريطانية تريد أن تملئ على مصر الطرق والوسائل التى ينظر بها الشعب المصرى الى مقترحات المعاهدة ، ثم علق لورين على هذا الحديث بأن محمود قد أرضته هذه الملاحظة ، وأعرب عن تخوفه من أن مناورات الوفد يمكن أن تؤدى الى فشل هذه المقترحات (٩١) .

وفى الحقيقة فإن الحكومة البريطانية قد اشترطت لعقد المعاهدة أن تكون مع حكومة منتخبة انتخاباً حراً .

وهكذا لم يصبح أمام محمود من مخرج الا العودة الى فكرة الحكومة الائتلافية ، وهو ما وافق عليه حيث أبدى حماساً ملحوظاً لفكرة عقد مؤتمر وطنى (٩٢) لبحث مشروع المعاهدة ، الا انه عاد بعد ذلك وأعرب عن شكوكه لمستر هور فى قدرة هذا المؤتمر على احراز اية نتائج ، وانه من الصعب عليه ان يشترك فيه وان كان على استعداد أن يفعل ذلك على مضض ، ولم ينكر هور امكان فشل هذا المؤتمر فى تحقيق اهدافه باقامة ائتلاف من كل الاحزاب لتقديم المعاهدة الى الناخبين ، الا انه سوف يوضح اتجاهات الوفد على المستوى الجماعى والفردى ، واذا ما أمكن ذلك فهذا كاف .

وعلق هور على ذلك بأن رئيس الوزراء قد أعرب عن تشاؤمه،

F.O. 407/209 II No. 21 Lorraine to Henderson Sept. (٩١)

4. 1929 No. 314.

F.O. 407/209, No. 100, Hoare to Henderson, Aug. 28, (٩٢)

1929 Tel. No. 302.

وأنه لو تجنبت الحكومة البريطانية الحديث عن المعاهدة لاسبوعين
أو ثلاثة ، كذا عدم الإشارة الى الانتخابات وعاونته يصدق ، فإن
الوفد سوف ينحدر من القمة الى القاع (٩٣) .

وكان من الطبيعي أن يبحث محمد محمود عن تأييد لمقترحاته
بين مؤيديه وأنصاره ، فاجتمع حزب الاحرار الدستوريين ، وكانوا
قد اجتمعوا قبل سفره الى انجلترا وأعلنوا تأييدهم لمساعدته في حل
المسألة المصرية (٩٤) ، وألقى قيهم محمود خطابا أعقبه صدور قرار
الحزب بقبول المشروع وشكر محمود على ما بذله من جهود في
سبيل رفعة بلاده وكرامتها (٩٥) ، كما ألف الحزب لجنة له في
الاسكندرية من أجل الدعاية للمشروع (٩٦) .

أيضا أنشأ محمود جماعة الشباب الحر أنصار المعاهدة ،
التي رأسها حافظ محمود للدعاية للمشروع ، ويذكر الاستاذ حافظ
أن محمد محمود قد رغب في أن يدخل الطلاب طرقا لاقتناع
الوفديين لقبول المشروع فأسس هذه الجماعة (٩٧) .

كما روجت جرائد « السياسة - والثغر - والكشكول »
للمشروع وأخذت تبين مزاياه وأن الاستقلال هو أساس المشروع ،

F.O. 407/209 II. No. 34. Loraine to Headerson, Sept. (٩٣)

17, 1929.

(٩٤) البلاغ - ١٩٢٩/٦/١٢ القضية المصرية ورئيس الوزراء .

(٩٥) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٧٨ - ١٧٩ وانظر السياسة
١٩٢٩/٩/١ نص قرار الحزب .

(٩٦) البلاغ - ١٩٢٩/٧/٢٠ هزيمة الدستوريين في الاسكندرية .

(٩٧) حافظ محمود - معارك في الصحافة والفكر ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

وأنه أحسن ما عرض على البلاد وأن في ضياعه جريمة في حقها
وسد لطريق التفاهم ، كما أنه أضر ما ستسمح به الحكومة
البريطانية (٩٨) .

وقد هاجمت تلك الصحف أيضا موقف الوفد الصامت من
المشروع ، بأنه خوف من ضياع السلطة من بين أيديهم وتهديد
لكيانهم ، وأن هذا الموقف من الوفد سوف يؤدي الى تشدد بريطانيا
وضياع المشروع وبالتالي خسارة للمكاسب التي حصلت عليها مصر (٩٩)

وبالطبع دافعت تلك الصحف عن محمد محمود وأنه لم يكن
« ساعى بريد » كما يدعى الوفديون (*) ، وأنه قد بذل جهدا كبيرا
في المفاوضات (١٠٠) .

(٩٨) السياسة - ١٩٢٩/٩/١٢ قبول مصر للمشروع يؤكد أمميته
الدولية ، ١٩٢٩/٨/١٨ مشروع الاتفاق ومسألة الامتيازات والعدد - ٢٩/
١٩٢٩/٨ المعاهدة نهائية ، وايضا العدد ١٩٢٩/١١/١١ بعد نشر الكتاب
الأخضر .

(٩٩) انظر السياسة - ١٩٢٩/١١/٢٥ خطة الوفد السياسية ، ١٢/١١/
١٩٢٩/ المسألة المصرية في البرلمان البريطاني والسياسة ايضا ١٢/١٩/
١٩٢٩ تطور سياسة العمال والاسباب التي أدت اليها وايضا العدد ١٢/٢٥/
١٩٢٩ مناقشات مجلس العموم تفضح الوفديين ، والثغر - ١٨/٣/١٩٣٠ ،
موقف الوفد من المفاوضات ، والكشكول ١٩٢٩/٩/٢٧ يجعلون مضير أمة
الكشكول ١٩٢٩/٨/٢٣ رأيهم في المشروع .

(*) البلاغ - ١٩٢٩/١١/٧ وصفت محمود بأنه ساعى بريد .
(١٠٠) السياسة - ١٩٢٩/٧/٢٨ سياسة الارجاف والتضليل ، الثغر
١٩٣٠/٣/١٤. تفريط تحذوه شهوة .

ثانيا - موقف محمود من مفاوضات النحاس - هندرسون سنة ١٩٣٠ :

تولى النحاس الحكم فى ٣٠ يناير ١٩٣٠ عقب الانتخابات التى أجرتها وزارة عدلى ، وقد شرع فى اجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية للوصول الى تسوية للقضية الوطنية فى ٣١ مارس عام ١٩٣٠ ،والتي استمرت حتى مايو من نفس العام ، وقد قامت تلك المفاوضات على أساس مقترحات محمد محمود .

وكما سبق الذكر فقد كان موقف الوفد من تلك المقترحات هو ما صرح به النحاس للملك فؤاد ، « بأن المقترحات تفتح الباب لتسوية وأن الوفد ملتزم بقبول التوصل الى اتفاقية وعقد معاهدة فى أقرب وقت ممكن(١٠١) » ، مما يعنى ان الوفد يقبل المقترحات كأساس صالح للمفاوضات .

ولكن عندما تازمت المفاوضات بسبب مسألة السودان ، ألغى الوفد تبعة تازم الموقف على محمد محمود ، باتخاذ ما قبله حجة على الوفد المتفاوض ، وأن ما اتفق عليه بشأن السودان هو سبب الازمة الحاضرة ، فاتهمت صحيفة الوفد بأن الازمة القائمة حول السودان هى من صنع محمود وما رضى به فى المقترحات لأنه قبل ابرام الاتفاقية مع بريطانيا على أساس اتفاقيتى سنة ١٨٩٩ بخصوص السودان ، وأن بريطانيا مصرة على التمسك بالمادة ١٣ الخاصة بالسودان من المقترحات ، بما أن محمد محمود هو الذى قبل هذا الاعتراف ، وقبل أن يوقعه بغير تحديد لحقوق مصر ،

F.O. 407/209. No. 37 Lorraine to Henderson Sept.

(١٠١)

، 28, 1929 Tel. No. 381.

فأثّر في الأزمة التي يعانيها المفاوضون المصريون لا يمكن أن يفكر (١٠٢) •

ولم يكن بطبيعة الحال قبول محمد محمود للمادة الخاصة بالسودان ، هو سبب التعتن البريطاني ، بل لأنهم كما قال النحاس كانوا يقصدون بتسوية المسألة المصرية أن تكون التسوية فعلية بالنسبة لمصر ، واسمية بالنسبة للسودان ، بحجة أن البرلمان والشعب الانجليزي لم يكونا ليقبلا تغييرا في حالة السودان الراهنة (١٠٣) •

وقد توالى الاتهامات من الوفد لمحمد محمود بأنه أراد أن يوقع الاتفاق دون عرضه على الأمة ، وأن قبوله للمقترحات عقبة في سبيل المفاوض المصري ، وأنه اعتبر المشروع محققا لأمانسى مصر القومية (١٠٤) •

وقد أصدر محمود بيانا دافع فيه عن نفسه أمام تلك الاتهامات فنفى أنه قد طلب توقيع الاتفاق وتنفيذه ، بل أنه طلب عرض المشروع على الأمة لتبدى رأيها فيه ، كما أنكر محمود أن مشروع ١٩٢٩ يقف عقبة في سبيل المفاوضين ، فأوضح أن المشروع معروض على مصر منذ ثمانية أشهر ومعه تصريح وزير الخارجية بأنه أقصى ما يستطيع أن يشير على حكومته بقبوله ، وفي خلال هذه الأشهر لم يبد عليه أحد اعتراضا ، وقد قبل النحاس وحزبه المشروع كأساس

(١٠٢) البلاغ - ١٩٣٠/٥/٤ مقال عبد القادر حمزة •

(١٠٣) د يونان ليبب - السودان في المفاوضات المصرية البريطانية

ص ٦٨ •

(١٠٤) انظر البلاغ - ٤ - ٥ - ١٩٣٠ ، وأيضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠

للعلاقات بين مصر وانجلترا ، كما قوض أيضا البرلمان المصري الحكومة الحاضرة في المفاوضة على أساس المشروع (١٠٥) .

وقد نفى محمود انه قد اعتبر المشروع محققا لإمانى مصر الوطنية ، ويرهن على ذلك بما جاء فى كتابه الاخضر عن المفاوضات بقوله ، «وما لى ان اخذع نفسى او اخذع احدا فاقول انه غاية مايتمنى المصرى لبلده ، فانه لعزیز على أن يقف بأمانى البلاد عند هذا الحد مهما بعد » (١٠٦) .

وبالنسبة لمسألة السودان ذكر انه اثناء مفاوضاته فى هذه المسألة قامت عقبة لم يحن الوقت للإفضاء بها ، لأن المفاوضات فى هذه المسألة مازالت قائمة ، وأنه حينما تنتهى المفاوضات بالنجاح أو الفشل فسيصالح الأمة بهذه العقبات ومصادرها (١٠٧) .

وقد دافعت « السياسة » أيضا عن التهم المنسوبة لمحمود ، بأن التلغراف الذى تستند عليه « البلاغ » فى اتهاماتها قد كتب فى ٤ أغسطس بينما محمود وهندرسون قد تبادلوا الخطابين المرفقين بالمعاهدة فى ٣ أغسطس والذى وافق فيه محمود زدا على هندرسون بأنه مستعد لعرض المقترحات على الشعب والبرلمان المصرى (١٠٨) .

كما قيدت كذلك ادعاءات الوفد بأن محمود سبب فشل المفاوضات ، فتساءلت لماذا سكوت الوفد ثمانية أشهر دون أن يعارض المشروع ، ولماذا وافق على الدخول فى مفاوضات على أساس

(١٠٥) السياسة - ١٩٣٠/٥/٥ بيان محمد محمود وانظر رد البلاغ على البيان ١٩٣٠/٥/٦ لعبد القادر حمزة .

(١٠٦) نفس الدورية والعدد وانظر رد البلاغ نفس العدد .

(١٠٧) نفس الدورية والعدد وانظر ايضا نفس الدورية .

(١٠٨) نفس الدورية - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ المحاولة الصيانية المفضوحة

وايضا العدد ٥ - ٥ - ١٩٣٠ تبعات مضحكة .

مُشروع محمود ، ولماذا لم يصر على الدخول حرا من غير قيد اذا كان الذى يقوله صحيحا(١٠٩) ، وخاصة ان الوفد قد علم من تصريحات مكدونالد وهندرسون بأن المقترحات اقصى ما تسمح به الحكومة البريطانية ، كما اكدت السياسة وهى على حق ان محمود صرح بأن المشروع خطوة لاستكمال الاستقلال(١١٠) ، والدليل على ذلك ما جاء فى كتابه الأخضر وما صرح به لجريدة الجورنال بأن المقترحات خطوة فى سبيل الاستقلال(١١١) ، كما سبق الاشارة ، وعندما نبه هندرسون محمود الى ان هذه المفاوضات قد يترتب عليها استقالة وزرائه ، اجابه باستعداده لتحمل مسئولية ذلك ، وبذلك السياسة على ذلك بأنه لو كان حريصا على الحكم لما كان جوابه انه مستعد ان تستقيل وزارته(١١٢) .

وردا على اتهامات الوفد ايضا بشأن موقف محمود ازاء السودان ، دافعت السياسة عن ذلك بأنه قد اصر على ذكر اتفاقية ١٨٩٩ فى مفاوضاته ، وأنه رفض فكرة الحكم الثنائى التى ارادها الانجليز فى ذلك الحين(١١٣) .

وابان الاعلان عن فشل مفاوضات النحاس - هندرسون صرح محمود بأن المفاوضات لاتحقق آمال البلاد ولكنها خطوة الى الاستقلال بتلويها خطوات ، تسعى من اجلها الأمة لتحقيق امالها وامانيها ، ثم هاجم محمود وزارة النحاس بأنه على الرغم من وجوده

(١٠٩) السياسة - ٦ - ٥ - ١٩٣٠ .

(١١٠) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠ .

F.O. 407/209 II No. 18-Palairret to Henderson Avg. (١١١)

23. 1929.

(١١٢) السياسة - ٥ - ٥ - ١٩٣٠

(١١٣) السياسة ١٩٣٠/٥/٥

برلمان ودستور قائم فليس هناك ديمقراطية قائمة وأنه لا يمكن للأمة أن تطلعن إلى هذا الحكم (١١٤) .

وعلى أية حال فإن مفاوضات النحاس - هندرسون قد تقدمت خطوة عن مقترحات محمود في بعض الجوانب كأن تقدم مصر المساعدات لبريطانيا داخل أراضيها ، أو أن الجيش المصري سوف يقوم في المستقبل بحماية القناة ، كما حذفت المادة الخاصة بتقديم سفير بريطانيا على غيره من السفراء ، وأن كان ذلك قد جاء في المذكرة وليس في النص ، كذلك نجح الوفد في تخفيض مدة سريان المعاهدة إلى عشرين عاما (١١٥) .

وهو الأمر الذي أغلق ملفه في أي الأحوال بعدم الاتفاق على المعاهدة وإقالة وزارة النحاس .

(١) موقف محمد محمود من وضع معاهدة سنة ١٩٣٦ موضح التطبيق :

على الرغم من موقف محمد محمود الراضى لاجراء مفاوضات مع بريطانيا في ١٩٣٤ الأمر الذي عبر عنه في لقاء له مع لامبسون

(١١٤) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ كلمة محمود في أعضاء لجنة السيدة زينب المركزية .

(١١٥) السياسة ١٩٣٠/٥/٢٥ بعد نشر الكتاب الأبيض والعدد ٢٦ / ١٩٣٠/٥ أن المشروع الجديد لم يأت بأفضل مما جاء به محمود باستثناء الشكل واللفاظ ، وايضا العدد ٢٧ / ١٩٣٠/٥ « منطق النصوص والمقارنات » مقارنة بين مشروع محمود - هندرسون والنحاس - هندرسون وأنه لم يأت بجديد كحزب أغلبية ، وانظر على الجانب الآخر روز اليوسف ٣ / ٦ / ١٩٣٠ العدد ١٧٥ الفرق بين المشروعين واتهمت مقترحات محمود بأنها قد أملت وسلمت له في ثلاثة أيام وأنها احتوت على تساهلات جوهرية .

فى ١٠ ابريل من ذلك العام بقوله « أنه لن تكون هناك مفاوضات للمعامدة قبل عامين على الأقل ، وان الاوضاع الداخلية فى مصر فى فوضى كاملة ، وحتى يتم تنظيم البيت من الداخل فسوف يكون من البلاءة التفكير فى مفاوضات ، وفى تلك الاثناء يمكن النظر فى مشاكلنا المشتركة مشكلة وراء الاخرى » (١١٦) .

غير انه تحت ضغط الاحداث الدولية باعثناء ايطاليا على الحبشة ، واحتمال نشوب الحرب ودخول بريطانيا فيها ، الى جانب الاحداث الداخلية فى مصر كل ذلك ادى بمحمود الى ان يعمل عن رايه السابق ، ويدلى بحديث للسكرتير الشرقى للسفارة البريطانية فى اواخر اكتوبر سنة ١٩٢٥ والذى نقله بنوره الى لامبسون ، وقد اشار فيه الى ضرورة تعاون مصر باخلاص مع انجلترا فى تلك الظروف فى مقابل ان يحترم استقلالها ، وان يسمح لها بزيادة وتطويع جيشها لتصبح فى مركز يجعلها تستطيع ان تشارك انجلترا فى الدفاع عن مصر ، واضاف ان ذلك لايتحقق الا بالحصول على المال بعد الغاء الامتيازات المالية للاجانب ، اما فيما يتعلق بالدستور(*) ، فقد ذكر محمود انه من الحماسة الحديث عنه فى مثل تلك الظروف(١١٧) .

ومن ثم فقد كان محمود يطالب بحماس بالتوقيع قورا على

F.O. 407/217 (III), ENC in No. 29 Record of a (١١٦)
conversation between Sir M. Lampson and Mohamed Mahmoud
Pasha, April 10, 1925.

(*) انظر الفصل الثانى - حيث كان الوفد يطالب بعودة دستور ١٩٢٢
أولا
(١١٧) د. أحمد زكريا - المرجع السابق ص ١٨٨ .

اتفاق على أساس معاهدة سنة ١٩٣٠ ، وهو ما طالبت به الجبهة الوطنية التي تكونت عقب أحداث ١٩٣٥ من جميع الأحزاب وكان محمود ضمن أعضائها (١١٨) ، وقد تم أول اجتماع للجبهة المتحدة في منزل محمد محمود ، ثم أصبحت الاجتماعات تعقد بعد ذلك في منزل النحاس (١١٩) .

وفي ١٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، اتفقت الجبهة المتحدة التي من أعضائها محمد محمود على رفع كتابين أحدهما للملك فؤاد لاعادة دستور ١٩٢٣ ، والثاني لبريطانيا لتوقيع معاهدة ١٩٣٠ بعد الاتفاق على نص السودان ، وبالفعل صدر الأمر الملكي بعودة دستور ١٩٢٣ (١٢٠) ، كما أبلغ لامبسون نسيم عن عدم معارضة الحكومة البريطانية في اعادة الدستور (١٢١) .

وقد رد ايدن وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت على طلب الجبهة المتحدة لعقد المعاهدة بأن هذا الأمر موضع عنايته الجدية ، ولكن ابداء الرأي فيه يحتاج الى بعض الوقت نظرا لحدثة عهده بتولى مهام وزارته ، ولانشغاله في تلك الفترة بمسألة الحبشة (١٢٢) .

وقد عقب محمود على رد ايدن في حديث له مع الامرام فقال ، ان برقية ايدن تدل على حرص من جانبه على حل المسألة المصرية

(١١٨) انظر شفيق غريال - المرجع السابق ص ٢٧٩ .

(١١٩) د. هيكل - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٨ .

(١٢٠) د. رمضان - المرجع السابق ج ١ ص ٧٧٨ وايضا الرافعي -

المرجع السابق ج ٢ ص ٢٠٤ - ٢٠٩ .

(١٢١) د. هيكل - المرجع السابق ج ١ ص ٢٨٨

(١٢٢) نفس المرجع - ص ٣٩٣ ونفس الجزء .

بروح الود والتفاهم بين مصر وانجلترا ، أما اعتذاره بقوليه لمنصبه قبل قليل فإنه قد يكون لهذا الاعتذار ما يبرره لو أن المسألة لم تكن جوهريّة وحيوية لمصر بالقدر الذى يجعلها أول مسألة تشغل بال المصريين وتجعلهم يستعجلون فى حلها ، وأن انجلترا متى اقتنعت بالرد على طلب مصر بتوقيع المعاهدة بالنصوص التى انتهت إليها مفاوضات ١٩٣٠ ، فإنها ستسارع الى ابداء رأى صريح فى الجبهة الوطنية (١٢٣) .

وعندما اطلع لامبسون محمد محمود وصديقى اثناء مقابلتهما معه ، على نص برقية ايدن فى ٢٢ ديسمبر ١٩٣٥ ، اجاباه بأنهما لايران هذه الطريقة متفقة مع ما يرجى من تصفية الجور وتحسين العلاقات بين الدولتين ، فقد صرح هور فى مناسبتين علنيتين بتصريحات جرحت الشعور المصرى ، فإذا أريد ارضاء هذا الشعور لا يكون ذلك ببرقية تنقل على أعضاء الجبهة المتحدة فرادى ، بل لابد من بيان صريح يقر قبول انجلترا لمشروع سنة ١٩٣٠ كقاعدة للتسوية (١٢٤) .

ويبدو غريباً اصرار محمود وأعضاء الجبهة الوطنية على التوقيع على معاهدة سنة ١٩٣٠ رغم انه من المقروض فى المفاوضات أن يحاول الحصول على مزايا أفضل من تلك التى حققها أى مشروع سابق ، وقد فسر الاستاذ غريال ذلك الموقف بأنه ربما كان نابعا من أن معاهدة ١٩٣٠ كانت مقبولة من جميع الاحزاب ، وبالتالي فلن تقوم معارضة حولها (١٢٥) .

(١٢٣) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود مع جريدة الاهرام نقلته السياسة .

(١٢٤) د . هيكل - نفس المرجع والجزء ص ٢٩٣ .

(١٢٥) انظر شفيق غريال - المرجع السابق ص ٢٧٩ .

وقد فسر محمود اصراره على مشروع سنة ١٩٣٠ ، فى حديث له مع لامبسون بقوله ، انه معترض على المفاوضات ، وأن ما يريده الموافقة فورا على مشروع ١٩٣٠ ، باستثناء النقاط التى لم يتم التوصل الى حل فيها فهى التى تخضع للمفاوضة فيما بعد ، لأنه سوف يكون مميتا ارسال وفد الى لندن والمغامرة بفشل آخر ، وقد حث محمود بقوة واصرار كما قال لامبسون على ان يتم ذلك قبل انتخاب البرلمان فان ذلك امر على قدر عظيم من الأهمية (١٢٦) .

ومع هذا السبب الظاهر الذى أبداه محمود لاصراره على مشروع معاهدة سنة ١٩٣٠ وهو الخوف من أى فشل ، فلا شك انه كان هناك سبب آخر فقد كان فى نفس الوقت لا يريد اجراء انتخابات جديدة الا بعد عقد المعاهدة خوفا من عودة الوفد ، فربما لا يريد ان ينسب ذلك الى الوفد ، أو ربما كذلك اعتقادا منه ان عقد المعاهدة سيهدد وجود الوفد نفسه وهو ما يتمناه، وهو ما أعلنه محمود بعد عقد معاهدة ١٩٣٦ ، بأن مهمة الوفد قد انتهت ، وترتب على ذلك ان اعتنقت المعارضة كلمة محمد محمود أن الاغلبية قد انتهت (١٢٧) .

وهذا يفسر موقفه بعد ذلك فى الهجوم على وزارة النحاس ، ورئاسته للمعارضة تجاهها ثم تقديمه عريضة للملك ضدها ، وبدأت سياسته فى التقرب من الملك طمعا فى رئاسة الوزارة . الخ (١٢٨) .

وعلى أى الأحوال ففى نفس الحديث رد لامبسون على محمود

« بأن اقتراحه ييسط الأمور الى حد بعيد فلو ان الحكومة البريطانية قد وافقت على عقد معاهدة « الآن » فن المواد العسكرية

F.O. 407/220. No. 6, Lampson to Eden, Jan 2. 1936. (١٢٦)

(١٢٧) أحمد بهاء الدين - فاروق حلكا ص ٢٧ .

(١٢٨) انظر الفصل الثانى .

لمعاهدة ١٩٣٠ لم تعد ملائمة للامراض الحالية ، وان ما يضايقه ان المصريين لا يعلمون مدى الاهمية التي ينبغي ان تعلق على وجود قواتهم « معنا » في حالة دائمة من التعاون للدفاع ضد اى عدوان خارجى » (١٢٩) .

وقد علق لامبسون على موقف محمود بقوله :

« وقد حاول الباشا اقتباس بعض مواد معاهدة ١٩٣٠ ، غير انى نجحت فى اقناعه بانها لاتلبى الاحتياجات الحالية التى كشفت عنها الازمة الإيطالية الأخيرة خاصة ما اتصل منها بالقواعد الجوية وما الى ذلك » .

وأخيرا فقد أقر محمود بأن المواد العسكرية تتطلب المراجعة ، ولو أن فكرة انشاء جيش مشترك انجليزى - مصرى قد فاجأته غير انه رأى ان القضية بالنسبة لهذه الفكرة هي قضية صياغة ، وأنه مستعد للمعاونة فى وضع هذه الصياغة (١٣٠) .

وقد ذكر لامبسون كذلك أن محمود قد أشار فى موضع آخر الى الرغبة فى منح المصريين شيئا بشأن قضية الامتيازات ، ولما أوضح له الصعوبات القائمة تم اسقاط المسألة (١٣١) .

رغم أن محمد محمود بعد ذلك سوف يتمسك بالغاء الامتيازات الأجنبية فى مقابل التساهل فى المسألة العسكرية .

F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1933. (١٢٩)

F.O. 407, 220. No. 6. Lampson to Eden, Jan 2, 1933. (١٣٠)

Ibid (١٣١) وانظر رد ايدن على تعليقات لامبسون لمحمود يحذره

من عدم تشجيع اى اقتراحات تصدر من اى جهة وانظر

F.O. 408/220, No. 8, Eden To lampson Jan. 3. 1933

وبعد هذا اللقاء وفى حديث لمحمود مع جريدة الاهرام يعونا يتحدث عن مزايا اتفاقية ١٩٢٠ ، وأنه ليس هناك ما يحول دون اعلان انجلترا قبول ما طلبته مصر ، وخاصة أن النصوص التى تم الاتفاق عليها مقبولة من الطرفين ، ولا يجوز العودة الى النظر فيها ، وقد وصف محمود مصر بأنها على قوة بركان ، وأنها تريد أن تعرف مصيرها ، ثم أبدى اعتقاده بأن أيمن لن يترك الفرصة تمر دون أن يوقع على ما تم الاتفاق عليه بين مصر وانجلترا (١٢٢) .

أى أن محمد محمود بعد أن وافق لامبسون على أن معاهدة ١٩٢٠ ، لم تعد تصلح وخاصة فى شروطها العسكرية كأساس لعقد معاهدة ، عاد وطالب فى حديثه للاهرام بأن يوقع فى الحال على أساس اتفاق ١٩٢٠ .

وعلى أية حال وفى ٢٠ يناير ١٩٣٦ جاء رد الحكومة البريطانية بالموافقة على التفاوض لعقد معاهدة فى الحال ، ولم يتردد الرد بأن يكون مشروع ١٩٢٠ ، كما رغب محمد محمود ، هو أساس لتوقيع المعاهدة ، وإن كان قد أعلن فى الوقت نفسه عن الرغبة فى عقد معاهدة مع ممثلى الشعب المصرى بأسره ، وكان معنى ذلك بقاء الأحزاب متحدة (١٢٣) .

وفى ١٣ من فبراير صدر مرسوم بتعيين الهيئة الرسمية لعقد معاهدة مع بريطانيا من جميع الأحزاب والمستقلين ، مثل مصطفى النحاس رئيساً ومحمد محمود واسماعيل صدقى الخ أعضاء (١٢٤) .

(١٢٢) السياسة - ١٩٣٦/١/٥ حديث محمد محمود .
(١٢٣) غريال - المرجع السابق ص ٢٧٢ ، وانظر د. رمضان - المرجع السابق ص ٧٨٨ - ٧٩٠ شروط بريطانيا لإبرام المعاهدة .
(١٢٤) نفس المرجع - ص ٢٧٦ الأعضاء ، هم أحمد ماهر - مكرم عبيد - على الشنقى عبد الفتاح يحيى - واصف غالى عثمان محرم - حلمى عيسى .

وقد اقترح محمد محمود ضم عبد الحميد بدوى الى هيئة
المفاوضين ، فاعترض الآخرون بأن بدوى لا يمثل حزبا معيناً ولا هيئة
سياسية ، ولكن محمود تمسك برأيه وقال للنحاس فى آخر النقاش
حول ذلك بأنه يرجوه رغم سرية المحادثات بأن يرجع الى مشورة
بدوى فى كل ما يرى ضرورة لعرضه عليه ، فوافق النحاس ، حتى
انه عندما بحثوا فى الاتفاق العسكرى قيل ان اعتراضات محمود
على بعض مواده كانت بوحى من بدوى (١٢٥) .

اما عن محمد محمود مفاوضا ، فلا شك أنه كان يعرف جيدا
المفاوض البريطانى فقد اشترك فى مفاوضات سعد - ملتر كذا كانت
هناك مفاوضاته فى ١٩٢٩ ، مما يعطيه خبرة وميزة فى نفس الوقت
للجانِب المصرى .

وفى احدى جلسات المفاوضات طلب محمود ضم وثائق
مفاوضاته مع هندرسون فى ١٩٢٩ الى مفاوضات ١٩٣٠ من اجل
المقارنة بين المشروع المعروض عليهم وبين هذين المشروعين، وقد كان
مشروع محمود بالفعل موضوع جلسة من الجلسات التى عقدتها
المفاوضون المصريون (١٢٦) .

وقد برز موقف محمود فى المفاوضات اثناء النقاش حول
المسألة العسكرية وكانت بريطانيا قد تراجعت فى هذه المسألة عن

(١٢٥) المصور : ١٩٣٦/٨/٧ العدد ٦١٧ والتى ذكرت انه عندما عرضت
مسألة السودان رأى المفاوضون حاجتهم الى بدوى لاستطلاع رأيه فى بعض
النقاط القانونية الدقيقة فاستدعوه على عجل وطلبوا منه تقديم مذكرات ،
فلما انتهى بدوى منها قرأها فأبدوا إعجابهم بها ، فابتسم محمود وقال
« مثل قلت لكم من الأول يا جماعة انه لازم يكون معنا »
(١٢٦) نفس الدورية - ١٩٣٦/٧/١٧ العدد ٦١٤ .

تم الاتفاق عليه فى عام ١٩٣٠ - بحجة تغير الموقف الدولى ، وقد انتهى النقاش بأن يكون للقوات البريطانية الحق فى أن تستعمل موانئ مصر ومطاراتها وطرق مواصلاتها فى حالة خطر الحرب الداهم ، وفى حالة أية مفاجأة دولية يخشى خطرها (١٢٧) .

وقد اعترض محمود على عبارة «خطر الحرب الداهم والمفاجأة الدولية التى يخشى خطرها» ، ولذلك عندما أبدى أعضاء الهيئة المصرية رأيهم فيه، أعلن محمود رفضه للمشروع لما له من اعتراضات على أحكامه ، وأضاف أنه من باب المجاملة سوف يستمر مع زملائه فى المحادثات التى ستدور حول المسألة السودانية ، بعد أن ينتهوا من محادثات المسألة العسكرية ، وإن كان قد أمل أن يرجع عن رفضه إذا ما أسفرت المفاوضات عن فوائد فيمابقى من أمور (١٢٨) .

وقد حاول الدكتور أحمد ماهر اثناؤه عن موقفه فنبهه الى أن قبولهم لمشروع الاتفاق العسكرى معلق هو الآخر على فائدة ما سيجنونه من مفاوضاتهم فى النقط الباقية ، ثم طلب منه أن يقبل المشروع معلقا على هذا الشرط .

فاجابه محمود بأن «هذه فارقا عظيما بين القبول والرفض حتى اذا علق كلاهما على شرط مستقبلى» ، ولذلك فانه يصير على موقفه ، وهو موقف رفض المشروع الذى يحسبه متضمنا أحكاما ماسة باستقلال مصر (١٢٩) .

ومع ذلك فقد حضر محمد محمود خصيصا الى القاهرة ، حيث التقى بعبد العزيز فهمى ومحمود عبد الرازق وهيكىل ، وشرح لهم

(١٢٧) د. هيكىل - المرجع السابق ج ١ ص ٤١٣ - ٤١٤ .

(١٢٨) الشهاب - ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٢٩) نفس الدورية والعدد .

الموقف وأنه يرغب فى قطع المفاوضات واخبرهم أن زملاءه لا يتحمسون حماسه لقطع المفاوضات ، ويحاولون حملته على ألا يتسحب من هيئة المفاوضات ، فأيد الحاضرون محمود فى موقفه ، وشرح لهم فهمى ما تنطوى عليه عبارة الخطر الداهم من احتمالات لاحصر لها (١٤٠) •

ثم أشار على محمود وأيده الجميع بأن يتمسك فى مسألة الامتيازات بالغائها الالغاء القام ، وبضرورة النص على ذلك فى صلب المعاهدة بوضع نص تتعهد به انجلترا بأن تعاون مصر على هذا الالغاء ، فان حصل محمد محمود على هذه الترضية ، كانت كسبا يعوضها عن التسليم بالمعاونة فى حالة المفاجأة الدولية ، وتكون حجة لمحمود فى عدم انسحابه (١٤١) •

وقد وافق محمود على تلك الفكرة ، لأنه رغم رفضه للمشروع العسكرى إلا أنه استمر فى المفاوضات ، وخاصة أنه كان مهتما بمسألة إلغاء الامتيازات منذ وزارته ١٩٢٨ - ١٩٢٩ ، حينما أرسل وزير خارجيته حافظ عفيفى الى لندن للتخفيف من عبء الامتيازات ثم حاول هو كذلك ابان مفاوضاته فى سنة ١٩٢٩ ونجح فى نقل اختصاص المحاكم القنصلية الى المحاكم المختلطة وفى تطبيق التشريع المصرى على الأجانب ، وان كان مشروع المعاهدة لم ينفذ كما هو معروف (١٤٢) •

(١٤٠) د • مېكل - نفس المرجع والجزء ص ٤١٤ ، وانظر غريبال - المرجع السابق - ص ٢٨٧ - ٢٨٨ •
(١٤١) نفس المرجع والصفحة •

(١٤٢) انظر القضية المصرية - ص ٣٣٢ - وانظر د • رمضان - المرجع السابق - ص ٢ ص ٣٨ - ٣٩ وله رأى مختلف حول قضية الامتيازات وأن صاحب فكرة الغائها هو الوفد ، وانظر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٦ - ص ٤٥٧ •

واستمر محمود على اهتمامه بموضوع الامتيازات ، ففي اثناء حديثه مع لاميسون في ٢ يناير ١٩٣٦ ، اشار الى رغبته في منح المصريين شيئاً بشأن الامتيازات (١٤٤) ، وفي خطبته في ٧ نوفمبر ١٩٣٥ صرح بأنه لم يبق لمعالجة مشكلة الامتيازات الا طريق واحد هو الغاؤها تماماً (١٤٤) .

وقد اعترض محمد محمود على ثلاث نقاط أخرى من الاتفاق العسكري هي :

- ١ - قبول مصر انشاء طرق حربية جديدة .
- ٢ - سماح مصر للطائرات البريطانية بالطيران على اراضيها عند الضرورة .
- ٣ - نفقات الثكنات (١٤٥) .

وقد أبدى النحاس وزملاؤه آراءهم في تلك النقاط ، وبينوا أنها في المشروع الأخير خير منها في جميع المشروعات السابقة ، ولكن محمود رأي أن فيها قيوداً لا يمكنه أن يتقيد بها (١٤٦) ، لأنها لا تحقق الاستقلال الداخلي ، ولا ترفع يد الاحتلال عن الأراضي المصرية كما هو مفهوم من نصوصها المعروضة (١٤٧) .

— (١٤٣) F.O. 407/220, No. 6, Lampson to Eden, Jan 2, 1936

- (١٤٤) البلاغ - ١٩٣٥/١١/٧ ، والسياسة - ١٩٣٦/٨/٣ ، دولة محمود والغاء الامتيازات الأجنبية ، الشباب ١٩٣٦/١١/٤ العدد ٣٨ (١٤٥) المصور ١٩٣٦/٧/٣١ العدد ٦١٦ - والشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .
- (١٤٦) نفس الدورية والعدد .
- (١٤٧) البلاغ ١٩٣٨/٤/٤

١١٠ قرر النحاس عليه بأنه زعيم الاغلبية ، وأنه قد وافق مبدئياً على المشروع لأنه لا يرى فيه قيوداً على مصر (١٤٨) .

١١١ فعلق محمود قائلاً ، « وهل أنت يا باشا تستبعد أن تكون معي الاغلبية بعد خمس سنوات ، فقد يحدثنى الانجليز فأكون وقتئذ غير مقيد » ، وقد استمرت المناقشة فترة بين الزعيمين فقال محمود فى النهاية ، انه يفضل تأجيل المعاهدة الى أجل غير مسمى ، فتدخل مكرم وذكره بأنه كان يطالب بالمعاهدة فى الحال وقبل اصدار الدستور (١٤٩) .

١١٢ ولكن محمود أصبر على موقفه من عدم قبوله الاتفاق العسكرى وسجل رفضه فى كتاب رسمى ابلغه الى النحاس ، وطلب منه ابلاغه الى لامبسون حتى تكون الحكومة البريطانية على علم تام بمواقفه (١٥٠) .

١١٣ فأبلغه النحاس أن المندوب السامى يشترط التوقيع على الاتفاق من جميع الاعضاء الممثلين للعناصر الحزبية المصرية المشتركة فى هيئة المحادثات ، فطلب منه محمود أن يخبر لامبسون ، ثم يرى اذا كان لديه مخرج من ذلك المأزق ، الا ان مكرم عبثاً اقترح على النحاس بأن يتحدث مع المندوب السامى ويقنعه بالاكتماء بتوقيعه عن الجانب المصرى ، وبالفعل فقد تمت الموافقة على أن يكتفى بتوقيع الاتفاق من رئيسى الهيئتين وحدهما (١٥١) .

(١٤٨) المصور - نفس العدد .

(١٤٩) نفس الدورية والعدد .

(١٥٠) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ .

(١٥١) نفس الدورية والعدد .

وكان النحاس قد ابلغ لامبسون كذلك بموافقة الجانب المصرى على الاتفاق العسكرى ما عدا محمد محمود بقوله « يسرنى ان اخبر فخامتكم ان زملائى وانا موافقون على الاتفاق العسكرى عدا دولة محمد محمود فانه غير موافق على الاتفاق المذكور ، ولكنه لا يمتنع عن الاستمرار مع زملائه فى المحادثات فى المسائل المالية (١٥٢) » .

وقد قابل لامبسون محمد محمود اثر اختلافه مع زملائه حول الاتفاق العسكرى ، وأوضح محمود له معارضته خاصة لموضوع « الطوارئ الدولية » التى يخشى وقوعها فرأى أنه يجب على الأقل بان ينص المشروع على ضرورة موافقة مصر ، على ان هناك حالة طوارئ دولية يخشى وقوعها حقا ، فرفض لامبسون هذا الطلب (١٥٣) .

وقد علقت مجلة الشباب على أن محمد محمود قد استعمل فى حديثه كلمة Consent التى تدل على الموافقة ، ولكن اللحن النهائي للمشروع جاء متضمنا عبارة Consult بمعنى الاستشارة او اخذ الرأى ليس غير (١٥٤) .

وقد حدثت أقاويل نتيجة لموقف محمود من الاتفاق العسكرى ، وأشيع أنه قدم استقالته من وفد المفاوضات ، وقد دافعت جريدة السياسة عن محمود بأن الخلاف فى الرأى حول الاتفاق العسكرى ، خلاف أساسه تقدير استقلال مصر وسيادتها قبل كل شيء ، لأن القوات البريطانية لن تنسحب من القاهرة الا بعد بناء الثكنات وبعد انشاء طرق معينة تعهدت مصر بإنشائها ، فضلا عن بقاء القوات

-
- (١٥٢) السياسة ١٩٣٦/٧/٢٥ « توقيع الاتفاق العسكرى بين مصر وبريطانيا وعدم موافقة محمد محمود » والبلاغ ١٩٣٦/٧/٢٥ .
- (١٥٣) الشباب ١٩٣٦/٧/٢٩ العدد ٢٤ ارادة الحكومة المصرية .
- (١٥٤) نفس العدد والدورية .

العسكرية بالاسكندرية ثمانى سنوات ، مما يتضح معه ان الاختلاف على قيمة هذا الاتفاق له قيمته ، ويجب ان يكون موضع التفكير من كل مصرى(١٥٥) .

وقد رأى محمود ان يستمر فى المحادثات حتى تعرف مصر ما تريد انجلترا معاونتها فيه من حقوقها ، وتقدر هذه المعاونة بالقياس الى ما تساهلت فيه الكثرة الكبرى من المفاوضين المصريين بهدف الوصول الى اتفاق بين الدولتين(١٥٦) .

كما نفت البلاغ كذلك ان محمود قدم استقالته وقالت انه كان هناك خلاف يسير قد وقع ولكنه مستمر كعضو من أعضاء الهيئة وقد سوى الأمر وهدأت النفوس ، وصرح محمود بأن فكرة الاستقالة لم تخطر له على بال ، ونفى حدوث خلاف بينه وبين النحاس أو زملائه كالذى كتبته « الاهرام » ، واكد على ان الخلاف فى الراى من طبيعة كل هيئة ولا يمكن أن ينبنى عليه شيء(١٥٧) .

كما قيل أيضا ان من أسباب استمرار محمود فى هيئة المفاوضين خوفه من عدم نجاح المعاهدة ، اذا انسحب من المفاوضة فتقع تبعة فشلها عليه ، ولأنه كذلك رغب فى أن تتخلص مصر من السيطرة الاجنبية حتى تتفرغ لاصلاح احوالها الداخلية(١٥٨) وواضح

(١٥٥) السياسة — نفس العدد .

(١٥٦) نفس الدورية والعدد .

(١٥٧) البلاغ ١٩٣٦/٧/١٤ موقف محمود من معاهدة ١٩٣٦ .

(١٥٨) المصور ١٩٣٦/٨/٢٨ وانظر فيها آراء أخرى عن موقف محمود

« مثل انه دعا أعضاء حزبه وعرض عليهم مشروع الاتفاق العسكرى ، وانقسم الأعضاء الى فريقين فريق يحبذ عدم الموافقة والفريق الآخر لايرى هذا الراى لأنه بمثابة انتحار للحزب اذا تم عقد المعاهدة على الرغم من معارضته » .

من اهتمام الصحف بمسألة انسحاب محمود من هيئة المفاوضين لعدم موافقته على النقط العسكرية ، مدى أهمية محمد محمود كعضو بارز من أعضاء الهيئة المصرية .

وعندما اجتمعت الهيئتان المصرية والانجليزية عند مناقشة مسألة الامتيازات الأجنبية قيل انه قد وقع هذا الاتفاق على أساس التعديلات التي طلب محمود ادخالها على المشروع ووافقه جميع المفاوضين المصريين (١٥٩) .

وقد تألفت لجنة للتحرير يمثل فيها الطرفان المصري والانجليزي لوضع الصيغ وعرضها على المفاوضين ، ومثل مصر محمد محمود والدكتور أحمد ماهر ومكرم عبيد وحافظ عفيفي ويبدو انه قد وقع الاختيار عليهم لانهم أكثر الأعضاء المصريين معرفة باللغة الانجليزية وقد اشترط ألا يكون عمل هذه اللجنة مقيدا للطرفين (١٦٠) .

وقد بدأت اللجنة عملها في ٧ يوليو ١٩٣٦ وعقدت عدة جلسات ، واتفق على عرض ما يختلف فيه أعضاء اللجنة من الطرفين على هيئة المفاوضين عن الجانبين ، وقد عقدت اللجنة عدة اجتماعات ، وانتهت الى وضع النصوص التي أصبحت بنودا في المعاهدة (١٦١) .

وبعد الاتفاق على تفاصيل المعاهدة سافر محمد محمود مع زملائه الى لندن للتوقيع عليها ، وقد أدلى بحديث في ٢١ أغسطس ١٩٣٦ أوضح رايه في نتيجة المحادثات بأن هذا الاتفاق خير من عدم

(١٥٩) السياسة ١٣/٨/١٩٣٦ .

(١٦٠) د. حشيش - المرجع السابق ص ٥٢ .

(١٦١) نفس المرجع - ص ١٠٠ .

الاتفاق ، وأنه بقدر ما خسرنا فى النقطة العسكرية كسبنا فى حل
مسألة السودان والامتيازات والمسائل الأخرى(١١٢) .

ثم أوضح محمود موقفه من النقطة العسكرية بأن مصر قد
خسرت فيها ، وكسبت انجلترا ، وإن الاتفاق فى تلك النقطة ضعيف ،
وأنه منذ اللحظة الأولى التى وافق فيها زملاؤه على هذه النقطة
أرسل الى النحاس خطابا أبدى فيه ستة اعتراضات على الاتفاق ،
ولكن زملاءه ورئيس الوفد قد تضافروا على تعديل هذا الاتفاق
واستطاعوا كسب ٤٠٪ مما عارض بشأنه .

وعن الامتيازات ، رأى محمود أن مصر تقدمت تقدما محسوسا
فى هذا الاتفاق وأنه قد أصبح للبلاد حق إلغاء الامتيازات وإلغاء
المحاكم المختلطة بعد فترة ورأى كذلك أن فترة عشر السنوات هى
فترة ضئيلة فى حياة الأمم ، وهى كافية لوضع القوانين التى تسوى
بين المصريين والأجانب ولتدريب القضاة على الحكم بمقتضى
القانون التجارى الذى تحكم به المحاكم المختلطة ، وفى خلال تلك
المدة تعين الحكومة لكل عام طائفة من المستشارين فى المحاكم
المختلطة لهذا الغرض(١١٣) .

ثم شرح محمود مزايا المعاهدة بالنسبة لما حققته فى السودان
بأنها أفضل من المشروعات السابقة ، وإن كان يعتقد أن عدم
الاتفاق على مسألة السودان خير من الاتفاق وذلك لأن انجلترا
لاستطيع أن تحكم السودان وحدها فهى مرغمة على الاتفاق مع
مصر فى شأنه ، ولذلك ومن وجهة نظره فإن مصر ستحصل على
مزايا أكثر من التى كسبتها(١١٤) .

(١٦٢) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ عدد ٦١٩

(١٦٣) المصور ١٩٣٦/٨/٢١ العدد ٦١٩ .

(١٦٤) نفس الدورية والعدد .

وواصل محمود شرحه لمزايا الاتفاق ، فأوضح أن الاتفاقات السابقة كانت لاتباع للبلاد الغاء منصبى المستشار المالى والقضائى الا بعد انقضاء خمس سنوات على الأقل من تاريخ تنفيذ المعاهدة ، ولكن الاتفاق الأخير جعل لمصر على اثر امضاء المعاهدة أن تعلن الغاء المنصبين بعد مضى ثلاثة أشهر ينفذ بعدها هذا القرار، وتصبح مصر حرة فى شئونها المالية والقضائية ، كما أصبح لمصر الحق فى دخول عصبة الأمم ، وحق الغاء البوليس الاجنبى بالتدريج فى مدى ٥ سنوات فقط ، وصار لها الحرية فى زيادة عدد الجيش (١٦٥) .

وعند عرض المعاهدة على مجلس النواب ،لقى محمود كلمة باعتباره مؤيدا للمعاهدة فى ١٢/١١/١٩٣٦ ، فقال انه قد تعلم من الحوادث التى شهدتها بنفسه أن أحدا لا يستطيع الحصول فى معاهدة تتم عن طريق المفاوضات على مطالبه كاملة ، فحيث يوجد طرفان متفاوضان ، وجهتان للنظر ، ورأى عام يرتبط به كل من الطرفين فلن يستطيع الانسان أن يحصل على كل ما يطلبه ، « لذلك لا اكون معبرا عن رأى الصحيح اذا قلت ان هذه المعاهدة تحقق مطالب مصر على وجه كامل وبصورة نهائية ، ولكنها خطوة نحو تحقيق هذه المطالب وانها تفتح أمام البلاد بابا ظل دائما مغلقا لاستكمال ما فاتها » (١٦٦) .

ولم يتحدث محمود عما فى المعاهدة من مزايا ، باستثناء مسألة الامتيازات التى رأى انها افضل من جميع المشاريع السابقة ، وسوف تتيح لمصر الغاء الامتيازات الاجنبية والمحاكم المختلطة (١٦٧)

(١٦٥) نفس الدورية والعدد .

(١٦٦) البلاغ ١٩٣٦/١١/١٢ جلسة مجلس النواب وكلمات الاعضاء فى المعاهدة المصرية الانجليزية ، وقانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ ص ٤٦ وانظر الكلمة ٤٥ - ٤٧ .

(١٦٧) نفس الدورية والعدد ونفس المصدر والصفحة .

ثم تطرق الى القيود التى اعتقد أنها تمس استقلال البلاد ، من ذلك أنها توجب على مصر أن تقدم لانجلترا اذا خشيت وقوع مفاجات دولية لها فى حالتى الحرب وخطر الحرب ، التسهيلات فى موانئها ومطاراتها وطرق مواصلاتها للقوات البريطانية ، والمفاجات الدولية كثيرة الوقوع فى أنحاء العالم ، حيث تتشابك المصالح البريطانية ، وتفرض كذلك المعاهدة على مصر انشاء طرق حربية ، كما أنها تبيح جو البلاد كله للطيران الحربى البريطانى ، وفى هذه قيود تتنافى مع ما يفهمه من معنى الاستقلال ، وفيها كذلك ما يشعر المصرى بأنه قد قصد به فرض الرقابة على مصر ، وبعض هذه القيود يفرض على مصر أعباء مالية قد تؤخر تنظيم الجيش المصرى واعداده ، وهذه النصوص لم تكن موجودة فى سنة ١٩٢٩ ولا فى معاهدة ١٩٣٠ (١٦٨) .

وأخيرا أوضح محمود بأنه لولا ما فى المعاهدة من مزايا ، ولولا ظروف دولية قائمة ، ما جال فى خاطره قبول هذه المعاهدة ، ولكن ما حدث منذ عام ١٩١٩ ، وما جره الخلاف على مشروع المعاهدة من تضيق لها ، وارتداد الى ما دونها وتعطيل الاصلاح فى مرافق البلاد مايدعو الى النظر بعين الواقع ، من أجل كل هذا رأى محمود أنه لابد من العمل على تعديل المعاهدة بأسرع مايمكن (١٦٩) .

(١٦٨) نفس الدورية والعهد ، ونفس المصدر والصفحة .
 (١٦٩) نفس الدورية والعهد - نفس المصدر والصفحة .

الخاتمة

يقدم محمد محمود النموذج الأمثل لحكم كبار الملاك المصريين، سواء من حيث مصرية الأسرة والتي كانت تمتلك آلاف الأفدنة ، وتشتغل بالعمل السياسى من الجد والأب والابناء،الى البيت الكبير الذى تعقد فيه الاجتماعات السياسية والندوات الأدبية حتى اعتبر منزل محمود أكبر صالون أدبى فى عصره ، الى الاشتراك فى الأحزاب السياسية وتمويل صحفها ٠٠٠ الخ .

ولاشك ان انتماء محمود الاجتماعى لأسرة من كبار الملاك وانتماءه الفكرى لحزب الأمة قد وضعه فى صف السياسة المعتدلين ومن هنا كان مفهومه لحل القضية الوطنية يقوم عن طريق المفاوضات واعتبار سياسة الخطوة خطوة ، أو « خذ وطالب » هى السبيل لحل القضية الوطنية والحصول على الاستقلال ، حتى لو خرج على إجماع الأمة كما حدث فى قبوله لمشروع ملتر ١٩٢٠ والذى رفضه

سعد لعدم تحقيقه لأمانى الأمة فى الاستقلال ، بينما أيدده محمود من منطلق أنه خطوة فى سبيل الاستقلال الكامل مما أدى الى انقسام الوفد وخروجه منه ٠٠٠ المخ .

وبناء على هذا المفهوم قامت مفاوضاته ، فى ١٩٢٩ والتي تقدمت خطوة بالقضية المصرية أو فى قبوله معاهدة ١٩٣٦ واعتبارها أيضا خطوة تقدمت فيها القضية المصرية ، وكانت هذه هى فلسفته لكل المفاوضات المصرية الانجليزية ٠٠

وبحكم انتمائته كذلك للتيار المعتدل ، كانت علاقته بالانجليز فى كل الأحوال علاقة طيبة ولم ينتهج سياسة متطرفة فى عداوته معهم على وجه العموم ، كما حدث أبان ائتلافه مع الوفد فى ١٩٣٠ ضد حكم صدقى حين رفض محمود هذه السياسة ، وأصدر الوفد بيانه الذى هاجم فيه الانجليز بمفرده ، وأكثر من ذلك فقد اتهم محمود الانجليز بأن سياستهم المنحازة لعهد صدقى هى السبب وراء انضمام المعتدلين الى صفوف الوفد ٠٠ المخ .

ولاشك أن هذا التكوين الاجتماعى والفكرى بالإضافة الى ثقافته الانجليزية قد أثرت على توجهاته بعد ذلك فى إقامة مثل هذه العلاقة الطيبة معهم حتى وعلى المستوى الشخصى .

وكان إيمان محمود بالدستور والحياة النيابية الصحيحة نظريا فقط ، فعلى الرغم من انتمائه لحزب الاحرار الدستوريين ، وتأييده لدستور ١٩٢٣ ، الا أنه عندما يصل الى السلطة ويبدأ الاختبار الحقيقى لهذا الايمان نجده فى عام ١٩٢٨ ، يحل البرلمان ويوقف العمل بالدستور ويعطل الحياة النيابية ثلاث سنوات قابلة للتجديد ! .

وأيضا أبان وزارته الثانية فى ١٩٣٨ ، نجده يلجأ الى وسيلة أخرى لعلها تكون أكثر نجاحا من الاولى فيعمل على تزوير الانتخابات

فى ظل دستور ١٩٢٣ . وهكذا كان ايمان ابن حزب الامة والأحرار الدستوريين بالحياة الصحيحة .

ولاشك أن التكوين الفكرى والاجتماعى لمحمود محمود بالإضافة الى رغبته هو وزملائه « المعتدلين » فى تأسيس حزب يناقش سعد ويحلّق المعاهدة مع بريطانيا ، كانت وراء اشتراكه فى تأسيس حزب الأحرار الدستوريين وما كان من الدور الكبير الذى لعبه فى حياة هذا الحزب ، وخاصة مع توليه السلطة عدة مرات مما يمكن القول معه انه كان أقوى الشخصيات التى تولت رئاسة الحزب بل وداخله أيضا ، والذي ظل رئيسا له طوال حياته ، وقد انعكست هذه القوة فى نجاحه فى جر حزبه الى الائتلاف مع الوفد فى ١٩٢٦ - ١٩٢٨ ، وفى ١٩٣٠ أبان حكم صدقى ، أو فى فرض آرائه على الحزب مثل بنيانه فى الاهرام للرد على مقال هيكى « نريد ائتلافا خالصا » ، وفى اشتراك حزبه فى وزارة النحاس ١٩٢٧ - ١٩٢٨ على الرغم من وقوف أهم قيادات الحزب ضده ... الخ .

وكان لاختفاء محمود من المسرح السياسى وعجز حزبه عن إيجاد بديل له أثره فى حدوث انقسامات وخلافات داخله ، مما أدى الى سيطرة المثقفين على الحزب سواء لنمو التعليم أو لأسباب أخرى مما ترتب عليه ارتقاء الحزب فى أحضان القصر وضعفه مما يعنى تراجعهم عن القيام بدور فى الحياة السياسية المصرية وبروز الحزب السعدى ليأخذ مكانه ، مما يؤكد على أهمية الدور الذى لعبه محمود فى حياة حزبه ، والذي كان بحق حزب الاعتدال .

وعن علاقة محمود بالقصر ، فلا شك أيضا أنه بحكم تكوينه الفكرى . كابن من أبناء حزب الامة ثم بعد ذلك حزب الأحرار ، والاجتماعى لكبار الملاك ، بالإضافة الى شخصيته نفسها فقد كان معاديا لادولوقراطية الملك مما يتضح فى هذه الدراسة كـرغبته على

سبيل المثال عند اعداد الدستور بالا تكون سلطة الملك مطلقة يتحكم بها في منح الرتب والنياشين ، كما يجب الا يكون زعيما اسلاميا ، لان معنى ذلك ان يتحكم تماما في مسائل الاوقاف وتعيين الرؤساء الدينيين وأن حزيه سيحارب حتى النهاية ضد الاستبداد ، فسيادة الأمة ينبغي أن تتحقق بواسطة البرلمان ، ٠٠ الخ . ومع ذلك فقد تحالف مع فؤاد لتحقيق طموحاته السياسية ، وعندما وصل الى هدفه أراد أن يحكم منفردا ولكن فؤاد أراد هو الآخر أن يحكم فكان الخلاف الدائم بينهما ابان حكمه في ١٩٢٨ ، والذي استمر حتى استقالته في ١٩٢٩ .

وفي عهد فاروق في ١٩٣٧ ، ورغم قبوله تولي الحكم بعد اقالة الوزارة النحاسية وتعاونه مع القصر في البداية الا انه وبعد ظهور نتيجة انتخابات ١٩٣٨ أراد أن يمارس سلطاته كاملة ومن هنا بدأ اصطدامه بالقصر .

وكان محمود معاديا للوفد سواء بسبب سياسة كل منهما المختلفة عن الآخر نحو الانجليز أو الملك أو الحياة النيابية ، أو لأن الوفد حزب الأغلبية بينما يمثل محمود الحزب المنافس للحزب الكبير على السلطة رغم كونه حزب اقلية ، ومن ثم كانت الاجراءات اللادستورية التي قام بها محمود ابان فترات حكمه موجهة ضد الوفد ، كما أنه عندما كان يتولى السلطة فان ذلك يحدث على انقاض وزارة وفدية اشترك محمود في التآمر عليها بطريقة مباشرة كما حدث في وزارة النحاس ١٩٢٨ ، أو غير مباشرة كما حدث في ١٩٣٧ . ومع وضع كل هذه الأمور قيد النظر ، يمكن القول ان محمود قد لعب دورا كبيرا على مسرح السياسة بالسلب في بعض جوانبه وبالاجاب في جوانب أخرى ، وهذه على أي الأحوال طبيعة الشخصيات العامة .

المصادر والمراجع

أولا الوثائق

(١) غير المنشورة :

ملف خدمة محمد محمود : دار المحفوظات بالقاهرة رقم
٤٥٣٣٠ - محفظة ٣٨٥٧

دولاب ٣٧٦

ثانيا - الوثائق البريطانية غير المنشورة :

F.O. 407/191. Jan — Mar, 1922.

F.O. 407/195. Oct — Dec, 1922.

F.O. 407/197. July — Dec, 1923.

F.O. 407/198. Jan — June, 1924.

F.O. 407/200. Jan — June, 1925.

F.O. 407/201, July — Dec, 1925.
 F.O. 407/203, July — Dec, 1926.
 F.O. 407/204. Jan— June, 1927.
 F.O. 407/206. Jan — June. 1928.
 F.O. 407/208, Jan— June, 1929.
 F.O. 407/209. July — Dec, 1929.
 F.O. 407/213. Jan — June, 1931.
 F.O. 407/214. July— Dec, 1931.
 F.O. 407/215. Jan — June, 1932.
 F.O. 407/216. July — Dec, 1932.
 F.O. 407/217. Jan, 1933 — Dec. 1934.
 F.O. 407/220. July — Dec, 1936.
 F.O. 407/221. Jan — Dec, 1937.

وهي موجودة لدى الأستاذ الدكتور يونان لبيب رزق - كلية
 البنات جامعة عين شمس ملف محمد محمود *

F.O. 147/687, 9544.

وهو موجود لدى الأستاذ الدكتور أحمد زكريا - كلية الآداب
 - جامعة عين شمس *

(ب) وثائق منشورة :

١ - اليد القوية : مجموعة خطب وأحاديث لصاحب الدولة محمد
 محمود منذ أن أسندت اليه رئاسة الوزارة - مطبعة
 الاسكندرية ١٩٢٩ *

٢ - جمهورية مصر : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٣٤ - المطبعة
الاميرية ١٩٥٥ .

٣ - مجلس الشيوخ : قانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٦ بالموافقة على
معاهدة الصداقة والتحالف بين مصر وبريطانيا - المطبعة
الاميرية ١٩٣٧ .

٤ - مضبطة الجمعية التشريعية : دور الانعقاد الأول والآخر من
٢٢ يناير حتى ١٧ يونية ١٩١٤ .

مذكرات وذكريات

اولا : غير المنشورة :

مذكرات سعد زغلول : الهيئة العامة للكتاب كراس ١٣ ، ٣٤ ،
٣٥ . اشراف وتحقيق - د. عبد العظيم رمضان .

ثانيا : المنشورة :

١ - احمد شفيق : مذكراتى فى نصف قرن - عباس حملى الثانى
يناير ١٨٩٢ - ١٩٠٢ الجزء الثانى - القاهرة ١٩٣٦ .

٢ - احمد لطفى السيد : هذه حياتى - الهلال فبراير ١٩٦٢ .

٣ - اسماعيل صدقى : مذكراتى - الهلال ١٩٥٠

٤ - حافظ محمود : اسرار الماضى ١٩٠٧ - ١٩٥٢ -
روزاليوسف يوليو ١٩٧٣ .

: معارك فى الصحافة والسياسة والفكر - الجمهورية ابريل
١٩٦٩ .

- ٥ - سعد زغلول : الجزء الاول ك ٥ ، ك ٧ ، ك ٣٠ - اشراف
وتحقيق : د عبد العظيم رمضان - الهيئة العامة للكتاب
١٩٨٧ .
- ٦ - د محمد حسين هيكل : مذكرات فى المياسة المصرية ١٩١٢
- ١٩٣٧ - الجزء الأول القاهرة ١٩٥١ - والجزء الثانى
١٩٣٧ - ١٩٥١ القاهرة - ١٩٥٣ .
- ٧ - محمد على علوبة : نكريات اجتماعية وسياسية - القاهرة
١٩٨٣ .
- ٨ - محمد زكى عبد القادر : اقدم على الطريق - القاهرة ١٩٦٧
- ٩ - محمد كامل سليم : أزمة الوفد الكبرى - جزء ثالث اخبار
اليوم مارس ١٩٧٦ .
- ١٠ - محمود عزمى : خبايا سياسية - القاهرة ١٩٥٠ .

الدوريات

- ١ - آخر ساعة : ١٩٤١ .
- ٢ - الاتحاد : ١٩٢٩ .
- ٣ - الاخبار « امين الراقى » : - ١٩٢٩ .
- ٤ - الاهرام : ١٩٢٧ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٢ ، ١٩٤١ .
- ٥ - البلاغ : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٨ .
- ٦ - الشجر : ١٩٣١ .

- ٧ - الدنيا المصورة : ١٩٣١ .
- ٨ - السياسة اليومية : ١٩٢٣ ، ١٩٢٤ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٣١ ، ١٩٣٣ ، ١٩٣٥ ، ١٩٣٦ .
- ٩ - السياسة الأسبوعية : ١٩٢٩ ، ١٩٤١ .
- ١٠ - الشباب : ١٩٣٦ .
- ١١ - الشعب : ١٩٣٠ - ١٩٣١ .
- ١٢ - الكشكول : ١٩٢٩ .
- ١٣ - المصور : ١٩٣٦ .
- ١٤ - المقطم : ١٩٠٦ ، ١٩٤١ .
- ١٥ - روز اليوسف : ١٩٢٩ ، ١٩٣٠ ، ١٩٤١ .
- ١٦ - كوكب الشرق : ١٩٢٧
- ١٨ - مصر الفتاة : ١٩٠٩ .
- ١٩ - وادى النيل : ١٩٢٤

المراجع

- ١ - د. أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩
القاهرة - ١٩٥٧
- ٢ - أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا - ١٩٣٦ - ١٩٥٢ - كتاب
روز اليوسف بدون تاريخ .

- ٢ - د. أحمد زكريا الشلق : حزب الأمة ودوره فى السياسة المصرية - دار المعارف ١٩٧٩ .
- : حزب الأحرار الدستوريين ١٩٢٢ - ١٩٥٣ - دار المعارف ١٩٨٢ .
- ٣ - أحمد شفيق : حوليات مصر السياسية - الحولية الثانية ١٩٢٥ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية الرابعة ١٩٢٧ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية الخامسة ١٩٢٨ - القاهرة .
- : حوليات مصر السياسية - الحولية السادسة - ١٩٢٩ - القاهرة .
- ٤ - الياس زاحورا : مرآة العصر فى تاريخ ورسوم اكابر رجال مصر - القاهرة ١٨٩٧ ثلاثة أجزاء فى مجلد واحد .
- ٥ - د. رؤوف عباس حامد : الملكيات الزراعية فى المجتمع المصرى - ١٩٢٧ - ١٩١٤ - دار النهضة العربية ١٩٨٣ .
- ٦ - د. سمير محمد طه : محمد سلطان بين الوطنية والتبعية - القاهرة ١٩٧٩ .
- ٧ - سنية قراعة : نمو السياسة المصرية - القاهرة بدون تاريخ
- ٨ - د. عاصم يسوقى : كبار أملاك الزراعيين وبورهم فى المجتمع المصرى - ١٩١٤ - ١٩٥٢ - القاهرة - ديسمبر ١٩٧٥ .
- ٩ - د. عبد الخالق لاشين : سعد زغلول ودوره فى السياسة المصرية حتى ١٩١٤ - القاهرة ١٩٧١ .

١٠ - د. عبد الله محمد عزباوى : عمد ومشايخ القرى ودورهم فى المجتمع المصرى فى القرن ١٩ - القاهرة - ١٩٨٤ .

: مقاوضات النحاس - هندرسون ١٩٣٠ - دراسة فى تاريخ العلاقات المصرية البريطانية - القاهرة ١٩٨٥ .

١١ - عبد الرحمن الرافعى : الثورة العربية والاحتلال الانجليزى لمصر - دار المعارف - الطبعة الرابعة ١٩٨٣

: فى اعقاب الثورة المصرية ثورة ١٩١٩ - ١٩٢٧ - الجزء الاول كتاب الشعب ١٩٦٩ .

: فى اعقاب الثورة المصرية ١٩٢٧ - ١٩٣٦ - مكتبة النهضة المصرية طبعة اولى ١٩٤٩ .

١٢ - عبد العزيز البشرى : فى المرأة - كتب للجميع القاهرة ١٩٤٨ .

١٣ - د. عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ - مديولى - القاهرة - طبعة ثانية ١٩٨٣ .

١٤ - د. عفاف لطفى السيد : تجربة مصر الليبرالية ١٩٢٢ - ١٩٢٢ - ١٩٣٦ - ترجمة - عبد الحميد سليم - المركز العربى للبحث والنشر القاهرة ١٩٨١ .

١٥ - د. على بركات : تطور الملكية الزراعية فى مصر ١٨١٣ - ١٩١٤ - دار الثقافة الجديدة ١٩٨٣ .

١٦ - د. على شلبى - مصطفى النحاس : الانقلابات الدستورية فى مصر ١٩٢٣ - ١٩٣٦ - الهيئة العامة للكتاب - القاهرة ١٩٨١ .

١٧ - د. فاطمة علم الدين : التطورات الاجتماعية فى الريف

١٩٣

(م ١٣ - المعتلون فى السياسة)

المصرى قبل ثورة ١٩١٩ - الهيئة العامة للكتاب القاهرة
١٩٨٤ .

١٨ - فرج سليمان فؤاد : الكنز الثمين لعظماء المصريين - الجزء
الأول اكتوبر ١٩١٧ - القاهرة .

١٩ - د. محمد أنيس : دراسات فى وثائق ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول - القاهرة ١٩٦٣

٢٠ - محمد حسين هيكل : تراجم مصرية وغربية - القاهرة دار
المعارف ١٩٨١ .

٢١ - محمد خليل صبحى : تاريخ الحياة النيابية فى مصر من
عهد ساكن الجنان محمد على - الجزء الخامس والسادس
القاهرة ١٩٣٩ .

٢٢ - محمد شفيق غريال : تاريخ المفاوضات المصرية البريطانية
١٨٨٢ - ١٩٣٦ - الجزء الأول - مكتبة النهضة القاهرة
١٩٥٢ .

٢٣ - محمد فريد حشيش : معاهدة ١٩٣٦ واثرها فى العلاقات
المصرية البريطانية حتى نهاية الحرب الثانية ١٩٤٥ - رسالة
دكتوراه غير منشورة - آداب عين شمس ابريل - ١٩٤٨ .

٢٤ - مصطفى أمين : الكتاب الممنوع أسرار ثورة ١٩١٩ - الجزء
الأول والثانى - القاهرة - ١٩٧٤ - ١٩٧٥ دار المعارف .
: لىالى فاروق - الجزء الأول كتاب اليوم يناير ١٩٥٤ .
: من واحد لعشرة - جزء أول - المكتب المصرى الحديث -
طبعة ثانية - ١٩٨١ .

: من عشرة لعشرين - المكتب المصرى الحديث

٢٥ - هيلين ريفلين : الاقتصاد والادارة فى مصر فى مستهل
القرن ١٩ - ترجمة د . احمد عبد الرحيم . ود . مصطفى
الحسينى - دار المعارف مصر - ١٩٦٨ .

٢٦ - يوسف نحاس : صفحة من تاريخ مصر - مفاوضات عدلى
كيرزون .

٢٧ - د . يونان لبيب رزق : الحياة الحزبية فى مصر فى عهد
الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ - الانجلو المصرية
القاهرة ١٩٧٠ .

: تاريخ الوزارات المصرية ١٩٧٨ - ١٩٥٣ - القاهرة ١٩٧٥
- الأهرام .

: السودان فى المفاوضات المصرية البريطانية معهد البحوث
والدراسات العربية ١٩٧٥ .

مراجع أجنبية

1. Issawi, Chalers : *Egypt at Mid-Century* London — 1954.
2. Harris, Murry : *Egypt under the Egyptians* London
3. Lord/Lloyd . *Egypt since Cromer* Volume II London 1934.
4. Deep, Marius : *Party Politics in Egypt The Wafd its Rivals 1919 — 1939* London 1979.

الفهرس

٥	• • • • •	تقديم
٧	• • • • •	الفصل الأول : بيئة المعتدلين
٤١	• • •	الفصل الثانى : محمد محمود صناعة معتدل
٦٥	• •	الفصل الثالث : محمد محمود فى زعامة حزب الاعتدال
١٢٩	•	الفصل الرابع : المعتدلون والقضية الوطنية دور محمود
١٨٣	• • • • •	الخاتمة
١٨٧	• • • • •	المصادر والمراجع

رقم الايداع ١٩٩٢/٢٨٩٨

I.S.B.N. 977 — 01 — 3003 — 6 الترقيم الدولى

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

C1

الغلاف للكتاب
محمود الهندي
62
9